منير شفيق

التجـزئة.. و
الدَولة القُطريّة

قـراءة اسـتطلاعية

دار الشـروقـــــ

التجـزئة.. و

الدولة القطرية

الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون: ٥٢).

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (الأنفال:٤٦).

مقــدمــات

- أين الخلل الأشد فى الواقع العربى.
- التجزئة والقطرية فى قفص الاتهام.
- بين العامل الخارجى والعامل الداخلى.
- الإسلاميون ووحدة العرب.

مقدمات

أين الخلل الأشد فى الواقع العربى؟

إن البحث فى مسائل مثل أين الخلل فى وضع الأمة ؟ أو: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟، أو: ما المشكلات التى تحول دون نهضة الأمة ؟ أو: كيف الخروج من حالة العجز والوهن والهزائم المتلاحقة والتدهور المستمر فى حالة الوضع العربى ؟ وما إلى هنالك من تساؤلات وصولاً إلى السؤال عن مواجهة أى تحدٍ من التحديات الراهنة. لا بد من أن يجد أمامه قائمة طويلة من الأسباب والعلل التى يمكن إيرادها، فمنذ أكثر من مائة عام قال البعض: هو الاستبداد، وقال آخرون: هو الأمية وانتشار الجهل، وقال البعض: هو الإنسان وما يعانيه من تخلف وانحرافات أخلاقية وفكرية ونفسية .

وقال آخرون: هو التخلف الحضارى وعدم الأخذ بالعلمنة والديموقراطية والحضارة الغربية والحداثة ومساواة المرأة بالرجل، وعزاه بعض آخر إلى التغريب والعلمنة فى صفوف الأمة، ورآه غيرهم فى الفرقة والتمزق وعدم اتحاد كلمة حكام الأمة، وبعضهم أعاد الأمر إلى العشائرية والقبائلية، وآخرون إلى مكونات العقل العربى أو العقل الإسلامى، وغيرهم إلى البنية الاجتماعية التاريخية وهكذا.

ويمكن القول إن القائمة طويلة فى الإشارة إلى العلل التى يمكن أن تكون سببًا فيما بلغته الأمة من حال أو فيما فشلت فى تحقيقه من أهداف وآمال، وقد وصل الأمر بالبعض إلى القول إننا لن نتقدم ما لم نتعلم كيف نصطف فى الدور أو كيف نحافظ على النظام والنظافة، وما لم يقم كل فرد بواجبه وما لم نتخلص من الاستبداد داخل العائلة، وهكذا.

ولو نظرنا فى مختلف العلل التى أشير إليها لوجدنا فى كل علة نصيبًا ما فى الخلل الذى تعانى منه الأمة، ولا سيما ما يوجه للذات من نقد أو يشار إليها من

سلبيات. لكن السؤال: أى الإشكالات والعلل الأكثر حسمًا وأهمية؟ إن إعطاء الأولوية لهذه العلة أو تلك أو هذا الإشكال أو ذاك هى المسألة، بل هى المسألة الحاسمة فى البحث عن العلة الأكثر أهمية، ومن ثم البحث فى الحل والاهتداء إليه كما فى تشكل الاتجاهات والتيارات المختلفة.

يحاول هذا الكتيب أن يعطى لعامل التجزئة العربية والدولة القطرية أولوية فى مجال البحث فى الذات والداخل العربى من جهة السلبية الأشد التى تعانى منها الأمة، وهذا تحديد أوسع وأبعد من الحديث عن عامل الفرقة والتمزق بالرغم من أنه مولد للفرقة والتمزق، كما يضع العامل الخارجى فى موقع منافس من حيث الأولوية حين نتوسع فى بحث العوامل المختلفة إلى جانب العوامل الداخلية، وذلك لما يتضمنه من أدوار مؤثرة فى أوضاع الأمة من قبل الدول الكبرى المسيطرة، أو من جانب دور العامل الصهيونى بما فيه الدولة العبرية، أو دور النظام العالمى السائد بما يشمله من موازين قوى عسكرية وموازين قوى فى المجالات الإنتاجية والاقتصادية والمالية والعلمية والتقنية والإعلامية، وما تأسس من قوانين وأعراف قام عليها النظام السائد، ومن ثم فإن البحث عن العلاج يجب أن يتركز فى حل هذا الإشكال وإيجاد الدواء لهذه العلة، ولهذا إذا لم تدرس بعناية شديدة العلاقة العضوية التى قامت وتقوم هنا بين العاملين الخارجى والداخلى والدور الذى لعبه ويلعبه كل عامل منهما فى كل مرحلة، فإن الإجابة عن الأسئلة التى تطرحها التحديات أو حال الأمة ومن ثم البحث فى طرق الحل سيصلان إلى نتائج وموضوعات وتوجهات عملية غير تلك التى تشير إلى أولوية عوامل أخرى فيما آل إليه حال الأمة، فلو قلنا، على سبيل المثال، تكمن العلة الأساسية فى الجهل والأمية كان الجواب فى نشر التعليم وفتح المدارس والجامعات، وإذا قلنا إن العلة تكمن فى الوعى أو العقل كان الجواب فى تصحيح الوعى وإعادة بناء مكونات العقل بعد نقدها، وإذا قيل إن العلة فى البنية الاجتماعية جاء الجواب بضرورة مقاومة التقاليد وتفكيك تلك البنى، وبناء بنى اجتماعية وفقًا لوصفة الحداثة والتغريب مثلا... وهكذا ، أما إذا اعتبرنا التجزئة والقطرية هما العلة وأساس الخلل الداخلى فسيكون من البديهى البحث عن الوعى والوسائل والخطوات فى إطار الخروج من القطرية إلى الوحدوية، وإن الأمر لكذلك حين يشار إلى خطورة العامل الخارجى فينتقل إلى

البحث عن الوعى والخطوات المناسبة لمواجهته ومعالجته . وبعبارة أخرى إن التقاط سلبية ما من السلبيات التى يعانى منها الوضع العربى أو «الذات العربية» لا يعنى، تلقائيا، أنك أمسكت بالعلة الأخطر التى إن عالجتها أخرجت الأمة من سلبياتها الأخرى أو رفعت عنها ما تكابده من حالة ضعف وتدهور وتخلف.

ولهذا فإن كثيرين ممن التقطوا سلبية ما، قد تكون جانبية، أو تكون محدودة الأثر، فى إشكالية تحقيق النهوض ورفع الأثقال التى ترزح تحتها الأمة، وعلى الرغم من أهميتها بحد ذاتها، وعلى الرغم من أهمية معالجتها، على أية حال، قد ذهبت جهودهم بلا نتائج ملموسة على مجمل الوضع، وإن كان لتلك الجهود من نتائج إيجابية فهى فى حدود المجال الذى تناولوه، لكن بقى الحال ضمن خطوطه العريضة الأساسية، إن لم يكن قد انتقل إلى الأسوأ، طبعًا ليس بسبب تلك النتائج، وإنما بسبب العوامل الأخرى الأشد فعالية فى إيصال الوضع إلى ما وصل إليه أصلا أو فى إيصاله إلى ما وصله حتى الآن أى العوامل التى لم يركزوا عليها.

فعلى سبيل المثال ركز البعض منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر على مشكلة التعليم وضرورة إصلاح التعليم، واعتبروا أن تحديث التعليم والخلاص من منهاج التعليم التقليدى سوف يكونان الرافعة لنهضة الأمة والخلاص من مشاكلها الرئيسة. لكن بعد أن بذلت الجهود ومازالت للتوسع فى التعليم وتحديثه حتى أصبح لدينا ومنذ عشرات السنين مئات الألوف بل الملايين من خريجى الجامعات والمعاهد العلمية، لم ينتقل حال الأمة إلى ذلك الحال الذى كان يؤمل عندما تحل مشكلة التعليم، بل مازال هنالك من يعتبرون أن تحديث التعليم ضمن مقاييس العولمة فى هذه المرحلة هو الطريق لحل العلة الأساسية فى تخلف الأمة، وسيكررون التوجهات نفسها والنتائج نفسها. والسبب أن مشكلة التعليم إحدى مشكلات الأمة لكنها ليست المشكلة التى تحكم وضع التدهور الذى تعانى منه الأمة، وليست المشكلة التى تحول دون أن تنهض الأمة مثلا أو تتحرر من التبعية وتوحد أقطارها وتحرر فلسطينها وتنمى اقتصادها وتصبح دولة فى الصفوف الأولى على النطاق العالمى.

وينطبق ما قيل فى موضوع التعليم والتجربة الواقعية للتوسع فى التعليم

وتطوير مناهجه وتجديدها طوال قرن كامل، على ما قيل حول العلل الأخرى ولا سيما تلك المتعلقة بالذات، مثل تصحيح الخلل الذى فى العقل العربى والإسلامى، أو تطوير الفقه، أو تصحيح العقيدة، أو العلمنة، أو الديموقراطية، وما إلى هنالك فقد انصبت الجهود طوال قرن، وبنسب متفاوتة، على معالجة هذا العامل أو ذاك، لكن بقيت الإنجازات فى واد، مع أهميتها وضرورتها، وبقى الإشكال الرئيس العام قائمًا فى وادٍ آخر، وقد راح يزداد تفاقمًا.

أما القول إن العلة تكمن فى مجموع هذه العلل والعلاج لا يكون إلا بمعالجتها جميعًا فى آن واحد، ومع افتراض إمكان ذلك، فهذا ما طبق ولو بصورة عفوية، وذلك من خلال الجهود التى انصب كل منها على معالجة علة أو أكثر من العلل، أى كانت مجموعة العلل المتعلقة بالذات «فى العقل والنفس أو المجتمع» تحت العلاج فى آن واحد عمليا، لكن الحال بقى على ما نرى.

لو فرضنا جدلاً أن المشكل هو فى بناء جسر يصل بين ضفتى نهر أو يصل بين قريتين على ضفتيه لأن عدم توحيد جهودهما يبقيهما فريسة سهلة لوحوش الغاب من حولهما، ويمنع نموهما وتقدمهما، وكان فى كل من القريتين سلبيات ذاتية كثيرة تشمل العقل السائد والأخلاق السائدة ومستوى التعليم أو التقاليد أو البنى الاجتماعية وذهبت المعالجة إلى التركيز على كل سلبية من السلبيات لمعالجتها أولاً قبل التفكير ببناء الجسر أو بمعزل عن مشكلة بناء الجسر؛ أى نوقشت كل سلبية بحد ذاتها أى باعتبارها سلبية من حيث أتت فانصب الجهد مثلا على فتح المدارس وتحديث المناهج، ولم يرتبط ذلك ارتباطًا مباشرًا ليكون فى خدمة المشكل الأساس وهو توحيد الجهود وبناء الجسر وإنما ارتبط بأهداف أخرى يراد من التعليم أن يحققها، فإن الواقع العام للقريتين سيبقى على حاله.

وإذا انصب الجهد على الأخلاق، أو تصحيح العقل، أو تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية وبناء بنى جديدة تحت شعارات المجتمع المدنى ودولة القانون، ودولة المواطنين والدولة الديموقراطية، ولا يختلف الأمر إن كان الاتجاه هو الخلاص من المجتمع الجاهلى باعتباره أساس العلة وبناء المجتمع الإسلامى ضمن النموذج الراشدى دون أن تكون للتربوية والوعى والتصحيح والبناء الذى للفرد والجماعة

علاقة مباشرة بإشكالية بناء الجسر وتوحيد جهود القريتين، فإن هذا النهج يحقق أهدافًا أخرى ربما تكون بحد ذاتها ضرورية ومهمة، لكنها لا تعالج مباشرة المشكل الأساس وهو مد الجسر أى، ما يحتاجه من جهود لتعبئة القوى البشرية فى القريتين، وتأمين المواد الضرورية والآلات المساعدة الضرورية وغير ذلك حتى يكون الإعداد كله باتجاه حل المشكلة الأساس.

لو تركنا موضوع بناء الجسر هنا باعتباره مثلا تبسيطيا جدا وقبلنا بالرأى القائل، والذى يريد هذا الكتيب أن يصل إليه، إن المعوِّق الأساس أمام نهوض البلاد العربية وانطلاقتها، وأمام تخلصها من الحالة التى هى فيها إنما يكمن فى إشكال التجزئة والدولة القطرية من جهة، وفى إشكال السيطرة الخارجية ووجود الدولة العبرية ومشروعها الصهيونى فى المنطقة وفى النظام العالمى السائد من جهة أخرى. سنجد كل بحث عن العلل الأخرى لا يضع فى مركز اهتمامه هاتين الإشكاليتين قد أبقى الحال على حاله بالرغم مما يمكن أن يحقق من إنجاز فى ذلك المجال المهم والضرورى، ذلك لأن كل سعى لحل سلبيات سائدة دون أن يكون حلها مرتبطًا بالمشكل الأساس ومستهدفًا حل ذلك المشكل سيبقى الأمور من حيث الوضع العام على حالها، وإن حسَّن أوحقَّق نتائج فى هذا القطاع أو ذاك. فعلى سبيل المثال، لو كثر عدد الأفراد الملتزمين بدينهم أو الأفراد الذين يحملون «ثقافة الديموقراطية» أو الأفراد الذين تخلصوا من تقاليد العقل العربى ومعوقاته، أو الفئات التى انتقلت إلى بِنىً اجتماعية جديدة، غير تقليدية، أو الجماعات التى انتقلت من «الجاهلية» إلى الإسلام، لكن التجزئة والقطرية بقيتا على حالهما يولدان كل ألوان الوهن والعجز والضعف وفشل مشاريع التنمية، بل ينخران فى تلك الإنجازات التى تحققت فى هذا القطاع أو ذاك، هذا من جهة، وبقيت من الجهة الأخرى السيطرة الخارجية اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا واستمر زحف المشروع الصهيونى وتواصل التحكم العالمى ببرامج التنمية وسياسات الدول، فإن المحصلة ستبقى استمرار حال الوضع العام بل ربما تدهوره أكثر.

ويمكن أن يقتنع المرء بهذه النتيجة من خلال دراسة تاريخ المحاولات النهضوية والمشاريع النهضوية ودولة الاستقلال، والتوسع فى التعليم وكثرة الكتابات التى

تناولت إشكالات العقل والأخلاق والبنى الاجتماعية وإشكالات نظام الدولة، وهو ما نزل إلى حيز التطبيق والمحاولة فعلا فى إطار القطرية ودون المساس بها وذلك حين يجد أن الحال العام للأمة، لم يتغير، جوهريا، منذ عشرات السنين، بل تدهور أكثر فأكثر.

ويخطئ من يظن أن المشكل كان فى هؤلاء الذين تولوا الدقة فى قراءة المشاكل وتوجيه حلها حين يأتى ليكرر التوجه نفسه ولو بلغة أخرى أو تحليل أعمق أو وعى أفضل، أى حين يسلط الضوء على سلبية ما من الطبيعة نفسها باعتبار أن حلها هو الطريق لتغيير الحال كله بينما الإشكال الأساس فى مسئولية الحال القائم هو فى مكان آخر.

يحاول هذا الكتيب الإثبات بأن أكبر علل الأمة، أو أكبر المعوقات التى تحكم وضع الأمة ليس من طبيعة ذهنية أو مسلكية أو عقلية، وليس نابعًا من بنى اجتماعية داخلية، أو من نوع النظام، وإنما هو من طبيعة أخرى موضوعية «مادية» ملموسة سواء أكان مشكل التجزئة والقطرية أم مشكل السيطرة الخارجية، ومن ثم فإن صعوبة العلاج ناجمة عن كونها ليست من طبيعة ذهنية أو مسلكية أو بنائية للذات أو عقلية، وليست مشكلة اجتماعية أو متعلقة ببنى اجتماعية تقليدية أو تحديثية أو متعلقة حتى بنوع النظام السياسى ـ الاقتصادى السائد؛ لأنها لو كانت كذلك لسهل أن يقال الحل يكمن فى معالجة هذه الطبيعة أو تلك وأصبح ميدان المعركة فى مسائل الوعى والعقل والمنهج، أو مسائل التحديث أو مقاومة «المجتمع الجاهلى» أو البنى الاجتماعية المتوارثة، أو فى هذا النظام السياسى وتغييره، لكن إذا كانت مشكلة من نمط وجودى واقعى موضوعى محكوم بمصالح وقوى سياسية واجتماعية ومالية ومادية وعسكرية محددة، وتحكمه موازين قوى إقليمية ودولية محددة فإن العلاج لا يحسم بوعى المشكلة وبتغيير أفكارنا حولها على الرغم من أهمية ذلك وأولويته من حيث بداية الرحلة، بالرغم من أن جهد هذا الكتاب منصب على وعى المشكلة وتوجيه الأفكار والجهود نحو حلها. أى إذا امتلكنا وعلى نطاق واسع الوعى الصحيح فإن ذلك على أهميته وضرورته لا يتعدى أن يكون شرطا أوليا على طريق معالجة المشكلة لأن الوضع قائم على أساس تجزئة مفروضة ومتحكمة فى الدول

وفى الوعى وفى المصالح، وفى المعادلة، ولأنه قائم على أساس سيطرة قوى عالمية متفوقة ماليا وعسكريا، وذات إمكانات يمكنها أن تحاصر وتضيق وتخرب وتحشد قوى عسكرية هائلة إذا لزم الأمر حتى تمنع أى تحرك باتجاه حل المشكلة، ومن ثم فإن امتلاك الوعى هنا والتوجه للعمل والحل بناء على هذا الوعى يجب أن يضع فى حسابه أن الطريق طويل ومتعرج وأن الحل مرهون بالصراع وبمجموعة شروط ومعادلات بعضها تمتلك القدرة فى التأثير فيه وأكثرها خارج الآن عن تأثيرك وقدرتك، بل هو أقوى منك فى التأثير بل هو الذى يؤثر فيك.

ومن ثم فإن الحل لا يتأتى، تلقائيا، إذا حولنا أنفسنا بهذا الاتجاه أو ذاك أو إذا عملنا بهذه الطريقة أو تلك، لأنه لا يتوقف علينا وحدنا ولسنا نحن السبب الأول والحاسم فى الإشكال، وإنما يتوقف على أطراف أخرى فى الميدان ذات تفوق فى أكثر المجالات المادية والعلمية تفرض نفسها عليك، كما يتوقف على معادلات واقعية تحكم الوضع من جانبك وفى جبهتك وأخطرها التجزئة والدولة القطرية.

إذا كان هذا التحليل صحيحًا فيجب الخلاص من التبسيطية فى فهم معادلات التغيير، ومن ثم امتلاك وعى أشد عمقًا فى فهم العلل والمشكلات وحجم تأثير كل علة فى الوضع، والقوانين التى تحكم المعالجة والمستقبل.

لكن تسليط الضوء على المشكل الأساس ذى التأثير الحاسم فى تشكل الوضع الراهن واستمراره، أى مشكل التجزئة والقطرية ومشكل العامل الخارجى يفتح الآفاق أمام الوعى والعمل ليصبا فى معالجة العقدة المركزية فى الوضع على الرغم من صعوبة التصدى لها ومعالجتها ومن استحالة النجاح السريع؛ لأن ذلك مرة أخرى، غير متوقف على وعينا وحده أو على إعادة تغيير أنفسنا وحدها وإنما أيضًا على عوامل وأطراف أخرى مع تأمين شروط من جانبنا، غير شرطى الوعى وإعادة بناء الذات على أهميتهما وأولويتهما لكنهما ليسا، وهما على هذا الموقع من الأهمية والأولوية، حلا للمشكل، وإنما سفينة للإبحار من خلالها وصولاً إلى الهدف عبر أمواج عاتية ورياح عاصفة وتيارات معاكسة وصخور عالية، إنها سفينة وفرت البوصلة لتحديد اتجاه الإبحار وحسن تقدير الموقف، لكن مواد وشروط كثيرة يجب توفيرها للسفينة وهى تواجه تحديات هائلة دون أن ننسى أن من بينها مدافع تحملها سفن مضادة، أو صواريخ ستأتى بها طائرات مغيرة.

التجزئة والقطرية فى قفص الاتهام

يحاول هذا الكتيب أن يضع التجزئة والقطرية العربية فى قفص الاتهام وتحميلها مسئولية ما آل إليه الواقع العربى الآن، بما فى ذلك إفشال كل المحاولات الوحدوية والاتحادية والتضامنية والتنسيقية وكل مشاريع التكامل الاقتصادى، أو التقارب فى أى مجال من المجالات العلمية والتعليمية والجمركية، والمعلوماتية، والاتصالية، وتدمير أدنى مستويات التواصل التجارى، أو العلاقات الإنسانية والثقافية وحتى الرياضية بل حتى السياحة العربية، ناهيك عن السوق العربية المشتركة أو الأسواق العربية المشتركة.

إن المسئول الأول بعد العامل الخارجى أو قبله، عما آل إليه الواقع العربى إنما هو الدولة القطرية والعقلية القطرية والسياسة القطرية والأيديولوجية القطرية حين تتحول إلى اتجاه وتوجه، أى حين تكون قطرية تراعى مصالحها الضيقة الآنية وتخط لنفسها طريقًا مستقلا تمام الاستقلال عن الأشقاء، ضاربة عرض الحائط بالمصالح العربية العليا والإستراتيجية والتى تجسد المصالح القطرية بعيدة المدى والاستراتيجية؛ لأن القطرية حين تتجاهل الجدوى التى يمكن أن تعود على مجموع القطريات حين تتكامل اقتصاديا وتقيم نظام أمن قومى عام، وتتحول إلى منظومة اقتصادية - سياسية- ثقافية- عسكرية كبرى، إنما تتجاهل مصلحتها العليا الإستراتيجية بعيدة المدى وترضى لنفسها أن تستتبع للخارج وأن تكون جزءًا من واقع عربى متصارع متنازع يكيد لبعضه بعضًا ويتربص لبعضه بعضًا، واقع عربى يعانى من العجز والوهن والهوان، تتخطفه الدول الكبرى وتربض على صدره الدولة العبرية تسومه الخوف والهوان وتهدد أمنه ومستقبله.

بكلمة، إن الوجود فى مثل هذا الواقع العربى الذى تحكمه التجزئة والقطرية اتجاهًا وتوجهًا هو الحكم على القطر نفسه بسوء المصير كذلك، سواء أكان بسبب واقع التجزئة والقطرية «اتجاهًا وتوجهًا» والذى سيرتد سلبًا على كل قطر بلا استثناء، أم كان بسبب معادلة تقود الوضع كله إلى طريق التبعية وفشل كل مشاريع التنمية والنهوض.

ومن هنا يحاول هذا الكتيب أن يتعمق فى فهم القاعدة التى تقوم عليها التجزئة

والقطرية اتجاهًا وتوجهًا، باعتبارها قاعدة موضوعية واقعية، مادية، وجودية لا يمكن تخطيها إلا من خلال الوقوف على أرضها، شئنا أم أبينا، فالواقع العربى واقع قطرى ومن ثم التعامل مع حالة التجزئة والقطرية من تلك القاعدة نفسها فى محاولة لتغيير المجرى من قطرية - عولمة أو قطرية- شرق أوسطية مصهينة إلى قطرية - تضامن عربى وتنسيق عربى - منظومة عربية متجهة نحو التكامل والسوق المشتركة وصولاً إلى أعلى ما يمكن من الوحدة أو الاتحاد، و لكن هذا لا يتحقق ما لم توضع التجزئة والقطرية اتجاهًا وتوجهًا فى قفص الاتهام وتقام عليها الحجة ويصدر فى حقها حكم صارم، وهذا عكس ما يجرى الآن من قبل بعض التيارات التى راحت تضع العروبة والتضامن العربى والوحدة العربية وأى مشروع عربى مشترك وحتى الجامعة العربية فى قفص الاتهام والحكم بالإعدام دون أن يطرف رمش، هذا دون الإشارة إلى عدد من المفكرين والمستشرقين الذين فتحوا هذا الباب على مصراعيه ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية التى نجمت عن كارثة غزو العراق للكويت وتصدع النظام العربى كما لم يحدث من قبل، فمن المستشرق برنارد لويس إلى فؤاد عجمى إلى أوليفيه كاريه وسمير خليل والمستعرب الإسرائيلى عمانويل سيفان، تلقت الوحدة العربية أو العروبة أو حتى مجرد التضامن العربى إعلانًا بالإعدام أو باعتبار ذلك من ذكريات الماضى، أما على المستوى العربى فقد تلاقى هذا الحكم مع كتابات جورج طرابيشى وموريس ناجيز وآخرين، وأخيرًا كتاب حازم صاغية «وداع العروبة»، الذين يتحدثون عن فشل المشروع الوحدوى العربى وعن خيالية رابطة العروبة والإسلام فيما بين الدول العربية عليهم أن يتذكروا أن القطرية اتجاهًا وتوجهًا هى التى سادت الواقع العربى وليس مشروع الوحدة أو تحقق رابطة العروبة الإسلامية فى السياسة والاقتصاد والعلاقات فيما بين الأقطار حتى يقال إن العروبة فشلت أو إن تلك الرابطة أصبحت من الماضى، ومن ثم إن كل من يتحدث عن تردٍّ فى الأوضاع العربية أو عن هزائم عسكرية، أو عن فشل فى التنمية أو عن الاستبداد والدكتاتورية أو الفساد وهدر الأموال، أو يندب الديموقراطية وحقوق الإنسان أو حالة العجز والوهن والشلل العام أو يتحدث عن التبعية للخارج أو عن عدم نجاح مشاريع التحديث - على هؤلاء أن يتأكدوا من أن كل ذلك جرى ويجرى فى ظل سياسات التجزئة والقطرية اتجاهًا وتوجهًا أمام العروبة والوحدة

العربية أو التكامل الاقتصادى أو التضامن أو النهوض، فقد كان شعار الجماهير وكان الأمنية، أو المحاولات أو الومضات باتجاه الوحدة أو التضامن فقد كانت منذ اللحظة الأولى بين براثن القطرية التى من صفاتها أن تهدم ما تبنى، ومن ثم إذا كانت القطرية اتجاهًا وتوجهًا استطاعت أن تمنع ذلك الشعار من التحقق ومن إحباط تلك الأمنية وبمساعدة العامل الخارجى فهذا لا يسمى فشل مشروع الوحدة أو مشروع السوق المشتركة وإنما يسمى الإحباط بالقوة ومن خلال الصراع وبسبب موازين القوى القائمة، ثم نحن أمام خسارة جولة لا تستطيع القطرية اتجاهًا وتوجهًا أن تهنئ نفسها عليها، بل لا تستطيع أن تعلن أنها هى التى أفشلتها؛ لأنها تعلم أن ذلك مدعاة للخزى والعار وليس للاعتزاز والفخار.

ثم ماذا بعد؟ أو ماذا كانت النتيجة؟ إنها الواقع العربى الراهن، فهل الخيار أن نمضى فى الطريق نفسه الذى ولَّدَهُ وأوصلنا إليه؟ هل نحن بحاجة إلى أن نجتاز المزيد من العجز والوهن والتخلف والفساد والتدهور؟ هل نحن بحاجة إلى مزيد من الهزائم أمام الدولة العبرية والتبعية لأمريكا وللعولمة؟ وهل نحن بحاجة إلى مزيد من الاستبداد وهدر حقوق الإنسان ومصادرة التعددية والحريات السياسية؟ بل هل نحن بحاجة إلى مزيد من التمزق والتشرذم وإلى مزيد من التجزئة التى قد تصيب وحدة بعض أقطارنا نفسها؟

إذا كنا بحاجة إلى المزيد من كل هذا فلنذهب إلى المزيد من القطرية اتجاهًا وتوجهًا، أما إذا آن الأوان للخروج من هذا المسار الراعب فلابد من أن نضع القطرية باتجاه وحدوى وتوجه تضامنى ـ تكاملى ـ تنسيقى لنخرج إلى التضامن الإسلامى وإلى عالمية جديدة.

حول العامل الخارجى

فعلى الرغم من أن هذا الكتيب يركز على عامل التجزئة العربية والدولة القطرية باعتباره العامل الأشد تأثيرًا فى واقع الأمة وفيما وصله هذا الواقع من عجز ووهن وتدهور، فإنه يرى أن الدور الذى يلعبه العامل الخارجى «ميزان القوى الدولى، النظام الدولى السائد، الدول الكبرى، الدولة العبرية، والصهيونية العالمية» من جهة

تأثيره فى واقع الأمة وفيما وصله هذا الواقع، لا يقل أهمية عن عامل التجزئة العربية والدولة القطرية، بل هو مؤثر فى هذا العامل فى المحافظة عليه وحمايته وتغذية كل تناقضاته دون أن يبخل عامل التجزئة والدولة القطرية، بدوره، من رد الجميل لتعظيم دور العامل الخارجى فى التأثير فى الواقع العربى.

هنا ينشأ اعتراض شديد من قبل الكثيرين كلما أشير إلى دور العامل الخارجى الآنف الذكر فيما آل إليه الواقع العربى، ويرون فى ذلك تنكرًا للدور الحاسم، دائمًا وأبدًا العامل الداخلى الذى يتحمل وحده وبالكامل مسئولية ما آل إليه الوضع، وإذا أشير إلى دور العامل الخارجى فستظل المسئولية على العامل الداخلى الذى لولاه لما كان للعامل الخارجى ذلك الدور، فهؤلاء يقعون فى التبسيطية الشديدة والنظرية أحادية الجانب حين يخطئون فى تكوين معرفة صحيحة حول الدور الذى يلعبه العامل الخارجى المذكور فيما آل إليه الواقع العربى الراهن وذلك بالاستناد إلى التاريخ والوقائع ومعرفة الإستراتيجيات الدولية والعلاقات الفعلية بين ذلك الخارج ودولنا على أرض الواقع، كما لايرون الصراع مركبًا من بين عدة أطراف محلية وإقليمية ودولية وأن الواقع فى مكان محدد لا يتشكل على أساس مسئولية العامل الداخلى فيه مهما بالغنا بأهميته ودوره الحاسم ولا يرون أن الواقع المعطى هو محصلة عملية تاريخية مشكلة من عشرات - إن لم يكن مئات السنين، ومن ثم فإن حجم دور كل من العامل الداخلى والعامل الخارجى لا يتسم بالثبات والجمود والقانون الواحد وإنما يختلف من مرحلة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، إن نسبة تأثير كل منهما وحجمه فى القرن الثامن عشر غيره فى القرن التاسع عشر فمسئولية العامل الداخلى الإسلامى فى القرنين المذكورين أكبر من مسئولية العامل الخارجى، لكن النسبة اختلفت اختلافا جوهريا بعد الحرب العالمية الأولى فى مصلحة العامل الخارجى ولا سيما بالنسبة إلى البلاد العربية بعد تجزئتها وتحكم السيطرة الاستعمارية المباشرة فى مختلف مجالات الحياة فيها، وبقيت هذه النسبة نفسها بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الدولة العبرية، ولم تتغير مع نشوء الدولة القطرية المستقلة.

ومن ثم، لا ينبغى أن يناقش موضوع الدور الذى لعبه ويلعبه كل من العامل الخارجى والعامل الداخلى فيما آل إليه الواقع العربى الآن مناقشة تجريدية نظرية

تحت عنوان أيهما الأهم دور العامل الخارجي أم العامل الداخلى وإنما يجب أن يحدد دور كل من العاملين نتاج دراسة تاريخية واقعية عيانية، كما أن من المهم أن يحدد الخلل الأهم في العامل الداخلى نتاج معرفة صحيحة للواقع العربى القائم، وهو ما سيوصل إلى وضع الإصبع على الوجع الحقيقى؛ أى التجزئة العربية والدولة القطرية على مستوى العامل الداخلى، وهو ما سيوصل أيضًا إلى تحديد دقيق لخطورة الدور الذى لعبه ويلعبه العامل الخارجي فيما آل إليه الواقع العربى.

وإن من مترتبات إيلاء أهمية كبيرة جدًا لدور العامل الخارجي ووضعه في موقع المعوق رقم ١ فى حل مشكلات التغيير والنهوض، أن تثار مشكلة ميزان القوى الدولى، ومتى يصبح من الممكن اختراقه والخلاص من ربقته وتحكمه.

هنا يرفض البعض أن تقام علاقة بين التغيير وميزان القوى أو بين التغيير وطول الزمن الذى قد يحتاجه، أو عندما يشار إلى أن التغيير يحتاج إلى عمل متواصل ودائب فى جبهتنا كما يحتاج فى الوقت ذاته إلى ضرورة حدوث انحلال أو اختلال أو ضعف فى الجبهة المقابلة المسيطرة على الوضع والمعاينة للتغيير، وهذا وذاك قد يتطلبان أمدا طويلا من الزمان وفقًا لكل حالة، فبعض التغير الذى يحدث بعد إنضاج الشروط المطلوبة فى جبهة الطرف المستضعف أو الأضعف، وإنضاج شروط تفاقم الضعف أو الاختلال فى جبهة الطرف المسيطر قد يتطلب عشرات السنين فى حالات، وقد يستغرق أجيالاً وربما مئات السنين فى حالات أخرى، وهذا من سنن التغيير فى المجتمعات الإنسانية وقد أشارت إليها آيات وقصص فى القرآن الكريم وفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أكدتها تجارب الشعوب الإسلامية وشعوب العالم ويكفى أن نقرأ قصص نشوء الإمبراطوريات وانهيارها حتى ندرك أن التغيير لا يحدث بين ليلة وضحاها، ولا يحدث بفعل طرف واحد فى الصراع، ولا يتوقف، فقط، على إرادة الطرف الأضعف أو المستضعف وإنما يتطلب أيضًا أن ينخر السوس فى جبهة الطرف الأقوى بفعل يديه أساسًا حين يأخذه الغرور ويتملكه الترف والفساد وتتفجر فى صفوفه التناقضات وعوامل التنازع المؤدية إلى ذهاب الريح، وهو ما أكدت عليه الآية القرآنية ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد: ١١)، والآية ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الأنفال: ٥٣).

هنا ينسى البعض هذه السنة حين يشار إلى أهمية أن يبدأ السوس فى نخر جبهة القوى المسيطرة، أو إلى ضرورة أن تجتاحها عوامل الضعف نتيجة صراعات دولية متعددة الأوجه حتى يتضح أحد الشروط الأساسية للتغيير، إلى جانب توافر شرط بناء القوة المقابلة وإعدادها، تراهم يستنتجون أن هذا يعنى أن نقعد منتظرين ذلك اليوم ولا نفعل شيئًا !ويعتبرون ذلك مولدًا لليأس، فهل هذا القول أو الاستنتاج صحيح؟

لقد صادر هذا الاستنتاج سنة من سنن التغيير بوضع الخشية والمخاوف حجة عليها، فبدلاً من أن يثبت أن شرط التغيير لا يحتاج إلى تحلل فى الطرف الأقوى المسيطر وأن يثبت على الخصوص أن هذا الشرط غير وارد فى ظروف بلادنا الراهنة، ذهب إلى إلغائه ومصادرته بالقول إنه يؤدى إلى اليأس أو يقود إلى الانتظار وعدم عمل شىء حتى يفعل السوس فعله فى جبهة الطرف المسيطر.

لكن من قال إن هذه الحقيقة «الحاجة إلى الزمن الطويل» حتى لو كانت مرة وصعبة يجب أن تقود إلى اليأس أو إلى الانتظار السلبى؛ فلعل من حكم آيات القرآن التى حذرت من القنوط واليأس وحثت على الصبر حتى النهاية أن تغطى فيما يمكن أن تغطيه من حالات هذه الحالة التى أمامنا كذلك، أما من الجهة الأخرى فمن قال إن التغيير يحتاج فقط إلى أن يفعل السوس وحده فى جبهة القوة المسيطرة ولا يحتاج إلى ما يمكن فعله فى جبهة القوى التى تنشد التغيير، فهنا أيضًا سنة أخرى لا تلغيها السنة الأولى كما لا تلغى هى تلك السنة وإنما هى سنتان تسيران جنبًا إلى جنب وتتكاملان فى عملية التغيير، فإذا ما شدد على ضرورة أن تنفذ سنة حدوث الاختلال فى جبهة الطرف المسيطر فذلك لئلا يفهم، أو يعالج، التغيير على أنه يتم من خلال الاعتماد فى السير على قدم واحدة أو على طريق ذى اتجاه واحد، ولئلا يعيل صبر البعض فيقفزون إلى اقتطاف الثمر قبل أوانه فيقعون فى المغامرة متعجلين أو فى اليأس فيرتدون على أعقابهم مستسلمين من طول الطريق وعناد جدار الخصم.

بكلمة، إن إدراك أهمية أن ينخر السوس فى جبهة الطرف الذى يراد الخروج من سيطرته أو إنزال الهزيمة به سنة آتية حتمًا وإن طال الزمن، وإن ذلك من طبيعة

الأمور، بل إن إدراكها وانتظارها من خلال العمل الإيجابى يشكل تحصينًا من اليأس والردة والاستسلام، فإذا كان التغيير يتطلب أمدا طويلا فعلا فلا منجاة إلا بإدراك تلك الحقيقة وإرساء العمل من الناحية الإستراتيجية على أساس ذلك.

أما من الجهة الأخرى، فإن الشروط التى تؤدى إلى التكامل فى قوة الطرف المسيطر لا تقتصر على انتقاله إلى مرحلة الترف والغرور والفساد والانحلال والنزاعات الداخلية والصراع على السلطة فحسب، ولا تقتصر على ما ينشأ ضده من قوى منافسة تستنزفه وترهقه، بالحرب وغير الحرب فحسب، وإنما أيضًا تتشكل من تلك السلسلة الطويلة من الصراعات والمقاومات والمواجهات الجزئية والمحدودة التى تقوم بها الشعوب المستضعفة بمن فيها الطرف الأضعف المعنى فى عملية بناء ذاته و صقل خبرته وامتلاك القوة، وهذا كله لا يسمح بتلك المصادرة التى ترمى فى وجه كل تحليل يتناول دور الخارج فى ظروف بلادنا أو أهمية أن يضعف تأثير الضغوط الخارجية ونشوء ظروف دولية أكثر مؤاتاة للإفلات من المعادلة العالمية الراهنة، أما القول الفصل هنا فتلخصه الآية ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ (الحشر: ٢).

الإسلاميون ووحدة العرب

وإلى هنا ثمة سؤال أصبح يلح لدى عدد من الإسلاميين كلما جرى التركيز على العرب أو الوحدة العربية، أو المشاكل العربية ولا سيما التجزئة والقطرية فى الإطار العربى ويقول المسئول عن هذا التركيز على العرب ووحدة العرب والتضامن العربى لماذا؟ ولماذا لا يقتصر التركيز على الأمة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية والتضامن الإسلامى؟

الجواب ببساطة واختصار: بسبب خصوصية التجزئة والقطرية فى الإطار العربى، وهى تختلف عن التجزئة الإسلامية عمومًا، وبسبب خطورتها على مجمل الوضع الإسلامى الذى يتأثر تأثرًا كبيرًا فى الحالة العربية سلبًا وإيجابًا، أى أن ثمة مشكلة عربية قائمة بذاتها تختلف عن مشكلة التجزئة القومية والاثنية على المستوى الإسلامى العام وإن اشتركت وإياها من بعض الأوجه، فلا إيران ولا باكستان ولا

تركيا ولا إندونيسيا تعانى من مشكلة تجزئة تمزقها إلى دول، فهى موحدة، ومشكلتها التجزئة الإسلامية العامة والخوف من أن تجزأ لاحقًا، ولهذا يجب أن يرتفع الوعى الإسلامى غير العربى لإدراك أن ثمة مشكلة خاصة للمسلمين العرب بمشكلة التجزئة والقطرية فى الوطن العربى وتحظى على موقع الأولوية فى ضرورة الحل، ومن ثم يجب أن ينظر إليها باعتبارها قضية إسلامية كذلك، وتنتهى تلك التبسيطية التى تعتبر الإشارة إلى هذا المشكل وآثاره موضوع الوحدة العربية خروجًا على مفهوم الأمة الإسلامية وارتدادًا إلى القومية، فيقول الإسلاميون غير العرب إنهم تخلوا عن قوميتهم عندما أدخلهم العرب فى الإسلام فكيف يريد العرب الآن العودة إليها؟ الأمر الذى يتطلب أن تبذل الجهود بين الإسلاميين غير العرب لشرح مشكلتى التجزئة والقطرية بالنسبة إلى الوضع العربى وليعرف أن ما من حل إسلامى ممكن على مستوى أية دولة عربية أو على المستوى الإسلامى العام ما لم تحل مشكلتى التجزئة والقطرية العربيتين، وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يتذمرون من الفرقة والتمزق العربيين كلما تغطرس العدو الصهيونى وأثيرت مشكلة سياسية ولا سيما مشكلة القدس وفلسطين، إلا أن هذا التذمر يأخذ طابعا سطحيا خارجيا لا يرى أسبابه الفعلية، ومن ثم لا ينتقل إلى الوعى بمشكلة التجزئة والقطرية، ومن ثم إلى الوعى بأهمية مسائل التنسيق والتضامن والسوق المشتركة وصولاً إلى الوحدة أو الاتحاد أو إلى أى صيغة أعلى من التضامن والتنسيق بالنسبة إلى العرب والحركات السياسية العربية بما فيها الحركات الدعوية والسياسية الإسلامية العربية، وإن كل من يعمل فى بلد عربى من العاملين فى المجال الإسلامى لا يضع فى حسابه مشكلة التجزئة والقطرية ولا يبنى وعيه وبرامجه للإفلات من براثن القطرية أو للشفاء من مرضها يكون قد افتقر إلى التشخيص الدقيق لوضع الأمة العربية، بل لوضع قطره العربى نفسه، ومن ثم لحال الأمة الإسلامية ككل؛ لأن العرب فى القلب منها إن لم يكن عددًا فمن جهة الدور والأهمية. وفى القرآن والسنة إشارات فى هذا الصدد، ليس تمييزًا للعرب على غيرهم؛ لأنه لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، وإنما التشديد على أهمية موقعهم ودورهم ومسئوليتهم، فإذا كان الوضع العربى خربًا بسبب التجزئة والقطرية، إلى جانب أسباب أخرى، فأثر ذلك على الأمة الإسلامية سلبيا بالقطع،

والعكس صحيح، وهذا ما يوجب على الإسلاميين أن يكونوا فى مقدمة الوحدويين العرب، بل يوجب على الإسلاميين غير العرب أن يتفهموا ضرورة وحدة العرب، بل أن يدفعوا باتجاه الوحدة العربية لا أن يكونوا مع التجزئة والقطرية بالنسبة إلى العرب كما تفعل الدول الكبرى التى أقامت التجزئة العربية باتفاقيات دولية فيما بين الدول الاستعمارية، مثل اتفاقية سايكس ـ بيكو، وراحت تحميها وتغذيها إلى يومنا هذا. هنا يجب أن يلحظ إخوتنا الإسلاميون غير العرب أنهم يحافظون على وحدة أراضيهم، بل يقاتلون كل انفصال، فما الفرق بين الموقف من وحدة أرض وطنية أو سمها أرض إيران أو تركيا وعدم قبول تجزئتها ولو باقتطاع جزء واحد من جهة، وبين الموقف من وحدة أرض العرب، التى تجزأت وتشظت إلى عشرات الدول والأجزاء، فكيف لا يكون من الصحيح على العرب أن يوحدوا بلادهم ويكون فى مقدمة العاملين فى سبيل ذلك أهل المرجعية الإسلامية. فكل اتجاه إسلامى أو قل من يتخذ الإسلام مرجعيته يجب أن يكون اتجاهه وحدويا عربيا وهذا لا ينفى بل يتكامل ويعزز اتجاهه الوحدوى على مستوى الأمة الإسلامية.

الفصل الأول

١

- لمحة تاريخية.
- فى نشوء التجزئة.
- التجزئة تولد آلياتها.
- القطرية اتجاهًا وتوجهًا.
- القطرية والحالة الشعبية.

٢

- التجزئة القطرية فى التجربة العربية المعاصرة.
- فى سبيل فهم أعمق للتجزئة والقطرية.
- نقد الذات والبحث فى الداخل.
- تقويم تجربة الوحدة المصرية- السورية.
- الديموقراطية فى إطار التجزئة والقطرية.

- ١ -

لمحة تاريخية

اتسمت المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسى إلى الخليج، والتى أصبحت تعرف اليوم بالبلاد العربية، بكونها عقدة التجارة العالمية فيما بين قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، فكانت تشكل الطرق التجارة الوسيطة فيما بين هذه القارات، وهذا ما فرض باستمرار أن تكون موحدة بالكامل أو من خلال أجزاء كبيرة منها من أجل تأمين تلك الطرق، وهو ما قامت به الإمبراطوريات الكبرى التى نبعت بداية من داخلها (الفراعنة والآشوريون والبابليون)، أو جزئيا تولت بعضه ممالك كبيرة أقل حجمًا مثل سبأ وحمير وتدمر والأنباط والفينيقيين وغيرهم، وقد حافظت على هذه الوحدة الإمبراطوريات الفارسية والإغريقية والرومانية والبيزنطية كذلك ولم يكن من قبيل المصادفة أن يفكر الإسكندر المقدونى أن ينقل مركز إمبراطوريته إلى بغداد، أو أن يستقر ورثته فى القاهرة ودمشق.

بكلمة، كان من المحال فى العهود القديمة حتى نهاية القرن الخامس عشر للميلاد - القرن التاسع للهجرة - الوصول من أوروبا إلى إفريقيا وإلى الهند والصين وبالعكس دون المرور الحتمى عبر هذه المنطقة، الأمر الذى جعلها عقدة التجارة العالمية لآلاف السنين.

واتسمت هذه المنطقة فى الآن نفسه بنزول الديانات السماوية الكبرى فيها، وعرفت من قبل اتجاهات أيديولوجية وثنية سعت إلى توحيدها كما عرفت غلبة لغة واحدة مثل الأكادية ثم الآرامية قبل الإسلام، وهاتان السمتان جعلتاها نقطة صدام مركزية فيما بين الإمبراطوريات فما من إمبراطورية، ذات سيادة عالمية إلا سعت إلى أن تبسط نفوذها عليها أو على أجزاء أساسية منها من جهة، وجعلتاها من جهة أخرى نقطة صدام حضارى ودينى وثقافى أو نقطة تداخل حضارى ودينى وثقافى وفقًا لتقلبات موازين القوى الدولية.

المهم أن سمة الوحدة كانت سمة حاضرة فى تاريخ هذه المنطقة فى أغلب مراحل التاريخ إن لم يكن فيها كلها فما من إمبراطورية، وما من حركة عقدية أو فكرية، إلا وعملت على إبقائها موحدة تحت سلطان واحد عمومًا؛ ولهذا عاشت المنطقة إما موحدة أو ضمن وحدات كبرى عمومًا، أو على أساس وحدتين كبريين وفقًا لميزان القوى العالمى ـ الإقليمى فى كل حالة.

أما المراحل التى كان يحدث فيها اضطراب عام بسبب خلل فى ميزان القوى نابع من اضطراب داخل مركز الإمبراطورية المعنية أو نابع من معادلة صراع بين إمبراطوريتين أو أكثر، فقد شهدت بروز ممالك أو دول محلية من داخل المنطقة حاولت أن تؤسس لنفسها ملكًا واسعًا «إمبراطورية صغيرة» مثلا تدمر والأنباط وهى فى أغلبها كانت تتشكل على خطوط التجارة الدولية وبحماية الإمبراطورية ذات النفوذ الذى كان يشملها، لكن هذا الخلل حين كان يأتى إلى نهايته كان على تلك الممالك ـ الدول ـ «المتمردة» أن تعود مسرعة إلى الحظيرة إذا غفرت لها فعلتها، أو تلقى دمارًا ما بعده دمار، فعلى سبيل المثال عندما سبى اليهود فى عهد نبوخذ نصر ودمرت دويلتهم كان ذلك بسبب حدوث مثل ذلك الخلل فى مركز الإمبراطورية سمح بالخروج عن الطاعة وجاء السبى بسبب زواله الذى يفترض العودة إلى الطاعة إن غفرت فعلة المتمرد أو يلقى دمارًا، وقد تكررت هذه المعادلة مع يهود عام ٧٠ للميلاد وقد أمر الإمبراطور الرومانى بتشتيتهم فى الأرض بعد تمردهم حين كانت روما مشغولة بنفسها.

بكلمة، كانت مقتضيات الإستراتيجية الدولية والتجارة العالمية تفرض أن تكون هذه المنطقة موحدة ضمن وحدة كبرى أو ضمن وحدات كبرى وفقًا لحالة موازين القوى، وإذا قامت داخلها ممالك فهى ضمن حماية الإمبراطوريات الكبرى وتقوم بمهمة حماية طرق التجارة، أما إذا قامت دويلات خارج المعادلة، أو تمردت تلك الممالك، بسبب خلل فى ميزان القوى العام فسرعان ما تنتهى إلى تلقى عقاب صارم، وأحيانًا، لا يبقى ولا يذر.

يجب الإشارة إلى أن عرب الجزيرة وبادية الشام وشبه جزيرة سيناء لعبوا دورا مركزيا فى عملية التجارة العالمية، فقد سيطروا على الملاحة البحرية عبر البحر

الأحمر والمحيط الهندى إذ احتكروا علم الإبحار فى الرياح الموسمية إلى الهند حتى القرن التاسع الهجرى أو الخامس عشر للميلاد، واحتكروا تسيير القوافل التجارية عبر الصحارى الشاسعة، فالجمل العجيب، والذى يعير به العرب اليوم لعب فى التاريخ الحضارى البشرى دورا استثنائيا. فقد حمل على ظهره قسطًا عظيمًا من التجارة الدولية لآلاف السنين، فالصحارى ما كانت لتقطع من دونه، كان سيد النقل البرى فى منطقتنا فهو يحتمل العطش ما بين عشرين وثلاثين يومًا ويأكل كل ما وقع فى طريقه من أعشاب وأغصان وأشواك، يعيش ما بين الثلاثين والأربعين سنة ويرفع على ظهره من الحمولة ما يزيد على المائة والخمسين رطلا ويقطع فى اليوم حوالى ثلاثين ميلا، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الخاصية فى الأنعام: ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ﴾ (النحل: ٧).

إن انتشار العرب على أرض الجزيرة العربية وبادية الشام وشبه جزيرة سيناء جعل منهم واسطة العقد فى التجارة الدولية بين قارات العالم القديم وبلدانه أو على الأقل احتلوا موقعا أساسيا فى تلك العملية وغطوا مساحة أساسية فيها، ولا مبالغة فى القول إنه ما كان من الممكن أن تكون هنالك تجارة دولية على نطاق العالم القديم لولا العرب أصحاب النقل البحرى عبر المحيط الهندى وأصحاب النقل البرى من جنوبى الجزيرة العربية إلى ما بين النهرين وبلاد الشام ومصر (١).

هذا ناهيك عن بقية سكان المنطقة والذين كانت لهم أدوار مميزة فى التجارة الدولية مثل الفينيقيين عبر البحر المتوسط وشمال إفريقيا أو الآشوريين والبابليين إلى الشرق الأقصى مرورًا ببلاد فارس، وقد جاء انتشار دولة الإسلام ودينه ولغة العرب في هذه المنطقة مكثَّفًا ومجسِّدًا لكل ما حملته من سمات وحدوية إلى حد تحولت فيه المنطقة كلها إلى أمة واحدة ولغة واحدة، وحملت الهوية العربية الإسلامية.

لعل تلك السمات الوحدوية التاريخية ودور العرب فيها قبل الإسلام وبعده هى التى تفسر تعريب أو على الأصح تعرب المنطقة كلها، وليس أسلمتها فقط، بل هو

---

(١) انظر الملحق (١) حول الاتجاه الوحدوى فى تاريخ المنطقة قبل الإسلام.

الذى يفسر لماذا تعربت الشعوب التى لم تسلم فيها بينماحافظت الشعوب التى اعتنقت الإسلام فى مناطق أخرى على قومياتها ولغاتها وبعض أنماط حضاراتها القديمة، فليس من سمات الإسلام أن يعرب معتنقيه، وإن كان لابد من أن يرغبهم أو يحببهم فى العربية بسبب حب لغة القرآن، لكن ما حدث بالنسبة إلى سكان هذه المنطقة أنهم أصبحوا عربًا بسبب تاريخهم واستعداداتهم، وبعضهم كانت جذور نشأته فى الجزيرة العربية، وكانت لغاته أو لهجاته من أصل سامى - عربى.

المهم لموضوعنا أن الإسلام بدينه ودولته وحضارته «هنا يشمل العرب غير المسلمين» كرس وحدة المنطقة التاريخية، وهى التى استمرت فى المحافظة على سمتها باعتبارها عقدة التجارة العالمية، ولم يكن هذا التكريس مجرد وحدة سياسية وإنما نزل إلى الجذور وطبيعة التكوين فكانت الأمة العربية جامعة لكل سمات الأمة فى أى تعريف من تعريفات الأمة.

ويمكن القول من ناحية الوحدة السياسية والاقتصادية أن هذه المنطقة - بلاد العرب عاشت موحدة طوال تاريخها الإسلامى، فقد كان هذا شأنها فى المرحلة الراشدة وفى العهد الأموى وأغلب العهد العباسى وصولاً إلى العهد العثمانى، أما ما حدث فيها من تجزئة فقد كانت تجزئة على أساس وحدات كبرى، وكانت تتصارع لإلغاء حالة التجزئة وكانت الشرعية دائمًا لوحدة الأمة الإسلامية أولاً ولوحدة العرب فيما يتعلق بالممالك والسلطنات العربية ثانيًا، وما كانت دوافع التجزئة تقوم على أساس قطرى أو أساس قومى وإنما كانت فى الغالب ذات علاقة بموازين القوى والصراعات السياسية؛ لأنه ما كان من الممكن إقامة شرعية بعد الإسلام على تلك الأسس (١).

ولهذا يجب، بعد ملاحظة العنصر الوحدوى فى تكوين الأمة وتاريخها عربيًا، وعلى مستوى إسلامى عام، أن يفرق بين التجزئة التى سادت الوضع العربى الآن وما عرف من ألوان الانقسامات ولا نقول التجزئة فى التاريخ العربى الإسلامى، فالتجزئة الراهنة ليست امتدادًا لتلك الانقسامات والتفريعات وليست من

---

(١) يمكن أن يراجع الملحق ٢ فى هذا الكتيب حول التاريخ الوحدوى للبلاد العربية طوال المرحلة الإسلامية.

طبيعتها ولا حتى من أقربائها الأبعدين، ومن ثم فإن ما يمكن أن يفاد به من قراءة ذلك التاريخ إنما هو التأكيد على الأساس الوحدوى التكوينى التاريخى لبلاد العرب ولأمة العرب [1].

فى نشوء التجزئة العربية

بدأت التجزئة العربية الراهنة مع الغزو الاستعمارى العسكرى الحديث باقتطاع الجزائر وتونس والمغرب وعدن، ثم توجت بنهاية الحرب العالمية الأولى من خلال اتفاقية سايكس ـ بيكو، وأكملت بالدول التى قامت بعد خروج الاحتلال الإنجليزى المباشر لها مثل بعض دول الخليج. فالتجزئة الراهنة ليست وليدة تطور تاريخى محدد، ولم تنبع من معادلة داخلية معينة، وإنما تشكلت وحددت خرائطها من خلال الفعل الاستعمارى الغربى مباشرة، وتحت حراب الجند.

ولهذا، ثمة أساس قوى لا يدحض حين يقال إنها تجزئة فرضت من الخارج فرضًا، أو عندما كانت توصف بالمصطنعة.

إذا ألقى المرء نظرة متأملة على خريطة التجزئة فى المنطقة العربية فسيحار فى كثير من الحالات كيف خططت الحدود وكيف تقرر هذا التوزيع للأجزاء، فليس هنالك من منطق لا تاريخى ولا جغرافى ولا قومى ولا دينى ولا طائفى ولا حتى من منطق سياسى له علاقة بموازين القوى، يمكن أن يفسر كيف تقررت التجزئة وكيف خططت الحدود، فى عدد من الحالات، فعلى سبيل المثال شمل النفوذ الفرنسى شمالى إفريقيا ومع ذلك جزأها، وشمل النفوذ البريطانى المشرق العربى وجزأه، وشمل الخليج وجزأه، وقد أفلتت السعودية نسبيا فحافظت على منطقة واسعة، وأفلتت مصر فحافظت على جزء كبير نسبيا، وكان لذلك علاقة بأسباب تاريخية محددة لها علاقة بطبيعة استقلال كل من مصر والسعودية، وينطبق ذلك على الأجزاء التى بقيت «كبيرة» نسبيًا: المغرب، الجزائر، العراق، سوريا، السودان، إذ

---

(١) يستخدم مصطلح أمة هنا بالمعنى الذى يدل على قوم محددين أو على شعب معين وبلاد معينة بما يشبه القول أمة «الترك» أو «الأمة الإيرانية» أو «الشعب الباكستانى» وليس بالمعنى الذى يدل على الوحدة العقدية أو وحدة دار الإسلام، فأمة الإسلام تشمل أممًا من قوميات وألسن مختلفة.

حالت أسباب محددة تخص كل حالة دون المزيد من تجزئتها فالأصل فى إستراتيجية التجزئة التى أريد فرضها هو الشرذمة، وأن تحمل الأجزاء منفردة، ومجمعة، مشكلات وسلبيات تبقيها فى حالة ضعف وعجز عامين وتنازع وتناقر فيما بينها.

على أن تأملاً أعمق فى خريطة التجزئة يلحظ أن الخطوط التى رسمت لحدود الأجزاء أريد من بعضها أن تكون بذورًا لصراعات حدودية لا تنتهى وأريد من بعضها الآخر أن تحمل فى أحشائها مشاريع صراعات داخلية، وربما دويلات جديدة.

على أن أخطر ما تعكسه محصلة هذه الخريطة للتجزئة العربية هو ذلك التفاوت فى الأحجام والإمكانات وفى توزيع السكان والمياه والثروات، الأمر الذى يجعل الوضع برمته منقسمًا على ذاته، متعاديًا مع ذاته، يشل بعضه البعض الآخر. فهنالك من امتلك ثروة طبيعية ولم يمتلك إمكانات استثمارها لا من جهة البشر ولا من جهة المساحة والسوق ولا من جهة القوة السياسية أو العسكرية، وهنالك من حاز على ما حرم منه ذاك لكنه افتقر إلى ما عند ذاك وهكذا. المهم أن هذا التفاوت بما يتضمنه من وضع غير طبيعي بالنسبة إلى كل جزء (ثمة بعض الأجزاء أكثر توازنًا نسبيا)، شكل نقطة ضعف شديدة فى مقابل أية نقطة قوة ليشل الضعف القوة حتى على مستوى القطر الواحد وليكون ذلك من مداخل الضعف العام أمام الخارج.

ما كان من علاج لهذا التفاوت كما أثبتت التجارب بعد الاستقلال، إلا بالوحدة أو الاتحاد أو على الأقل بالتكامل الاقتصادى والعسكرى والسياسى. لكن أثبتت التجربة أن طبيعة التجزئة، ولدت بعد الاستقلال، الاتجاه نحو القطرية مما أحبط هذا العلاج حتى فى أبسط صوره فزاد من تفاقم السلبيات الناجمة عن ذلك التفاوت. وكانت الإستراتيجيات الدولية التى صنعت التجزئة وراء تكريس القطرية فكانت كمن حدد إشارات يجب السير باتجاهها وإلا فعلى المخالف أن ينتظر كل ألوان الضغوط واستعداء الآخرين عليه وصولاً إلى تحريك الجيوش والتهديد بالتدخل العسكرى.

التجزئة تولد آلياتها

صحيح أن من المهم أن نفهم نشأة التجزئة ونضع أيدينا على دور العامل الخارجى فى فرضها وتكريسها، ومن ثم تسليمها، قبل رحيله، إلى دولة الاستقلال القطرية.

ومن المهم ألا نغفل للحظة واحدة ما لعبه، ومازال يلعبه، النظام الدولى، وعلى التحديد إستراتيجيات الدول الكبرى فيه، بالنسبة إلى حماية حالة التجزئة القطرية والحيلولة دون قيام وحدة عربية كبرى حتى لو كانت علمانية أو كانت موالية للغرب تمامًا، بل لا يمكن أن تغفل الضغوط التى تمارس ضد أى تضامن عربى أو تكامل اقتصادى، أو سوق مشتركة، ناهيك عن مقاومة العمل العربى المشترك على المستوى التسليحى أو العسكرى أو حتى الإعلامى والتعليمى والسياسى؛ لأن من يخطئ فى هذه ويصل إلى السلطة سيجد نفسه أمام ما لم يكن فى حسبانه.

على أن بعد هذا التأسيس فى فهم إشكالية التجزئة والقطرية، والذى يجب ألا نغيِّبه، أو يغيب، لا بد من أن يفهم كذلك ما ولّدته التجزئة وراحت تولّده من آليات ذاتية الحركة باتجاه القطرية. فالدولة القطرية، بالضرورة، تشترط المحافظة على بقائها ومدى نفوذها. فعلى سبيل المثال تفرض على مؤسساتها أن تحافظ على حدودها وعلى سيادتها وعلى نظامها إزاء الأشقاء الذين يرونها من حيث الأساس تابعة لهم، بالضرورة أو تاريخيا أو حتى قطعة انتزعت من قطرهم. كما أن هذه الحالة تفرض على أولئك الأشقاء أن يعاملوها على هذا الأساس كذلك، وقد تأخذ الصورة الأمرين معًا أى طبيعة الموقف من الشقيق الأصغر بالنسبة إلى معاملة القطر الأصغر وطبيعة الموقف من الشقيق الأكبر بالنسبة إلى معاملة القطر الأكبر منه، والذى سبق واتخذ مثله ذلك الشقيق فى مواجهته.

أن تشكل دولة ذات سيادة لا تدفع باتجاه حماية نفسها من الأشقاء الآخرين، وضد اتباعهم لها فحسب وإنما أيضًا باتجاه تكريس مقومات ضرورية لدولة قومية ذات سيادة، خصوصًا أنها ليست فى الإطار العربى دولة قومية أصلاً، الأمر الذى يفرض عليها أن تبحث عن تاريخ متميز ولو قبل آلاف السنين وأن ترسى مناهج تعليم، وتشجع فنونًا، وثقافة، وإعلامًا، وشعارات، وترسى اقتصادًا أو علاقات

اقتصادية تخدم هذا التمييز، فيمضى هذا كله بالضرورة فى الاتجاه القطرى المضاد لوحدة الأمة أو للتكامل أو حتى للتقارب الفعلى، فيما بين الأقطار العربية؛ لأن طريق التكامل أو التقارب بأى شكل يخشى منه أن يؤدى إلى وحدة أو اتحاد، مما سيهبط بمكانة القطر من دولة ند لكل الدول عربيا، إلى دولة اتحاد أو إقليم فى وحدة وهو أمر لا يقبل به إلا من يعاكس التيار الذى تدفع إليه آليات الدولة القطرية.

ومن هنا يستطيع الذين يريدون أن يخففوا من مسئولية النظام العالمى، أو قل العامل الخارجى (بما فيه عامل الدولة العبرية) أن يركزوا على مسئولية الداخل، وأن يتوسعوا فى هذا الأمر؛ لأن لديهم ما يقولونه بسبب حالة التجزئة التى لم تعد مفروضة من الخارج فحسب وإنما أصبحت أيضًا وربما أكثر من «صنع أيدينا».

على أن هذا الرأى لا يستطيع أن ينقض القول: إن الاتجاه القطرى هو من نتاج آلية قاهرة حتى لو عمل بموجبها من عمل سعيدًا مختارًا؛ لأن عدم رؤية هذه الآلية يسمح بالانقياد وراءها عن غير علم، كما لا يسمح بالبحث الجاد عن وسائل الخروج من ذلك المسار أو التخلص من حكم تلك الآلية القاهرة، أى يمكن لتلك الآلية أن تجرفك حيثما تريد هى إذا ما وصلت إلى سلطة وأردتَ الحفاظ عليها بأى ثمن. فالمشكلة يجب أن ترى باعتبارها أبعد من أن تكون مشكلة أفراد أو قيادات أو سياسات معينة، أو نظام محدد وإنما باعتبارها حالة مؤسسية، موضوعية، قاهرة معززة بالحالات الأخرى من التجزئة التى هى بدورها مولدة لآليات مماثلة، كما اعتبارها حالة مدعومة من نظام عالمى ذى أنياب نووية ويمتلك وسائل ضغط وإغراء كثيرة ويعتبر المحافظة على التجزئة جزءًا من إستراتيجيته العليا. هذا دون الوقوف طويلاً أمام الشرعية الدولية التى كرسها لحماية القطرية كل من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة إلى الدول العربية الأفريقية.

القطرية اتجاهًا وتوجهًا

ولّدت التجزئة العربية، بالضرورة، ولا سيما بعد زوال الاستعمار المباشر،

وإلغاء المعاهدات الاستعمارية، وقيام دولة الاستقلال، ما يمكن أن يسمى بالقطرية بمعنى الانتماء والولاء لدولة القطر والانحياز الأيديولوجي والسياسي والثقافي لها. وهي حالة أصبحت، وتصبح مناقضة، عند درجة من تبلورها ورسوخها، لما اصطلح على تسميته بالعروبة أو الوحدوية كما للإسلامية .

هذا وقد تمضي القطرية لدى البعض عند درجة أخرى، من تكريسها وتثبيتها، واستفحال السيطرة الخارجية إلى التخلي حتى عن الوطنية القطرية والاستقلال القطري، إلا إزاء الأقطار العربية الأخرى، لحساب العولمة، والتبعية الطوعية للخارج وحتى للصهيونية كما نشهد الآن بالنسبة إلى بعض القطريات.

على أن من أهم ما يجب أن يلاحظ في فهم إشكالية التجزئة والقطرية، ولا سيما في مرحلة الاستقلال، أنهما يولدان حالة معقدة من الصراعات العربية ـ العربية. فالواقع الموضوعي لطبيعة التجزئة وما نشأ عنها من دول أورث على سبيل المثال، سلسلة من الخلافات الحدودية هنا وهناك، وأرسى أسسًا لصراعات حول الزعامة، وأحيانًا بسبب الهيمنة، على المستوى العربي العام، وضمن هذه المجموعة أو تلك من المجموعات الإقليمية العربية، وأذكى نزعات الانفلات من المعادلة العربية ومن العلاقة بالأشقاء. ومن هنا تكون طبيعة التجزئة ـ وليس مجرد الأخطاء السياسية أو أخطاء الحكام الإرادية ـ مولّدة للنزعة القطرية والعقلية القطرية على كل مستوى، بل إن تلك الأخطاء، دون تسويغها، هي من نتاج تلك النزعة القطرية، والعقلية القطرية إلى حد بعيد، أي يجب الانتقال إلى فهم الطبيعة الموضوعية للتجزئة، وما تولّده من قطرية باعتبار ذلك أصلاً فيما يبرز على سطح الوضع العربي من عوارض العجز والوهن، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من صراعات عربية ـ عربية، ومن معادلة تتسم بالتمزق والتفرق، ولعل العبارة التي اشتهرت في وصف حالة دول الجامعة العربية، في مرحلة من المراحل بعد نكبة فلسطين تعبّر عن هذه المعادلة، وهي أن «الدول العربية اتفقت على ألا تتفق» أي أن عدم الاتفاق هو القانون الذي ينبع من حالة التجزئة والقطرية، وينعكس في مواقف الحكومات. وإن عدم الاتفاق هنا لا يكون بالضرورة «سلبيا» خاملا، بمعنى كل يذهب في طريقه، وإنما كثيرًا ما يكون «إيجابيا» نشطا، أي يتحول إلى الصراع والتنازع والكيد للآخر، بما في ذلك التدخل

فى شئونه الداخلية، أو الاستقواء، فى المقابل، بالخارج ضده، أو الدخول فى لعبة المحاور العربية التى تعطى الصراع أبعادًا أوسع ومستويات أعلى.

ينشأ عن هذا القانون، بالضرورة، حالة شلل وعجز وضعف عام؛ لأن القطرية تجعل دولها تشل بعضها البعض، وتؤدى إلى أن يقع بأس الدول العربية بينها، فمثلاً سينظر هذا القطر أو ذاك إلى ذلك القطر حين يقوى، أو ينهض نظرة يملؤها الخوف من ناحية، وربما الحسد والمنافسة من ناحية ثانية، وهو خوف من أن تؤدى قوته إلى استتباع الآخرين، أو كسب الرأى العام العربى، بما فى ذلك الرأى العام داخل هذا القطر أو ذاك، بسبب الروابط العميقة والثوابت المشتركة فى القاعدة الشعبية على مستوى كل الأقطار العربية، فتكون النتيجة بدء عملية الكيد له، والتجمع ضده، والاستقواء بالخارج عليه، أو إعانة الخارج عليه، إن لم تصل إلى حد التدخل العسكرى المباشر، فتكون المحصلة قطريات تشل بعضها، وخارجًا راح يصطاد فى الماء العكر، ويجهد لتعكير الماء كذلك، فتتشكل كل شروط الفشل والإحباط، والهزيمة والعجز والفرقة والتمزق، وذهاب ريح العرب كما يقولون.

القطرية والحالة الشعبية

يمكن أن يلاحظ فى هذا الصدد، أن القاعدة الشعبية الواسعة فى مختلف الأقطار العربية ظلت، ومازالت، ذات ميول جياشة إزاء الوحدة، وهذا ما جعل القطرية تصارع هذا التيار بوسائل مخادعة حينًا أى بالتظاهر بالوحدوية، وبتأجيج الصراعات القطرية لإثارة «الوطنية» القطرية أحيانًا، وقد شكل هذا التيار سببًا فى الخوف من أى قطر أو زعامة ذات توجهات وحدوية أو تحقق خطوة وحدوية أو نهضوية لأن ذلك سيصبح شعبيا فى دارها، فالجماهير هى التى راحت تتخطى القطرية كلما طرحت قضية تخص الأمة ككل، أو كلما حدثت مواجهة مع الخارج أو مع الدولة العبرية.

أما تأويل ذلك فيرجع إلى ما تحمله الجماهير «الإنسان العادى» من مخزون عقدى وتاريخى إزاء وحدة الأمة وضد الفرقة والتنازع، ويغذى ذلك العقل السليم غير المتأثر بالضغوط الخارجية والمصالح الضيقة الأنانية، فهذا العقل يشير

بالبديهة ومن خلال تجارب الحياة والتاريخ القديم والحديث إلى أفضلية الطريق التضامني والوحدوي على طريق التباعد والفرقة، «ففي الوحدة قوة وفي التفرق ضعف»، وهو ما يجده «العقل السليم» صافيًا لدى الإنسان العادي وحماسته، أو حين تصبح أكثر ارتباطًا بمسئوليات العائلة والمصالح الضيقة فتميل إلى التصالح والدولة القطرية، كما أن النُّخَب هي الأكثر تأثرًا بضغوط الخارج وإعلامه وجامعاته ومراكز أبحاثه ومنظماته غير الحكومية.

يمكن أن يشار في هذا الصدد، إلى سبب أقوى آخر، وهو المتعلق بالهوة القائمة، والمتسعة باستمرار، في أكثر الأقطار العربية بين الدولة والجمهور العريض، وقد يرجع ذلك إلى الفشل العام في معالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والفشل في إبعاد هيمنة الخارج ورفض ضغوطه، فسياسات الدولة القطرية عمومًا، في هذين المجالين، دون مطامح الجماهير حتى في أحسن حالاتها، وقد يرجع ذلك، في الآن نفسه، إلى الفشل في التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية هذا دون الإشارة إلى الفساد والقمع ومصادرة الرأي العام الشعبي وفقدان الحريات السياسية العامة، ومن ثم ما لم تصبح الدولة القطرية ذات علاقة عضوية بالقاعدة الشعبية وبالإنسان العادي فسيظل تأثيرها في الجمهور العريض ضعيفًا إن لم يولّد في كثير من الأحيان، نتائج معاكسة لما يريد، ولعل في هذا تفسيرًا للسؤال: لماذا لم تستطع القطرية، بما في ذلك الأشد نزوعًا للقطرية، أن تسقط من خطابها الرسمي شعارات «الحاجة إلى التضامن العربي» والقمم العربية «والسوق العربية المشتركة»، والتكامل الاقتصادي، وحتى شعار «الوحدة العربية» والشعارات المتعلقة بالقدس والصراع العربي الإسرائيلي، أو الاختباء وراء شعار «نرضى بما يرضى به الفلسطينيون»، الأمر الذي يعني أن القطرية اتجاهًا وتوجهًا لم تكسب شرعيتها الجماهيرية، مما ولد ويولد حالة انفصام في الشخصية القطرية ويعمق الهوة بين الشعارات والأفعال، وبالمناسبة إن الجهر بالدعوة إلى القطرية في أشد أشكال إدارة الظهر حتى للتضامن العربي أو التنسيق العربي الإقليمي، وفي أشد أشكال ربطها بالخارج حتى بتبعية كاملة، لا تجده، فصيحًا صريحًا، إلا عند بعض المثقفين، الآتين من مواقع اليسار، زمن الحرب الباردة، والطارئين الآن على القطرية واكتشاف فضائل الديموقراطية الأمريكية وسياساتها الخارجية، فهؤلاء وحدهم لا يتسمون بانفصام الشخصية ذاك.

أما من جهة أخرى فقد يشار إلى بعض الحالات القطرية التى نزل فيها العداء بين قطرين عربيين إلى مستوى القاعدة الشعبية فيهما وصولاً إلى عصبية نتنة من أجل مخالفة ما قيل عن وحدوية الجماهيرة العريضة، لكن التَّجوال مع تلك الحالات سيجدها قليلة وشبيه بما قد ينشأ من عصبية فيما بين فئات داخل القطر الواحد، فمن جهة لا يصح تعميمها، كما يجب من الجهة الثانية عدم التقليل من شأنها بحد ذاتها، مع ضرورة تحديد خصوصيتها من أجل معالجتها. أما من الجهة الأخرى فيجب أن نلاحظ أن اختراق العصبية القطرية لشعبى هذين القطرين أو أحدهما لا يعنى أن أيًا منهما تخلى عن كل ما هو عربى أو أن أيًا منهما فقد روحه الوحدوية، على الأقل، بالنسبة إلى الأقطار العربية الأخرى، ولا يعنى أن أيًا منهما تخلى عن مخزونه العقدى والتاريخى إزاء الوحدة والأمة، ومن ثم يمكن القول إن خصوصية العلاقة الاستثنائية التى ولدت التباعد بين الشعبين الشقيقين المعنيين ستذهب بذهاب أسبابها وتعود المياه تدريجًا إلى مجاريها، وبهذه المناسبة يجب أن نلاحظ أيضًا أن فى كل هذه الحالات القليلة التى يمكن الإشارة إليها سنجد أن الحماسة الأشد لإذكاء العصبية وزراعة التباعد بين الشعبين هى فى النخب على ضفتى النهر.

بكلمة، ستظل القاعدة الشعبية العريضة والإنسان العادى هما ضمان النجاح فى الخروج من مأزق القطرية اتجاهًا وتوجهًا.

- ٢ -

التجزئة والقطرية فى التجربة العربية المعاصرة

إذا كان صحيحًا أن الواقع العربى واقع أقطار، والتجربة العربية المعاصرة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بصورة خاصة، تجسدت فى التجربة القطرية، وإذا كان صحيحًا أن محاولات الوحدة، أو مشاريع العمل المشترك أو التضامن وغيره كانت ومضات خاطفة على مستوى الواقع، أوفى عمر التجربة العربية المذكورة، فإن ما آل إليه الوضع الآن، على المستويين القطرى والعام، يجب أن توضع مسئوليته، بالكامل، فى عنق القطرية اتجاهًا وتوجهًا، أو فى عنق حالة التجزئة واقعا موضوعيا قائمًا وفاعلاً. فالسياسات العربية الخارجية، فى غالبيتها الساحقة، كانت سياسات قطرية، والسياسات الداخلية، اقتصاديا وإعلاميا وثقافيا وتعليميا، كانت قطرية. وتمت تجربة التنمية على أساس قطرى ولم تشذ السياسات الدفاعية. فقد كانت تجهض أو تطوى فى الأدراج كل المشاريع التى صدرت عن الجامعة العربية، أو المنظمات والمؤتمرات والنقابات العربية واتجهت نحو إرساء أسس لتكامل اقتصادى أو سوق عربية مشتركة أو لتوحيد مناهج التعليم أو المصطلحات المعربة إلى ما هنالك. أما الذى كان يفعل ذلك ويتحمل مسئوليته، بلا جدال، فهى السياسات القطرية التى كانت توقع بيد وتمحو التوقيع باليد الأخرى، لتعمل اليدان معًا فى الحوض القطرى.

وكانت النتيجة هى هذا الوضع العربى الذى أمامنا. ومن ثم فإن الخلاصة القاطعة التى يجب أن ننتهى إليها بعد تجربة خمسين عامًا، هى أن لا طريق مطلقًا أمام العرب للتغيير أو النهضة أو التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية غير طريق التنسيق والتضامن والسوق المشتركة والتكامل بداية، وهذا هو الطريق الوحيد للاستقلال الحقيقى والخروج من التبعية ومواجهة التحدى الصهيونى ومختلف التحديات، بما فيها تحدى العولمة فى قابل الأيام، وكان هذا هو

الطريق موضوعيا دائما من قبل. ومهما قيل ويقال عن «خيالية» شعارات التنسيق والتضامن والسوق المشتركة والوحدة فى الظروف العربية والعالمية الراهنة (لأن القطرية لا تريدها، ولا تؤيدها الدولة العبرية، وقوى السيطرة العالمية، وهذا ما يجعلها «خيالية»)، يجب أن يكون الرد إما هذا الطريق، ولا طريق منقذًا غيره، وإما الانحطاط والتدهور أكثر فأكثر، فالتسليم بالقطرية باعتبارها حدود الحل، ومن خلالها التعامل والعالم والآن العولمة، لا يضيف إلى ما تعانيه الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، إلا خرابًا على خراب، وتفاقمًا لكل السلبيات، وقديمًا قال المثل العربى «لا يُجرِّب المُجرَّب إلا من عقله مُخرَّب».

إن التجربة التاريخية المعاصرة تشهد على فشل كل المشاريع والبرامج القطرية فى التنمية أو حل الإشكالات الداخلية أو مواجهة التحديات، فالحالة التى وصلت إليها الأمة العربية الآن ليست نتاج التنسيق، والتضامن أو الوحدة أو السوق المشتركة أو التكامل الاقتصادى العربى وإنما نتاج الفشل فى ذلك، والابتعاد عنه، والمعالجة على أساس قطرى فقط. فلو نظرنا إلى الحيز الذى ملأته محاولات الوحدة أو التضامن أو التنسيق أو السوق أو الأسواق المشتركة سنجده على كل ما يمكن أن يقال فى نكساته وعثراته، لا يقارن بالحيز الذى ساد على أساس العمل القطرى المنفرد. أى أن محصلة التجربة الواقعية فى التطبيق تضع فى قفص الاتهام التجربة القطرية وليس ما حدث من تجارب، أو توقيع مشاريع قصيرة العمر، وحدوية أو اتحادية أو تنسيقية أو محاولات من أجل التكامل والسوق أو الأسواق المشتركة، بل يمكن القول إن القطرية هى التى أسهمت إسهامًا كبيرًا بعد العامل الخارجى، أو قبله إن شئت (يجب اعتبار الدولة العبرية دائمًا ضمن العامل الخارجى) فى إجهاض تلك التجارب والمحاولات. هذا دون الإشارة إلى أنها كثيرًا ما تناغمت وإياه، وتغذت منه، و غذته بدورها، ولكن مع ذلك تعالت التنظيرات التى تنقد تلك التجارب هدفًا وتوجهًا. وتفسر فشلها بسبب تسرعها أو خياليتها وليس بسبب فعل القطرية بوعى كامل ومع سبق الإصرار والتعمد، وليس بسبب العامل الخارجى ودوره تأثيرًا فى القطرية وتشجيعًا وحماية لها.

لقد حدث خلل كبير فى الفكر السياسى العربى الذى انطلق من إجهاض تلك التجارب والمحاولات ليعلن فشل فكرة الوحدة العربية وخياليتها ولا واقعيتها،

وتمادى ليعتبر الشعارات التى نادت بالوحدة، أو التكامل، أو التضامن، أو التنسيق أو السوق المشتركة «شعاراتية مبتذلة». وأصبح معرضًا لنيران الإرهاب الفكرى كل من يقول بتلك الموضوعات مُتّهمًا بالخطابية والشعاراتية البائدة.

وهكذا تكون القطرية فعلت فعلتها، أو أفاعيلها، فى الميدانين العملى والفكرى، أو فى الممارسة والنظرية. فمن جهة أجهضت تلك التجارب والمحاولات عمليًا، وراحت من الجهة الثانية تخلخل فى الفكر السياسى العربى لترميه مستسلمًا للقطرية ومنها قطرية ـ شرق أوسطية، أو قطرية ـ عولمة، وتحول بينه وبين رؤية الطريق الوحيد للخلاص.

هنا يلحظ الفارق الأساسى والجوهرى بين نظريتين فى تقويم التجربة العربية المعاصرة.

فبدلاً من أن توضع القطرية، والتدخلات الخارجية ووجود الدولة العبرية، فى قفص الاتهام، ولو كل من موقعه وحجم دوره ـ وضعت تجارب الوحدة ومحاولات التضامن والتنسيق والتكامل والسوق المشتركة فى قفص الاتهام، وألقيت مسئولية ضياع الوقت والفرص على عاتقها.

وبدلاً من أن تقوَّم تلك التجارب والمحاولات باتجاه استقاء الدروس والعبر من أجل المضى قدمًا، وبعزيمة أكبر، وقوة أشد، وحكمة أوسع على طريق تحقيق التضامن والتنسيق والتكامل والسوق العربية والأسواق الإقليمية العربية المشتركة وصولاً إلى الاتحاد أو الوحدة، وبدلاً من مباركة كل وحدة ممكنة، أو اتحاد، أو تنسيق أو تضامن، إذ تتوافر الظروف الملائمة، باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد ولا طريق غيره، مضت الأقلام المنحازة إلى القطرية تعلن فشل تلك التجارب والمحاولات، بسبب فكرتها من حيث أتى وليس بسبب الرياح التى هبت ضدها، أو بسبب ما حملته من نواقص وسلبيات وأخطاء يمكن تلافيها مستقبلاً، واتكأت على ذلك لتعلن سقوط شعارات الوحدة والتضامن وحتى التنسيق وأية علاقات بينية عربية ـ عربية.

لو وضعنا جانبًا الثوابت والمبادئ والتاريخ وكل ما طُرح من منطلقات، فى

السابق حول ضرورة الوحدة العربية، وقبلنا، جدلاً، أن نسلم بالقطرية منطلقًا للنهوض، أو دخول «الحداثة والعصر»، إذا شاء البعض، فالسؤال ما المصير الذى ينتظر كل قطر عربى إذا دخل العولمة، منفردًا، لو افترضنا، جدلاً، أنها القدر الآتى لا محالة؟ أو ما المكانة التى ستكون له فى عملية التكيف المقترحة؟

الإجابة، وبلا تردد، سيكون المصير إلى مزيد من التخلف والتدهور والتبعية والأزمات الداخلية، وستكون مكانته فى الدرك الأسفل لا محالة. ولن يكون بمقدور أحد أبدًا أن يناقش فى هذا إذا نظر إلى موازين القوى ومستوى التكافؤ، والإمكانات على الجانبين حتى لو كان هذا القطر العربى من الأقطار الكبيرة نسبيا فكيف بالأصغر والصغيرة؟ فإذا كانت الدول الكبرى ترى أن الطريق الوحيد الممكن أمامها هو أن تدخل العولمة ضمن تجمعات اقتصادية كبرى وأسواق واسعة حتى يكون بإمكانها منافسة الكتل المقابلة، أو الصمود على الأقل فكيف ننكفئ نحن إلى قطرية لم تبلغ فى بعض الحالات مبلغ الدولة المتواضعة، فنرضى لأنفسنا الانخراط فى العولمة والبحث عن مكان لنا فيها عدا مكان الحضيض؟

إذا كانت فرنسا وألمانيا تندفعان بكل تلك القوة إلى تعزيز الاتحاد الأوروبى والسوق المشتركة الأوروبية وتكريس اليورو عملة أوروبية وحيدة، وإذا كانت أمريكا نفسها تشكل اتحاد «نفطه» الاقتصادى، هذا دون الإشارة إلى التكتلات الاقتصادية فى آسيا وأمريكا اللاتينية، باعتبار ذلك المدخل الوحيد لدخول العصر، أو لمواجهة العولمة، أو لضمان الحمايات اللازمة، حتى على مستوى الأمن القومي، أو لتوفير إمكانات أكبر لتسريع النمو الاقتصادى أو التنمية، فكيف يمكن أن نقبل للقطرية عندنا أن تنطح كل محاولة للاتحاد أو التنسيق أو التعاون العربى، ناهيك عن التنسيق الإسلامى، ولو على مستوى الأسواق والاقتصاد فقط، ثم نقول القطرية وحدها طريقنا إلى التغيير والنهضة أو هى طريقنا للتنمية والتطور ودخول العصر أو لمواجهة تحديات العولمة. أفلا يرقى هذا إلى مستوى العمى والخبل فى آن واحد؟

فى سبيل فهم أعمق للتجزئة والقطرية

طبعًا ليس ثمة من مدافع عن القطرية من مختلف الدوافع والأسباب والخلفيات والمواقع إلا ويقرّ، نظريا، بأهمية السوق العربية المشتركة أو السوق المغاربية المشتركة أو السوق الخليجية المشتركة. لكنه يقول إن العالم لا ينتظرنا حتى نحقق ذلك، وهو للأسف غير ممكن فى المدى القريب والمتوسط. ولهذا لا مفر من التحرك على أساس قطرى لمواجهة تحديات العولمة أوالشراكة المتوسطية، ويمكن أن نسعى فى الآن نفسه لتشكيل تلك الأسواق، هذا دون حساب لما ينتظره حين يؤجل التحرك عربيا أولا، وإسلاميا ثانيا، وعالما ثالثيا ثالثا، ويدخل فى بوتقة الديناصورات المالية العالمية ودولها، ثم يريد أن يتحرك عربيا من هناك، أى هو لا يحسب أن حالة التبعية ستزيد وتقوى وحالة التخلف ستتضاعف، أى ستزيد عوامل القطرية الضيقة التى تنفى العمل المشترك على المستوى العربى، وتصبح موضوعة «نسعى فى الآن نفسه» وهمًا، أو خداعًا للنفس، أو ذرًا للرماد فى العيون، لأنكم لو كنتم ستفعلونها عربيا لفعلتموها من قبل. أليس كذلك؟ أو لرأينا خطوة عملية واحدة تبدءونها الآن، أليس كذلك؟

هنا ندخل الدائرة المفرغة، وندور حول أنفسنا ولا ينجو من ذلك كثيرون من أهل المعارضة، فمثلاً عندما يقفز السؤال: من المسئول عن فشل مشاريع التنسيق والتضامن أو التقارب حتى فيما بين قطرين عربيين، ناهيك عن السؤال: من المسئول عن فشل الاتحادات الإقليمية العربية أو محاولات الوحدة؟ والجواب، هنا، حاضر دائمًا: إنهم قادة القطر المعنى ونظامه وسياساته، والأغلب لا يشار إلى القطرية أو التجزئة من حيث الأساس، وإنما يشار إلى تعبيراتهما السياسية المموهة فيصبح المسئول هو هذا النظام أو ذاك أو هذه السياسة أو تلك، والآن يلخص البعض المشكلة أو يقزمها بكلمة واحدة هى الافتقار إلى الديموقراطية.

وهكذا يتواصل الخلل فى الابتعاد عن التقويم الصحيح والإدراك العميق لإشكال التجزئة، والآن، وإشكال القطرية اتجاهًا وتوجهًا، باعتبارهما إشكالاً واحدًا قائمًا بذاته، ومولدًا لأغلب الإشكالات التى تعزى لهذا النظام أو لتلك السياسة أو لغياب الديموقراطية، فما لم تدرس التجزئة ومن ثم القطرية اتجاهًا وتوجهًا دراسة أعمق

باعتبارهما بحد ذاتهما وبغض النظر عن النظام، أخطر السلبيات التى يعانى منها وضع الأمة بل أشد نقاط ضعفها فى مواجهة السيطرة الخارجية سيظل الوعى فى متاهة. وستظل النظرية والممارس فى متاهة ما لم ينظر إلى التجزئة وقيام النظام القطرى العربى المنغلق، أو المبتعد عن أشقائه فى ظل النظام العالمى السائد، باعتبارهما المرض العضال الذى استعصى على العلاج والطب حتى الآن. ومن ثم يعامل هذا المرض باعتباره شائعًا فينا جميعًا مثل شيوع جرثومة الملاريا بين الناس فى بعض بلدان إفريقيا. أما من الجهة الأخرى فسنظل فى متاه ما لم نعامل التجزئة والقطرية باعتبارهما حالة موضوعية وجودية وليستا مجرد مشكلة ذهنية، أو نفسية أو مشكلة نظام بعينه. وقد راحتا فى ظروف السيطرة العالمية التى تغذيهما وتحميهما وتعرقل محاولات الخروج منهما، تتغلغلان تحت جلودنا يومًا بعد يوم، وتدخلان وعينا ضمن حشد من التسويغات والأعذار والحجج حتى يكون الاستسلام الكامل لهما ليس عمليا فحسب، وإنما أيضا نظريا وسياسيًا واقتصاديا وثقافيا وربما هوية وحضارة.

لقد وصل الأمر إلى حد فرض فيه على العمل السياسى أو الدعوى الوحدوى أو الإسلامى أو العروبى أن يعمل بالضرورة على أساس قطرى مستقل، ويلبس حلة قطرية طوعًا أو كرهًا، فى كثير من الحالات. إن هذا الواقع الموضوعى، والمتعارض فى أغلب الأحيان، مع الوعى وحتى مع الثابت العقدى، راح يفرض نفسه ويولد ظواهر من القطرية شبيهة، بشكل أو بآخر، أو من حيث الجوهر، بما ولدته التجزئة من قطرية على مستوى الأنظمة والسياسات الرسمية. وهو ما يسمح بالقول إن القطرية غلبتنا، عمليا وموضوعيا، وبثت جرثومتها فى دمائنا، ودون أن نُقدّر، فى مجال الوعى على الأقل خطورة ما حدث ويحدث، والأخطر إلى ما يمكن أن يؤدى.

إذا كان هذا الفهم صحيحًا فإن أولى خطوات العلاج تبدأ فى إدراك أشكال التجزئة والقطرية إدراكًا يجب أن يتعمق باستمرار، وذلك لأنه يحظى على الأولوية، أو رقم ١، من بين الإشكالات التى يمكن تعدادها عند الحديث عن النواقص والسلبيات ونقاط الضعف فى الأمة، فهو ليس سببا موضوعيا رئيسا فى الضعف والعجز فحسب، وليس سببا موضوعيا ورئيسا فى فشل التنمية والاستقلال

والديموقراطية فحسب، وليس سببًا فى فشل كل مشاريع التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن، والمحاولات الوحدوية فحسب وإنما هو فى ظل السيطرة العالمية التى تغذيه وتحميه مولدًا، أيضًا، لكل تلك النتائج السلبية، ومعيدًا إنتاجها من جديد، ومن ثم لا حل غير الانكباب على تعميق الوعى المعرفى به، ووضعه على طاولة التشريح، وفى موضع البحث، حتى يصبح بالإمكان بعد أن يوضع فى هذا الموقع المركزى أن نصل إلى وعى دقيق وصحيح به ليصبح الانطلاق ممكنًا أو ليوضع على السكة الموصلة إلى الهدف، ومن ثم يعامل باعتباره الحلقة الرئيسة فى سلسلة السلبيات التى يجب التركيز على كسرها أو على الأصح الانكباب على معالجتها وحلها، أى التركيز دائمًا وأبدًا، وعند معالجة كل قضية على كيفية الخروج من التجزئة والقطرية، والخروج هنا لا يكون من خلال قرار إرادى، ووعى إرادى فقط، وتحل المشكلة، فالإشكال ذو أبعاد موضوعية مادية، أساسًا وهو مرض «جرثومى» أو «عضوى» لا يعالج بالوعى والمعنويات فقط وإنما بأدوية وعلاجات طبيعية متعددة كذلك، ومن ثم يحتاج إلى سلسلة من الخطوات العملية المتدرجة وإلى خطة طويلة النفس لكن مصممة ومثابرة ولا تبرح الهدف إلى غيره هروبًا من هذه العقبة الكأداء، أى تبنى ما يسمى بعلم الحرب «مبدأ المحافظة على الهدف». فعلى سبيل المثال إذا أدركنا أن إشكال التجزئة والقطرية أصبحا واقعًا على الأرض وفى الوعى وفى النفوس، فهل نواجهه بالفكر الوحدوى والشعارات الوحدوية فقط، على أهمية خوض المواجهة على مستوى الفكر الوحدوى والشعارات الوحدوية، أم نتعامل وهذا الإشكال من خلال معرفتنا الصحيحة بسماته، وواقعه الموضوعى الذى أصبح راسخًا، أى نحن أمام حالة تجبير لكسر فى العظم يحتاج إلى الرفق والعناية والمداراة مع شده بالجبص، أو بالخشب والدقيق والبيض. وبالمناسبة إن التشبيه بالمرض أو التجبير يظل تشبيها تبسيطيا يعجز عن بلوغ الحالة التى نواجهها .

هنالك من ينطلقون من فكرة رسوخ القطرية وعبثية مواجهتها بالقوة، أو عدم واقعية المطالبة بالوحدة والاتحاد، أو حتى التضامن والتنسيق، ليعتبروا الانكفاء إلى القطرية والتخلى عن الوحدة والاتحاد أو التضامن والتنسيق، يمثل الواقعية والعقلانية. ولهؤلاء يتوجب القول: لو كان ما تقولونه فى الظروف الراهنة واقعيا

إلا أن موقفكم لا يستقيم واقعية وعقلانية ما لم تتعاملوا والقطرية التى فرضت نفسها، وفُرضت على الأمة، وقامت لها القواعد، ورسخت فى واقعنا، باعتبارها مرضًا عضالاً، وإن كل إصلاح فى حدودها إلى فشل. فإذا سلمنا لهذا المرض قيادنا وتركناه يمضى على رسله سيزداد حال الأمة تدهورًا إلى حضيض بعد حضيض. أى ثمة فرق بين الإقرار بواقع مرضى يولّد الأمراض والاستسلام الكامل له، والإقرار به لمعالجته وتغييره.

بكلمة، ما لم يُقر بهذا الواقع باعتباره حالة مرضية لا رجاء فيها، إن تركت تمضى على رسلها، وما لم يتجه هذا الإقرار إلى المزيد من التأكيد على فكرة الوحدة والتكامل والتضامن، وما لم تتخذ كل يوم، وكل ساعة وفى كل مشروع ومع كل خطوة الإجراءات الضرورية لمعالجة المرض، ولو بالدواء ذى المفعول البطىء وبالعلاج الطبيعى ذى الأمد الطويل، فإن ذلك الإقرار لن يكون بريئًا من الهوى أبدًا.

أما أن يُتبع التأكيد على واقعية القطرية استهزاءً بالشعارات الوحدوية والتضامنية والتنسيقية، فهو تغذية للمرض بكل ما يزيده استفحالاً، ويضاعف من آثاره السالبة فى كل مجال من التنمية حتى الثقافة، ومن التعددية حتى الحفاظ على الاستقلال وعلى الهوية، وقد أصبح اليوم كارثة مع الشرق أوسطية والعولمة.

فى نقد الذات والبحث فى الداخل

ويا لسطحية تلك الموضوعة التى تقول إن الدولة العبرية التى تأسست على يد مئات الألوف من اليهود، بداية، والآن تقوم على أربعة أو خمسة ملايين منهم، ومع ذلك هزمت الدول العربية مجتمعة وتفوقت على مائتى مليون عربى. ويمكن أن يُضاف ألف مليون مسلم. إن هذه الموضوعة تقوم على مغالطتين: الأولى تخفى الدعم الدولى والمشاركة الدولية المباشرة وغير المباشرة، للمشروع الصهيونى فى الصراع منذ المؤتمر الصهيونى الأول قبل مائة عام، حتى يومنا هذا. فالآية هنا معكوسة كما ونوعا. أما المغالطة الثانية فتكمن فى أنها واجهت أو هزمت مائة «مليون عربى» والآن «مائتى مليون عربى» فتخفى الحقيقة القائلة إن التجزئة والقطرية لم يسمحا بوحدة المائة مليون عربى قط، بل كانتا تشلان حركة الدول العربية، بل كانتا

تشلان حتى حركة القطر العربى الواحد فى المواجهة، هذا دون الإشارة إلى تأثيرات العامل الخارجى فى المعادلة العربية نفسها سواء أكان من خلال التأثير فى ميزان القوى العسكرى أم من خلال التحكم بسقف التسلح العربى، وعلى مستوى كل قطر، أم كان من خلال الضغوط المختلفة.

يلحظ هنا أن الحديث عن الواقع العربى وحين يأخذ الوضع منحىً سلبيًا مثل حدوث هزيمة عسكرية، أو انتكاسة سياسية، أو فشل لمشاريع التنمية أو الوحدة والاتحادات، واستشراء الصراعات العربية - العربية، يتهرب من الإشارة إلى أشكال التجزئة والقطرية، فيشير إلى العرب كما لو كانت أمة العرب موحدة، وعلى سوية واحدة، وبيدها القرار ومن ثم هى المسئولة عن كل ما حدث من سلبيات، لقد كان هذا الاتجاه محصورًا فى بعض النخب، فى مرحلة ما بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩، بينما اتجه الوعى العام فى حينه إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الاستعمار من جهة وإلى الفرقة والتجزئة من جهة أخرى. على أن اتجاه التهرب من الإشارة إلى أشكال التجزئة والقطرية بسط جناحيه وراح يطغى، ويعلو صوته لدى نخب كثيرة فى تحميل المسئولية للعرب ككل؛ مثلاً، للعقلية العربية، أو العقل الإسلامى، أو المجتمعات العربية، أو التخلف العربى، أو البنية الاجتماعية العربية أو العشائرية والقبائلية، وما شابه، إلى جانب ازدراء شعارات المرحلة السابقة الوحدوية والتحررية، على الخصوص، وتحميلها قدرًا كبيرًا من المسئولية فيما آل إليه الوضع العربى الآن، أما موضوع التجزئة والقطرية وتأثيرهما على معادلة الوضع العربى ومسئوليتهما عما حلّ بفلسطين وقضيتها وشعبها وما حدث من نكبات وهزائم عسكرية، كما مسئوليتهما بالنسبة إلى العجز والشلل وفشل مشاريع الوحدة والتحرر والتنمية، وإذا شئتم الديموقراطية كذلك، وأما موضوع الدور الذى لعبته الدول الكبرى، والدولة العبرية، على مستويات عدة، فى إفشال تلك المشاريع، بتعاون مباشر، وغير مباشر، مع التجزئة والقطرية، فأمران يجب أن يسقطا من الحساب تمامًا، فإشكال ميزان القوى، على سبيل المثال، لا علاقة له بالهزائم العسكرية!

ومن هنا، فإن التعمية عن إشكالية التجزئة والقطرية من جهة وعن إشكالية السيطرة الخارجية والدولة العبرية من جهة ثانية باعتبارهما العاملين الأشد تأثيرًا

فى السلبيات الأخرى التى يمكن أن تسجل عند تشخيص الوضع العربى، تشكل هبوطًا فى مستوى الوعى والمعرفة للواقع العربى، وانتكاسة حتى عن المرحلة السابقة فى الخمسينيات والستينيات ناهيك عن وعى مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن. وبالمناسبة إن الذين يضيقون ذرعًا عند كل إشارة إلى العوامل الخارجية (بما فيها الدولة العبرية والصهيونية العالمية) ودورهما فيما آلت إليه الأوضاع العربية ويعتبرونها محاولة لتعليق مشاكلنا وسلبياتنا على شماعة الخارج، أو باعتبارها هروبًا من نقد الذات، عليهم أن يلحظوا بأن ما من تعليق للمشاكل على مشجب الداخل، وما من نقد للذات أبلغ من التركيز على إشكال التجزئة والقطرية. فالتجزئة والقطرية يقعان فى صلب الداخل العربى، وفى صلب العقلية العربية المعاصرة والذات العربية المعاصرة.

إن الفرق هنا، حتى لو أسقطوا من الحساب أهمية العامل الخارجى وعامل الدولة العبرية والنظام السياسى والاقتصادى والإعلامى العالمى بمجموعه، يكمن فى اتجاه البحث فى الداخل وفى الذات. وعلى التحديد يكمن الفارق فى إعطاء الأولوية لهذه السلبية أو تلك عند تعداد أو تحليل السلبيات التى تواجه الداخل والذات، فالنقد الموجه للتجزئة والقطرية هو أشد ما يمكن أن يوجه للذات وللداخل من نقد، لو قلّبوا فى الداخل والذات جيدًا .

أما من الجهة الأخرى فما أسهل من أن يتهم الوعى أو العقل بالانسلاخ عن الواقع، أو باللاواقعية، أو «الشعاراتية» حين يرى الأولوية عند تحليل الداخل ونقد الذات فى هذا العامل وليس ذاك، ومن ثم ما أسهل، فى المقابل، من أن ترد الكرة إلى الذين لا يضعون الأولوية لإشكال التجزئة والقطرية، بالنسبة إلى الإشكالات والسلبيات الأخرى. لو وضعنا جانبًا، ومن أجل الجدل فقط، إشكال العامل الخارجى والدولة العبرية والنظام العالمى، فسيظل من الممكن وصفهم، وعن جدارة، باللاواقعية، والوهمية واللاعقلانية، إذ هل هنالك من سلبية بحجم التجزئة والقطرية فى الواقع العربى، ومن ثم ماذا يمكن أن يسمى الذى لا يراهما أو يتجاهلهما، ولا يعطيهما موقع الأولوية عند تحليل الإشكالات الداخلية والذاتية التى تواجه الأمة؟ ماذا يسمى الذى لا يرى مفرزات التجزئة والقطرية مثل حالة الفرقة والتمزق العربيين، والصراعات العربية ـ العربية، ولا يرى أن استشراء الفساد أو

الإيغال بالاستبداد، أو ازدياد التخلف، من مفرزات الدولة القطرية وسياساتها، ومن ثم على الذين يبحثون عن الخلل فى الوضع الداخلى للأمة عليهم أن يتوقفوا طويلاً أمام السلبيات والمعوقات الناجمة عن التجزئة والدولة القطرية.

وبالمناسبة، يجب ألا يبرأ كل هذا الحماس الذى يظهر فى كتابات «نقد الذات العربية» من تهمة ممالأة التجزئة والنظام القطرى حين يصار إلى توجيه رأس حربة النقد، وإعطاء الأولوية، إلى كل ما له علاقة بمكونات العقل العربى، أو الإسلامى، أو الوعى الذاتى، أو التكوين الاجتماعى والبنية الاجتماعية، ناهيك عن النقد الذى يوجه إلى الإنسان العربى، وأخلاقه ومسلكيته، ومن ثم تحميله مسئولية ما آل إليه الواقع العربى، فالمهادنة أو الممالأة هنا واضحة ما دامت لم تمسس القطرية ودولتها وعلاقتها بالداخل العربى أو القوى الخارجية، ومن ثم لا ترى مسئولية التجزئة من حيث هى حالة، ومن حيث هى قطرية، باعتبارها صاحبة المسئولية الأخطر فيما يعانيه الواقع العربى من سلبيات ومعوقات وعجز وشلل وتخلف متفاقم وما حاق به من انتكاسات وهزائم، ومن فشل مشاريع التنمية وانتهاء بالحالة التى وصلتها التعددية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، إنهم ينسون أن الواقع العربى هو واقع أقطار، والممارسة فى كل الميادين كانت قطرية ومن ثم يجب أن يدور الحديث عن معادلة التجزئة والقطرية التى تحكم تلك الأقطار، عند تحديد المراتب فى المسئولية فيما آل إليه الواقع العربى الراهن.

فى تقويم تجربة الوحدة المصرية ـ السورية

ويجب ألا يبرأ أيضًا من تهمة ممالأة التجزئة والقطرية ذلك التشديد فى نقد الشعارات الوحدوية والتحررية السابقة، حين لا يؤدى ولا يصار، إلى الانتقال إلى مستوى أرقى، فى الشعارات الوحدوية والتحررية من خلال تعميق النقد للتجزئة والقطرية ووضع المسئولية الأولى بعد العامل الخارجى أو قبله، على عاتقهما فى إحباط مشاريع الوحدة أو العمل المشترك، أو فى تدهور الأوضاع العربية، أو فى تفريغ تلك الشعارات من زخمها بل من محتوياتها، فها هنا تكمن المشكلة والعلة وليس هناك.

ثمة اتجاه فى تقويم التجربة العربية الحديثة على طريق الوحدة أو حتى على طريق التكامل والتضامن يعيد السبب الأساسى فى الفشل إلى الشعارات التى عبرت عنها والتى يمكن أن توصف بالعاطفية والحماسة الزائدة إذا كان الناقد دقيقًا وإذا أراد أن يكون خشنًا وصفها بالدهمائية والغوغائية والفارغة.

يجب تجنب التبسيطية عند تقويم تجربة واقعية تاريخية تمت عبر صراعات مركبة تداخلت فيها قوى كثيرة، وكانت شأنها شأن مختلف الصراعات محكومة بموازين قوى محددة عربيا وإسلاميا ودوليا، ومحكومة، أو متأثرة، بالظروف السياسية السائدة وتطوراتها، فالوحدة العربية بين مصر وسوريا حين تحققت، بداية، لم تتحقق وتنجح بسبب الشعارات الوحدوية وعاطفيتها وحماستها، بالرغم من أهمية ذلك، وإنما كان لابد من توافر ميزان قوى دولى وإقليمى مناسب، تمثل فى لحظة فراغ حدثت، مع تزعزع النفوذ البريطانى وهو يرحل، ومع التحرك الأمريكى والسوفياتى ليحلا مكانه، وما ترك ذلك من أثر فى معادلة ميزان القوى عربيا وإسلاميا فى حين راح حلف بغداد ينحدر نحو النهاية؟، هنا أمكن حدوث الاختراق الوحدوى. لكن الوحدة المصرية ـ السورية أخذت تدخل مأزقها بعد أن راح النفوذ الأمريكى يستتب حتى من جهة قيادته لبريطانيا فى المنطقة، وراحت كل من تركيا وإيران، بعد سقوط حلف بغداد، وكذلك الدولة العبرية، فى ترتيب العلاقات بأمريكا فى المنطقة. وقد تفاقم الصراع عربيا ـ عربيا إذ استنفرت القطرية كل إمكاناتها ولبست مختلف الألوان السياسية وحتى الأيديولوجية فى معركتها ضد المد الوحدوى، ولم يكن عراق عبد الكريم قاسم والاتحاد السوفياتى بعيدين عن ذلك فما كانت الوحدة محبذة بالنسبة إليهما.

لقد ساعدت هذه المعادلة العربية ـ الدولية على تشجيع ما نشأ من تناقضات داخل الوحدة، وهو أمر طبيعى من حيث الأساس، أى أن تنشأ هنالك تناقضات وصعوبات وأخطاء وسلبيات. ولكن الأخطاء والسلبيات والتناقضات راحت تضخم، وتُستغل إلى أبعد الحدود. والأهم أن التجرؤ على أخذ خطوة الانفصال، ما كان ليتم لولا جملة الظروف التى اتسمت بها المعادلة العربية ـ الدولية آنفة الذكر، ونشوء ميزان قوى جديد فى المنطقة غير مؤات لاستمرار الوحدة، ويسمح بضربها

مستغلا الأخطاء والسلبيات بهذا القدر وذاك. وقد ثبت هذا عندما حاولت قيادة الوحدة العربية تحريك جيشها من مصر إلى سوريا لقمع الانقلاب الذى هو بمثابة تمرد داخلى فى كل المقاييس فإذا بالأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط يتحرك تحذيرًا، واستنفرت القوات التركية والإسرائيلية، وأفهم المرحوم جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العُربية المتحدة فى حينه أن تحريك الجيش ممنوع، وعليه أن يبتلع الانفصال.

فالذين يناقشون تجربة الوحدة ومن ثم إحباطها من خلال التركيز على عاطفية الشعارات، أو من خلال تحميل كل المسئولية للأخطاء الداخلية التى ساعدت ولا شك على تسويغ البعض للانفصال، لكنها وحدها، أو بحد ذاتها، ما كانت لتستطيع أن تُنجح الانفصال أو حتى أن تجعله يرفع رأسه فالذين لا يدرسون فى تقويم التجربة إشكال موازين القوى ـ العامل الخارجى والدولة العبرية، وإشكال التجزئة العربية والقطرية وما يولدانه من معادلة داخلية عربية وميزان قوى، يخطئون تمامًا.

هنا تكمن الأسباب الرئيسة. أما ما يمكن أن يشار إليه من الافتقار إلى الديموقراطية أو تحكم البيروقراطى المصرى بالبيروقراطى السورى وغير ذلك من أسباب داخلية فلا يرقى إلى مستوى السبب الرئيس، فضلاً عن أن على القائل بذلك أن يثبت فى حال عدم توافر هذه السلبية كيف كان يمكنه أن يمنع انقلابا عسكريا مستندا إلى عذر آخر. ولن يعدم وضع من إيجاد عذر للطعن فيه أبدًا، ثم كيف يمنع تدخل الأسطول السادس ويوقف الحشد الإسرائيلى وغير ذلك وغير ذلك، فالانفصال محصلة عوامل أغلبها خارج سيطرة قيادة الوحدة مثل العوامل الخارجية والإقليمية والقطرية العربية، أما العوامل التى تدخل ضمن خيارات القيادة وما يمكن أن يوجه إليها من نقد فيحتاج إلى أن يبرهن على جدارة الخيارات البديلة ضمن تلك المحصلة كما ضمن تناقضات داخلية وسلبيات بعضها تاريخى لا تعالج بصورة سريعة وبخيارات بديلة فورية النتائج، فالواقع هنا أشد تعقيدًا وتركيبًا مما نظن جميعنا.

لنتصور، من أجل إغناء هذا الفهم، أو قل من أجل الجدل إذا شئت، لو أن ثمة قوة، بل عدة قوى خارجية أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية كما كان الحال بالنسبة

إلى القوى الخارجية، التى أحاطت بالوحدة لضربها. وراحت تلك القوى تستغل التناقضات أو السلبيات التى فى الداخل الأمريكى لتحريكها باتجاه الانفصال أو الحرب الأهلية، فهل كان مثلاً بإمكان الشمال أن يسيطر على الجنوب لو منعت قواته من اجتياز خط محدد فى أثناء الحرب الأهلية؟ وهل كان مثلاً بإمكان الاتحاد الأمريكى أن يحافظ على هذه الشبكة المعقدة من الولايات القابلة، على الأقل بعضها، للانفصال، مثلاً الغرب المكسيكى الأمريكى، وماذا كان سيحدث بالنسبة إلى ما عج ويعج به المجتمع الأمريكى من ألوان التمييز، حتى العنصرى، ناهيك عن الإشارة إلى تحكم البيض البروتستانت الأنكلو- ساكسون «الواسبس» فى السلطة؟

الجواب ببساطة، إن الصورة كلها كانت ستختلف على التأكيد. وهذا ما يمكن أن يحدث فى أى بلد، ولأى بلد، لأن ما من وضع اجتماعى حتى الآن إلا ويحمل ألوانًا من التناقضات والمظالم والتمييز؛ وكلها قابلة للاستغلال وحتى للانفجار إذا ما أحاطها ميزان قوى عالمى وإقليمى غير مؤات للوحدة الداخلية، الأمر الذى يؤدى عند التأمل فى كل هذا إلى تجنب التبسيطية فى تقويم تجارب الوحدة عندنا أو حتى تقويم الداخل وإشكالاته.

هنا قد يقفز سؤال يقول: لكن هل يعنى هذا أن لا قيمة لأخطاء الداخل أو لا أهمية لخيار آخر فى مواجهة المعادلة؟ قطعًا لا يعنى ما تقدم عدم إعطاء الأخطاء والسلبيات أية أهمية إنما المقصود وضعها فى حجمها وعدم دفعها إلى موقع الأولوية واعتبارها السبب الحاسم فيما آل إليه الوضع، وهى ليست فى ذلك الموقع قياسًا بالعوامل الأخرى، كما لا يعنى أن اتباع خيار آخر كان سيؤدى إلى النتيجة نفسها حتمًا. لكن لا يمكن التأكد من النتيجة والحالة هذه إلا من خلال فرضية تحتاج إلى البرهان. وستظل مفتقرة إلى امتحان الواقع المحدد فى حينه، ومن ثم فالنتيجة قد تكون مع الخيار البديل إما إسراع إلى النكسة وإما إلى إطالة عمر التجربة، مادام الإبحار هنا ضد تيارات عاتية، الأمر الذى يتطلب من النقد كما من كل مشروع بديل أن يكون حذرًا، وبعيدًا عن التبسيطية، فى تقديم البدائل، وهو يدرس ويقوّم تجارب الآخرين والتجارب الماضية، ويكون حذرًا، ومتواضعًا، وهو يقدم نفسه ويهم بالإبحار ضد تلك التيارات، وفى قلب لجج تلكم سماتها.

والسؤال: هل يعنى ما تقدم أن الانفصال وفى ذلك الوقت بالذات، كان حتميا؟
الجواب: لم يكن حتميا من حيث توقيت «الانقلاب العسكرى» ونجاحه فى حينه. ولكن ما حدث من تغيير فى موازين القوى عالميا وإسلاميا وعربيا راح يهيئ كل أسباب الانفصال، ومن ثم إن رفض الحتمية من حيث المبدأ يجب ألا يقود إلى الإرادية المطلقة أو إلى معاندة للسنن والأسباب، ولهذا فأى تصور آخر لما كان يمكن عمله كان عليه أن يواجه كل تلك الضغوط الهائلة والمتعددة لتحقيق الانفصال. ومن ثم يجب أن ينظر إلى كل نقد للأخطاء التى صحبت الوحدة، بعين فاحصة ناقدة تطالبه بالبرهان على قدرة بديله على مواجهة الرياح العاصفة التى راحت تهب ضد الوحدة بقوة متعاظمة يومًا بعد يوم، وليس البرهان على صحة بديله فى إطار الإصلاح والأفضل ومحاربة أخطاء معينة، وأخيرًا وليس آخرًا يجب التذكر أن ما حدث فى عدوان الخامس من حزيران على سبيل المثال، كان تتويجًا لتلك العاصفة كذلك، فهى لم تهدأ بعد الانفصال، أى عليه أن يثبت كيف كان بمقدور بديله أن ينتصر فى حرب حزيران أو أن يتجنب العدوان الإسرائيلى أبدًا، لكن حذار من بديل الاستسلام فى هذا الصدد.

أما النقد المستريح المطمئن بعيدًا عن معالجة موازين القوى والمعادلات الدولية والإقليمية وإشكالية القطرية العربية واتجاه رياحها، أو تيارها، فسينكفئ على «الذات» ليوسعها تجريحًا أو يغرقها بشعارات الديموقراطية أو الحداثة. وهو نهج يجب أن يتجنبه الإسلاميون كذلك حين يقومون الأوضاع الداخلية ويقترحون مشاريع للحل. إن الإشكال الذى ينبغى للجميع التفكر فى جوابه بعمق وجدية هو: هل يمكن أن تعزل مشاكل الداخل فى المرحلة الراهنة، فى بلادنا عن العلاقة بالخارج، أو عن طبيعة النظام العالمى السائد، ناهيك عن علاقتها بالقطرية والتجزئة، وهل يمكن أن تعزل عن الدولة العبرية وما تقوم به من أدوار متعددة الاتجاهات والتأثيرات، وأولها إشكالية ابتلاع فلسطين وتهويد قدسها مرورًا بتهديدها للأمن القومى القطرى وللأمن القومى العربى العام وانتهاءً بإشكالية قطعها للطريق البرى الذى شطر البلاد العربية إلى نصفين، فكل نقد أو تقويم أو مشروع تغييرى لا يرتبط، أو لا يعالج، إشكالى الخارج (بما فيه النظام العالمى والدولة العبرية) والداخل، وفى مقدمته القطرية ـ التجزئة يضع نفسه بالضرورة فى موقع

اللاواقعي وتنتهي جهوده كما لو كانت الحراثة في البحر. ومن هنا على الذين يرجعون إلى غياب الديموقراطية، بمفهومها «الغربي»، أو شكلها الأنكلو ـ سكسوني، السبب في انتكاسة الوحدة أن يقولوا: كيف تستطيع الديموقراطية أن تواجه ما تقدم؟ ويجب أن يطرح السؤال نفسه على كل مشروع بديل.

الديموقراطية في إطار التجزئة والقطرية

لا يمكن أن تعامل الديموقراطية خارج معطيات الصراع والتحديات التي تواجه الأمة وخارج موازين القوى وخارج حالة التجزئة، أي لا يمكن أن تعامل كما لو أنها السباحة في بحيرة هادئة تحيطها الأشجار الوارفة، وتهب عليها النسمات الناعمة من كل جانب، وما علينا إلا أن ننعم بكل هذه الروعة وذاك الجمال، كما هو الحال مع الديموقراطية في الغرب والذي هو في مواقع السيطرة العالمية لا التبعية، وفي مواقع الهجوم وليس الدفاع، أما إذا قيل إن الديموقراطية مطلوبة لمواجهة الصراع مع الدولة العبرية وهي لمعالجة التحديات الخارجية والداخلية فعليهم أن يثبتوا كيف؟

الحجة الوحيدة في مصلحة هذا الشعار هو ما تفعله الدكتاتورية، وما يفعله الاستبداد في إيصال الوضع العربي إلى حال خطيرة من العجز والوهن، لكن ذلك غير كاف للإثبات أن الدواء مناسب للداء لا سيما إذا كان الدواء غير آت من معطيات الواقع نفسه الذي يراد علاجه وإنما مأخوذ من تجارب لا علاقة لها بتجاربنا لا من جهة معطيات البلدان المعنية وتجربتها التاريخية، ولا من حيث موقعها في ميزان القوى العالمي ولا من جهة سماتها الداخلية، ولا سيما إذا كان «الحل الديموقراطي» في إطار الحل القطري وبنزعة قطرية، أي إذا كان الدواء لم يأت لمعالجة إشكالية السيطرة الخارجية والدولة العبرية من جهة، وإشكالية التجزئة والدولة القطرية من جهة أخرى، ومن ثم معالجة الدكتاتورية والاستبداد باعتبارهما جزءًا من هذه المعادلة أو من إفرازها بصورة مباشرة أحيانًا وغير مباشرة أحيانًا أخرى.

ما ينبغي لأحد أن يتصور أن الديموقراطية هي الجواب عن مجموعة التحديات التي مر ذكرها، لكن إذا أريد منها صيغة للتعددية والاحتكام لصناديق الاقتراع

والتداول على السلطة وتعزيز الحريات السياسية، والإسهام فى احترام حقوق الإنسان وكرامته فستكون جوابًا يمكن أن يوجه إلى إشكالية الاستبداد، وهى إشكالية على خطورتها وأهمية مواجهتها، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى الأولوية التى تحظى بها إشكالية التجزئة والدولة القطرية ناهيك عن إشكالية الخارج والدولة العبرية والنظام العالمى السائد؛ لأن هاتين الإشكاليتين باقيتان مع قيام الديمقراطية وتحقق ذلك فرضًا، ولهذا فتقديم الديمقراطية باعتبارها عصا سحرية لمواجهة التحديات الكبرى، أو حلا لكل المشاكل، فهذه فرضية تحتاج إلى برهنة وإثبات.

وإذا قيل إنها تنشئ مناخًا مناسبًا لطرح الإشكاليات، والبحث فى الإجابات، فهذا لا يعنى أنها الحل بحد ذاتها، لكنها حجة قوية ضد مضار الاستبداد حين يكبت الأنفاس، ويعطل الفكر، ويلغى دور الناس وفعاليتهم، وهو ما يجعل مناخ الحرية متعارضًا مع القطرية توجهًا واتجاهًا، فالديمقراطية فى بلادنا، وبالمعنى المشار إليه لا تحتملها القطرية المتجهة؛ قطرية - عولمية، أو قطرية - دولة عبرية، الأمر الذى يعيد الكرة إلى ملعب القطرية والعوامل الخارجية حيث الخشية، بالضرورة، من استفتاء الناس ولا سيما فى بلادنا العربية، ومن ثم نعود إلى الإشكالية الأساسية التى تفرض أن تطرح كل الحلول ضمن إطارها، وفى مواجهة معالجتها. وهنا تجد الديموقراطية نفسها ضمن تلك الصيغة فى موقع غير الموقع الذى يضعها فيه الذين يطرحون «الحل الديمقراطية». هذا دون الإشارة إلى أن هذا الحل نقل نقلا تجريديا عن الغرب دون الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الشروط الخاصة ببلادنا والتى يمكن أن تولد صيغة التعددية والمشاركة والشورى والتداول على السلطة وما إلى هنالك.

لقد جاء اتفاق واى بلانتيشن ليذكر كل الذين ظنوا أن رياح العولمة الأمريكية ستحمل إلى العالم كله رياح الديمقراطية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد ظنوا أن القانون الذى حكم الرأسمالية الغربية منذ ولادتها حتى نهاية الحرب الباردة، قد اختلف من جهة نظام الديمقراطية الذى تقيمه فى بلادها والأنظمة الاستبدادية التى تقيمها أو تدعمها فى المستعمرات أو فى البلدان التابعة.

جاء اتفاق واى بلانتيشن ليعطى دليلاً ساطعًا للكيفية التى تتعامل بها الولايات المتحدة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان بل إن كل ما فرض على الجانب الفلسطينى

من شروط ذات طابع أمنى تم بدعم أمريكى، بل وصل الأمر إلى تكليف السى. آى. إى بالإشراف مباشرة على تطبيقه.

بكلمة، إن الديمقراطية وحقوق الإنسان يخضعان دائمًا لمعادلة الصراع السياسى، ويخضعان دائمًا لموقعك فى ميزان القوى العالمى أى أنهما جزء من إشكاليات أكبر إلا بذهن الذين يتعاملون وإياهما، بصورة تجريدية، بمعزل عن إشكالات الواقع الكبرى وإشكالات الصراع الدائر.

طبعًا لا يحاولن أحد أن يؤَول هذا الكلام باعتباره دعمًا للدكتاتورية أو رفضًا لحرية الرأى والتعددية أو الاحتكام لصناديق الاقتراع، لأن المناداة بذلك تدخل هنا ضمن سياق أعمق وهو ربطها بإشكالية التجزئة والدولة القطرية وإشكالية السيطرة الخارجية والدولة العبرية، أوربطها بمشروع الصراع الأساسى نفسه، فتصبح الديمقراطية هنا رافعة من روافع مواجهة الإشكاليتين المذكورتين وليس من خلال عملية تتجاهلهما أو تتجاهل علاقتها بهما وعلاقتهما بها، ولهذا ليس صدفة بالنسبة إلى من يركز على إشكال الديموقراطية باعتبارها المسألة المركزية أو مفتاح الحل استنادًا إلى اعتبار الاستبداد أساس المشكل أو أساس الخلل، أن يدحر إلى موقع ثانوى إشكالى كل من التجزئة والدولة القطرية من جهة والعامل الخارجى والدولة العبرية من جهة أخرى، إن لم يسقطهما تمامًا من أن يكونا فى أساس المشكل وأساس الخلل الذى تعانى منه الأمة أو الواقع العربى. كما ليس صدفة، فى المقابل، بالنسبة إلى من يضع هاتين الإشكاليتين فى أساس الشلل وأساس الخلل فى الواقع العربى، ألا يضع «الحل الديمقراطية» فى مقدمة مشروع المعالجة أو يعتبره مفتاح الحل لكل المشاكل، وإنما يعامل إشكالات الحرية السياسية والتعددية والاحتكام لصناديق الاقتراع باعتبارها شروطًا أو وسائط مساعدة فى عملية معالجة إشكال التجزئة والدولة القطرية كما إشكال العامل الخارجى والدولة العبرية.

الفصل الثانى

١

- النظرة إلى شعارات الجماهير وأفكار الناس.
- التدرجية والنموذج الأوروبى.
- حول الاستقلالية القطرية.
- القطرية من المنظورين الاستراتيجى والآنى.
- القطرية واتجاهات الحداثة.

٢

- الحسم فى موضوع القطرية.
- القطرية والوحدوية بين الأفعال والأقوال.
- الضغط على القطرية اتجاهًا وتوجهًا.
- القطرية واستخدام القوة.
- إشكال التدخل فى الشئون الداخلية.
- التيار الشعبى/ الرأى العام.

- ١ -

النظرة إلى شعارات الجماهير وأفكار الناس

يتجه البعض فى أثناء نقدهم للشعارات التحررية والوحدوية إلى وصف التأييد العارم الذى لقيته تلك الشعارات على مستوى الشارع العربى من المحيط إلى الخليج بوصف ذلك بالعاطفية والدهمائية والغوغائية وتسمية ذلك كله بالشعاراتية كأنه مناف للعلمية والمعرفة والحكمة. وهم بهذا لا يلحظون أن ما من تغيير كبير حدث فى التاريخ إلا وتم عبر تأييد عارم من الجماهير وقد دوت شعاراته فى عنان السماء.

إذا ما شحن شعار تغييرى كبير بالعاطفة الشعبية فهذا لا يجرده من واقعيته أو علميته أو موضوعيته أو من الحكمة والحصافة، فالشعارات هى تكثيف «مثل قصيدة أو بيت من الشعر» لحقيقة موضوعية أو لمعرفة تغطى تجربة تاريخية كبرى، يمكن أن تكتب فيها البحوث والدراسات، بمنهجية علمية وموضوعية، أو تكون قد ولدتها حكمة وحصافة، وإذا كان الأمر يتعلق بالعاطفة الجماهيرية فهذه لا تكون جماعيا إلا لتلبى حاجة واقعية، بينما أفكار الكثيرين من النخب لا سيما من المتعالين على عواطف الجماهير واتجاهاتها الجماعية، تتسم بالخيالية التى لا علاقة لها بالواقع أو الموضوعية أو العلمية، فمن هذا الجانب أى من جهة العلاقة بما هو واقعى أو حاجة موضوعية، أو علمى، لا مقارنة بين ما تعبر عنه الناس جماعيا وما يعبر عنه بعض المثقفين. ففى الحالة الأولى العلاقة عضوية أما فى الحالة الثانية فالعلاقة فى الغالب منفصمة عن الواقع. وماذا يحدث لهؤلاء لو عددنا لهم كم رددوا من أفكار وطرحوا من مشاريع وقدموا من «أطروحات» لم تثبت أمام الوقائع التى عاقبتها شر عقاب وتركتهم يبحثون عن غيرها دون أن تُبقى منها حتى الذكرى، أما فى حالة تلك الشعارات التى سميت عاطفية وغوغائية فقد استمرت حية فى ضمير الناس ووعيهم بالرغم من الانتكاسات التى منيت بها؛ ليس بسبب لاواقعيتها وإنما بسبب موازين قوى تحكم القوة المادية والعسكرية مجال الصراع فيها.

فالجماهير بمقياس الواقعية هى الأكثر التصاقًا بالواقع وحاجاته وذلك بحكم تماسها العفوى وذى الأبعاد المتعددة، والواسع النطاق، بواقع الحياة ونبضها الحار. هذا إلى جانب اختزانها لوعى يعبر عن تجربة تاريخية طويلة، وقد أثبتت التجربة الواقعية التى تغلبت على تلك الشعارات أن طريق القطرية انتهى إلى الواقع العربى الذى نشهده الآن، وهو ما راح يفرض إعادة الاعتبار إلى تلك الشعارات، ولو من ناحية الجوهر على الأقل، فالذى يجب أن يعاد النظر فيه الآن هو طريق النخب القطرية على الصورة التى مضى باتجاهها.

وبالمناسبة ماذا يفعل أولئك الذين يدعون الوعى والعلم والمعرفة، ويعبرون عن أفكارهم حين يحاضرون بلسان بطىء خفيض، إيحاءً بالعمق والتفكر والتروى، بعيدًا عن غوغائية الشعارات، عندما تحمل الجماهير وعيًا يبدو شعاراتيا وتبسيطيا يقول «إن فى الاتحاد قوة وفى الفرقة ضعف» وترفع الشعارات التى تطالب بالاتحاد سريعًا، أو بطيئًا، بقفزات أو تدرجًا، المهم السير بهذا الاتجاه بينما تحمل وعيًا يعارض السياسات القطرية المبتعدة عن الأشقاء والباحثة عن الاندماج أو التحالف والتقارب مع الخارج.

فالسؤال هل شعار «فى الاتحاد قوة وفى الفرقة ضعف» حين تطالب به الدول العربية يفتقر إلى العلمية أو المعرفية أو الحصافة؟ وهل سياسات الفرقة بأى صباغ صبغت وجهها لها علاقة بالعلمية أو العقلانية أو المعرفية أو الحصافة؟ وفى المحصلة ليست البرودة فى الشعار، أو الكلام، تعطيه العمق والعلمية، وليست الحرارة فى رفع الشعار أو الكلام يحرمه من العمق والعلمية، ولا تحوله إلى شعاراتية مبتذلة أو غوغائية ودهمائية، وبالمناسبة ألم تلصق هذه التهم بالشعارات التى نادت بالتحرر والاستقلال فى مرحلة الصراع ضد الاستعمار والمباشر؟ وألم ترمى بها كل التحركات التاريخية الكبرى غربًا وشرقًا قديمًا وحديثًا؟

لقد آن الأوان أن تطوى تلك الصفحة المليئة بالأخطاء والظلم فى معالجة شعارات الوحدة والتحرر والتضامن والاتحادات الإقليمية العربية والتنسيق والتكامل والأسواق المشتركة.

التدرجية والنموذج الأوروبي

هنالك من راحوا يهجون فكرة الوحدة أو الاتحاد تحت دعوى أن من أخطاء الوحدة السورية ـ المصرية، أو أخطاء عدد من الاتحادات الإقليمية العربية «التى فشلت»، وعلى الأصح التى أُجهضت، هو التسرع فى تحقيقها وعدم إنضاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية أو عدم التدرج فى الوصول إليها. وبالمناسبة، وبين مزدوجين، إن تجربة الوحدة الألمانية بعد سقوط جدار برلين كانت أكثر تسرعًا وارتجالا، بل جاءت خاطفة بلا مقدمات كتلك التى يعنونها بالتدرج، وإنضاج الظروف. فالإشكال فى جوهره فى الحالتين أبعد من أن يحصر فى التسرع والارتجال فثمة جملة عوامل أخرى هى التى تقرر دون أن يعنى هذا عدم تجنب التسرع والارتجال ما أمكن.

أما من جهة أخرى فلو افترضنا، جدلا، أن التسرع والارتجال وعدم إنضاج شروط الوحدة كان السبب الذى أدى إلى الفشل كما يقولون، فأين خطتهم أو توجهاتهم، أو مشاريعهم، لإنضاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وأين هى خطواتهم فى عملية التدرج للوصول إلى الهدف؟ أم هو التأجيل إلى ما لا نهاية، تحت شعار إنضاج الظروف والتدرج؟ وإذا كان هذا هو الإشكال أى عدم التسرع، وضرورة إنضاج الظروف والتدرج فهذا لا يقود إلى التخلى عن الموقع الوحدوى أو الاتحادى أو التضامنى، وإنما يفترض الرسوخ فى ذلك الموقع أشد فأشد وأكثر فأكثر مع الإصرار والإلحاح على خطوات التدرج والإنضاج المطلوبة. أما أن ترمى هذه الحجة فى وجه الوحدة والتضامن ليصار إلى اتباع طريق القطرية المعاكس، والمتجه إلى مفاقمة الظروف غير المواتية وغير الناضجة من أجل الحيلولة دون محاولة الوحدة أو الاتحاد من جديد، بل الحيلولة دون التحقيق الفعلى لأدنى درجات التضامن والتنسيق، فلا قيمة لها وبئست الحجة هى لأن هدفها تغذية القطرية لا أكثر.

وإذا سمعنا قائلا يقول إن نقد التسرع والمطالبة بإنضاج الظروف لا يعنى التخلى عن هدف الوحدة، أو فكرتها، أو التضامن العربى والتكامل والسوق العربية المشتركة، لكنه يرى أن تحقيق ذلك غير ممكن إلا على أُساس قطرى وتدرجى وواقعى وعملى؛ حتى يمكن تحقيق ما حققته أوروبا على طريق وحدتها حين اتبعت

ذلك الأساس. وهذا موقف لا اعتراض عليه إن صدق، وأثبت أن مشروعه وحدوى ينطلق من موقع القطر، مراعاة لواقع موضوعى، وليس تكريسًا للقطرية والتجزئة، وأن مبتغاه تجاوزهما، وهذا لا يتعارض عندئذٍ مع شعارات الجماهير وحماستها للوحدة.

المشكل هنا مرة أخرى، يكمن فى حل المعضلة التى اتسم بها موقف عدد من الحكام العرب الذين راحوا يمجّدون الوحدة أو التضامن، ومنهم من وقع على اتفاقات ومشاريع مشتركة فى هذا السبيل بينما كانت الممارسة عكس ذلك، وقد واظب البعض دون أن يتخلى عن ذلك التمجيد على تقطيع الخيوط البينية المتبقية بينه وبين الأشقاء. ويكفى أن يرى الخط البيانى النازل أبدًا للتجارة العربية ـ العربية الذى تدنى إلى ٣٪ ومقابلة الخط البيانى للتجارة القطرية مع الخارج والصاعد أبدًا حيث نجد أنفسنا أمام فضيحة حقيقية، وهى معادلة نراها مكررة فى كل مجال من الإعلام والاتصالات إلى التعليم والجامعات، إلى حركة تنقلات الناس والطائرات إلى آخره.

إن أوروبا وضعت هدفها الوحدة وتحركت فى ذلك الاتجاه مراعية كل الظروف، مسرعة آنًا، ومبطئة آنًا، ومتقدمة حينًا ومنتكسة حينًا آخر، دون أن تتآمر دولها لإحباط ما يتحقق من إنجاز وتقدم، ودون أن تتخذ من النكسات أو التأخر دلائل على الفشل، فتدعو إلى تغيير الاتجاه والتوجه. أما فى حالتنا الآن فنحن نضع القطرية الهدف، أو قطرية ـ عولمة الهدف، ونتحرك بهذا الاتجاه بغض النظر عن أية نتيجة سالبة، ثم نتحدث عن الوحدة وكيف تحققت أو راحت تتحقق فى أوروبا، كأنما الخلاف هو بين قطرية متجهة إلى الوحدة على الطريقة الأوروبية فى مقابل وحدوية عاطفية لا تراعى الظروف وتقفز فوق الواقع والوقائع. لو كان الأمر كذلك لكان الصواب إلى جانبهم، لكن إذا كان استخدام نقد «التجارب الوحدوية» السابقة من خلال التأكيد على نظرية التدرج وتهيئة الظروف، أو اتباع الطريق الأوروبى فى هذا السبيل، صراعًا ضد الوحدوية بدلاً من أن يكون صراعًا ضد التجزئة والقطرية، فسيكون نقدًا أريد به باطل، أى أريد به ممالأة الدولة القطرية، والدفاع عن نهجها. ويكفى أن نلحظ بهذا الصدد أن ما هو مطروح على أرض الواقع العملى الآن ليس

الوحدة التدرجية وإنما القطرية الماضية إلى العولمة، فكيف لا يتحول الآخذون بنظرية التدرج، وتهيئة الظروف، واتباع الطريق الأوروبى نحو الوحدة إلى الصراع ضد التجزئة والقطرية إن كانوا صادقين، ويريدون أن يضربوا على المسمار وليس على الحافر، إن اتجاه السهام يشير إلى ما يهدف إليه الرامى، فالحديث عن تدرجية التجربة الأوروبية لا يقصد منه السير على طريق وحدوى عربى تدرجى، وإنما الابتعاد عنه بقدر الابتعاد عن الطريق الوحدوى الذي يتعجل الخطوات إلى الوحدة، أما لو كان الحديث هنا صادقًا لتوجب أن ينتقل فورًا من نقد التجربة السابقة إلى صراع ضد نهج القطرية المتجهة قطر ـ شرق أوسطية أى قطر ـ دولة عبرية، أو المتجهة قطر ـ عولمة أى قطر ـ أمركة، وإلا كان الحديث عن تجربة الوحدة الأوروبية حقا يراد به باطل.

حول الاستقلالية القطرية

ثمة حجة تستخدمها القطرية لتمضى فى قطريتها حتى حدودها القصوى وهى القول إن التضامن العربى يجب أن يقوم على الاستقلالية القطرية لا إزاء الخارج وإنما إزاء الداخل العربى، فيصار إلى التشديد على الاعتراف بهذه الاستقلالية، أولاً وقبل كل شيء، ثم يصار إلى التشديد على الاعتراف بالندية «المطلقة» فيما بين الأقطار كما لا بد من قبول حق كل قطر فى خياراته، حتى تنزع أسباب التناقضات والخلافيات ولكى يشيع الاطمئنان «للآخر» العربى، فيصار بعدئذٍ إلى التضامن والتنسيق.

إلى هنا تظل هذه الموضوعات بالرغم من تجاهلها للتفاوت القطرى الموضوعى، ذات وجاهة إن كان ذلك من أجل التمهيد لتضامن حقيقى، ولتكامل فعلى، ولسوق مشتركة وتنسيق يومى. ولكن إذا كان ذلك من أجل إدارة الظهر للوحدة من حيث أتى، ولأى تعاون من حيث أتى، أو من أجل الارتباط بالخارج والاستقواء به واعتبار هذا الارتباط مشمولاً فى حق الاستقلالية والندية والخيار، فما قيمة كل ذلك؟

قد يكون من الحكمة أن تصر الأقطار العربية الأكبر فى التعامل مع الأقطار العربية الأصغر على مبادئ الاستقلالية والندية وحرية الخيار فى العلاقات القطرية

العربية وذلك مبادرة منها من حيث المبدأ والأساس، وانحناءً للواقع القطرى والمعادلة السياسية العالمية. وما ينبغى التخلى عن هذه المبادئ فى العلاقات العربية - العربية حتى لو ارتكز إليها البعض واستغلها ليوغل فى الابتعاد عن الوحدة والتضامن، أو فى إقامة علاقات مشبوهة، أو ضد مصالح الأمة ككل، مع الخارج أو الدولة العبرية، وذلك من أجل أن تبقى هذه المبادئ مرتكزات لتشجيع السير على طريق التضامن والتنسيق والوحدة في ظل إشاعة طمأنينة أكيدة، ولإضعاف الحساسيات والعصبيات وتفكيك العقد النفسية وغير النفسية، ومن أجل ألا تسقط بيد الذين استخدموها ولتحريض شعوبهم وللسير فى طريق مدغول. على أن الإشكال هنا لا يحل بمجرد الاعتراف بالاستقلالية والندية وحرية الخيار؛ ليطمئن الباحثون عن ذلك، فيمضون فى طريق التضامن والتنسيق، لأن هنالك من يريد من هذا الاعتراف أن يكرس ابتعاده عن الأشقاء واتجاهه نحو الخارج؛ أى ليكرّس قطريته اتجاهًا وتوجهًا إلى أقصى مدى، وليس بقصد إقامة العلاقات العربية - العربية على أسس سليمة والمضى بها قدمًا إلى الأمام، فهل يجب أن يسقط هذا الاعتراف بسبب هذا الاستخدام الخبيث والسيِّئ والمضر، أم يجب المحافظة عليه ولا سيما من جانب الذين يمكن أن يتهموا بالسعى إلى الهيمنة والإلحاق؛ لأن إسقاطه من جانبهم لا يخدم الصراع ضد هذا الاستخدام، ولهذا من الأحكم أن يترك الأمر إلى القوى الشعبية فى القطر المعنى، أولاً، وعلى نطاق عربى عام ثانيًا، للقيام بمهمة فضح هذا الاستخدام وشجبه، فمن جهة بأى منطق يشدد على الاستقلال والندية وحرية الخيار فى وجه الأشقاء العرب بينما يصار إلى التخلى عن كل ذلك عندما يصار إلى التعامل مع الخارج أو الدولة العبرية؟ أما من جهة أخرى فما قيمة مبادئ الاستقلال والندية وحرية الخيار فى النطاق العربى إن لم تكن باتجاه السير على طريق وحدوى ابتداءً من التنيسق إلى التضامن إلى السوق المشتركة إلى الاتحاد، وإن لم يكن بهدف إقامة العلاقات العربية - العربية على أسس سليمة تعزز اتجاه السير على هذا الطريق وتخفف من المعوقات القطرية التى تقف فى الدرب وتقلل من الأخطاء التى ستستخدم ذرائع للتخلى عنه. وبهذا يمكن أن تحول فى الوعى الشعبى والعام أولاً، مبادئ الاستقلالية والندية وحرية الخيار من مبادئ أريد منها تكريس التجزئة والقطرية إلى مبادئ مساعدة للخروج من التجزئة والقطرية، فهذه

«المبادئ» لم تنبع من الداخل وإنما فرضت من الخارج بالاستناد إلى واقع التجزئة القطرية لكنها أصبحت جزءًا من الداخل القطرى وامتدت حتى إلى علاقات الحركات العقدية والشعبية ببعضها إما تسللاً وإما أصبحت مطروحة علنًا، وهذا ما يفترض أن تعالج «بالتجديف مع تيارها» لكن مع انحراف به نحو الوحدوية وليس القطيعة والعزلة أو تأجيج الخلافيات.

القطرية من المنظورين الاستراتيجى والآنى

إن اتهامًا واحدًا من الاتهامات السابقة التى وجهت إلى القطرية يكفى إلى القطع بأنها ماضية بنفسها وبالوضع العربى من ضعف إلى ضعف، ومن وهن إلى وهن، ومن عجز إلى عجز، ومن خراب إلى خراب، فكيف حين تتجمع كل تلك الاتهامات أو كل تلك السلبيات التى حملتها القطرية فى آن واحد؟

على أن هذه الصورة تمثل الاتجاه التاريخى العام حتى الآن لكن هذا الاتجاه لا يسير ولم يسر فى طريق مستقيم وإنما راح يتعرج، فكان لا بد للقطرية من أن تفعل شيئًا فى مواجهة التحديات التى تتهدد أمنها القومى والأمن العربى عمومًا وتتهدد استقرارها الداخلى نفسه، أوالنظام الذى يسودها. ولهذا عرف هذا التعرج جهودًا قطرية هنا وهناك، وجاء بعضها على مستوى القمم العربية، وأحيانًا لوقف التدهور أو منع الانهيار، وأحيانًا باتجاه الهجوم ومحاولة انتزاع شىء ما، أو تحقيق تقدم ما. ولهذا لم يمض المشروع الصهيونى بلا مقاومة. ولم يسمح له أن يسرح ويمرح كما يريد بالرغم من أنه استطاع، بسبب القطرية والنظام القطرى العربى، فضلاً عن السبب الخارجى، أن يفرض وجوده ويتوسع ويصل حد التفوق وغير ذلك، والآن راح يفرض بعض شروطه السياسية، ناجحًا هنا فاشلاً هناك، إذن نحن أمام معادلة يمكن أن توضع بسببها القطرية فى قفص الاتهام. ولكن يمكن أن يبحث لها عن أسباب تخفيفية، أو يمكن أن يسجل فى مصلحتها، مع الغلو فى محاولة الإنصاف، مثل إبطاء تقدم المشروع الصهيونى وأحيانًا الحد منه وأحيانًا محاصرته لفترة من الزمان. ويمكن أن يسجل للقطرية إسهامات داخلية فى مجالات البنى التحتية وبعض المجالات الاقتصادية، أو على مستوى لعب دور إيجابى فى حركة عدم

الانحياز أو فى لجنة الـ ٧٧ أو منظمة الوحدة الإفريقية وغيرها، أو فى مقاومة الأحلاف العسكرية فى الحرب الباردة وغير ذلك. لكن سمة كل إيجابية يمكن تسجيلها عدا فى بعض الإنجازات البنيوية والاقتصادية الداخلية، ارتبطت باتجاه تضامنى على المستوى العربى وبرفض التبعية للخارج كما باتجاه عالم ثالثى. الأمر الذى يربط الإيجابية بالوحدوية، ويربط كل سلبية بالقطرية اتجاهًا وتوجهًا بعيدًا عن الوحدوية، والتضامنية العربية. وهذا ما يسمح ألا يؤخذ موقف عدمى من الحالة القطرية عندما نأتى إلى البحث فى بعض التفاصيل أو فى بعض المواجهات كما يسمح بتعامل إيجابى نقدى وإياها. لكن عند الحديث عن الاتجاه العام أو عن الوضع العام، أو تصور المستقبل، أو عند الوصول إلى مواجهة استراتيجية، فسنجد المحصلة سالبة بسبب القطرية وهابطة نحو الكارثة. وهنا نعود لجملة الاتهامات لنستعيدها ونعيد صياغة الموقف على أساسها لكن بالتوازن مع ما أشير من إيجابيات آنية تمس بعض التفاصيل فى مصلحة القطرية، علمًا، مرة أخرى، وللتأكيد، أن الاتجاه القطرى عندما كان يأخذ طابعًا إيجابيًا كان دائمًا باتجاه وحدوى وتضامنى بينما كان ينكفئ قطريًا عند الانتقال إلى التراجع والسلبية. فما كان يدعى للتضامن العربى فى الغالب، إلا كان ذلك دفاعًا بعد عدوان، أو كان إطارًا لهجوم سياسى.

ومن هنا يبدأ الترابط بين الموقف الاستراتيجى الحاسم من القطرية والموقف العملى والجزئى والتفصيلى «التكتيكى منها»، أى تصبح المعادلة قطرية باتجاه تضامنى عربى نقيضًا لاتجاه قطرية ـ عولمة، أو قطرية ـ شرق أوسطية أو قطرية باتجاه المزيد من القطرية، فإذا كان لا بد من حيث الأساس الذى يفرضه الواقع القطرى العمل من خلال القطر ومراعاة خصوصياته فإن على هذا العمل أن يكون باتجاه وحدوى فى كل تفصيلاته، ويجب أن يحذر كل الحذر من السقوط فى القطرية ضيقة الأفق ذات النزعات العصبية .. والتى هى ذاهبة بنفسها وبالأمة إلى بوار معاذ الله، فالمستقبل فى أصل الاتجاه والتوجه القطرى سيكون مظلما ولن تنفرج أساريره أبدًا، إلا إذا كان باتجاه قطرى وحدوى.

القطرية واتجاهات الحداثة

يمكن أن نلحظ مرور النخب الحداثية العربية بثلاث مراحل أساسية، كانت المرحلة الأولى هى انقسام الحداثيين بعد الحرب العالمية الأولى أى فى ظل التجزئة فى عهد الاستعمار المباشر والمعاهدات الاستعمارية إلى فئة أصبحت حاكمة بعد أن تفاهمت، أوعقدت مساومات مع القوة الاستعمارية، لكنها كانت ذات موقف مزدوج من جهة الحداثة، فهى من جهة تحمل سمات حداثية تغريبية واضحة لكنها لم تصل إلى مستوى حداثة مصطفى أتاتورك أو شاه إيران؛ إذ بقيت محافظة على وجه آخر له علاقة بالتقليد والدين. وهو ما دعا عدد من معارضيها من الحداثيين المعادين للاستعمار باتهامها بالرجعية، ولم يكن ذلك بسبب موقفها السياسى فحسب وإنما أيضًا بالنسبة إلى وجهها الآخر المحافظ، وذلك بالرغم من أنها أرست أسس الحداثة الغربية فى الدولة والجيش والمدرسة والجامعة والإعلام والفن.

أما النمط الثانى من النخب الحداثية فى هذه المرحلة، فكانت ذات طابع معادى للاستعمار بمرجعية حداثية غربية من حيث توجهاتها الليبرالية أو الاشتراكية أو الشيوعية، الأمر الذى جعل هذا الطابع يحمل درجة من الازدواجية بدوره وذلك بسبب علاقة النضال ضد الاستعمار بالموقف الشعبى، وهو الذى كان يختزن الدين والتقاليد والقيم المحافظة بالمنظور الحداثى الغربى، فكان على هذه النخب أن تراعى هذا الوجه كلما أصبحت أكثر شعبية بسبب كفاحها ضد الاستعمار.

أما المرحلة الثانية، فهى مرحلة دولة الاستقلال ولا سيما فى المرحلة التى حلت فيها الأنظمة الوطنية التقدمية ـ العسكرية مكان الأنظمة التى جاءت بالاستقلال أوقادت مرحلة الكفاح ضد الاستعمار. هنا بدأ يضعف أكثر فأكثر وجه النخب الحداثية التى تحمل وجهًا آخر يراعى الوضع الشعبى، وأصبحت النخب ذات وجه حداثى أشد وضوحًا وانفرادًا وقد ساعده على ذلك تعاظم دور كل من الاتحاد السوفياتى واتجاهات الماركسية اللينينية على ألوانها، وقد وصل الأمر إلى حد تصفية مواقع النخب القيادية التقليدية فى الأحزاب من النمط الحداثى السابق الوطنى أو القومى ليأخذ مكانها وجه النخب الحداثية اليسارية، وإذا بقى بعض من تلك النخب من النمط الحداثى السابق فقد استمر مع مزج حداثة «المحافظة» السابقة بشعارات يسارية.

أما المرحلة الثالثة فيمكن تحديدها بالمرحلة الراهنة التى تلت انتهاء مرحلة الحرب الباردة، هنا أخذت تطغى اتجاهات النخب الحديثة ذات الوجه الليبرالى بلا «رتوش» أى الوجه الذى راح يسلم لأمريكا وبعضه للصهيونية فى بلادنا بكل موضوعاتهما من العولمة حتى الشرق أوسطية والتطبيع، فالتقت الأيديولوجيا بالسياسة.

والغريب، أو فى الحقيقة ليس بالغريب إلا من حيث الظاهر، أن أعدادًا من النخب اليسارية وبعضها كان شديد التطرف ضد أمريكا من الناحية السياسية، أصبح الآن على الضفة الأخرى من النهر ليس أيديولوجيا، فحسب، فهو كان دائمًا من الناحية الأيديولوجية على تلك الضفة من النهر والتى كانت تجمع الحداثيين جميعًا بالرغم من تناقضاتهم السياسية والاقتصادية العميقة، وإنما سياسيا واقتصاديًا واجتماعيا كذلك.

فالنخب الحديثة الطافية على السطح فى هذه المرحلة أصبحت فى حالة قطيعة تامة مع الشعب، وذلك بسبب موقفها السياسى إزاء أمريكا والدولة العبرية وليس بسبب الموقف الأيديولوجى فقط، وهو عكس المرحلة السابقة التى كانت الحداثة اليسارية قد قطعت أيديولوجيا، إلى حد بعيد، مع الشعب لكنها بقيت متقاطعة معه سياسيا فى الموقف ضد أمريكا والدولة العبرية وذلك بالرغم من أنها أصبحت أكثر وضوحًا فى القطيعة الأيديولوجية على أن هذه المرحلة أخذت تدفع، فى المقابل، أعدادًا من النخب الحديثة - الوطنية والقومية - إلى البحث عن تقارب أشد أو قل البحث عن نقاط لقاء وتقاطع مع الإسلام والتيارات الإسلامية والجماهير العريضة وهو ما يمكن أن يتمخض عن تيار حداثى - إسلامى أو عروبى - إسلامى، وهذا قد يحمل أطيافًا عدة منها الطيف الذى يبنى العلاقة بين الحداثة والإسلام على أساس تحالفى أو جبهوى مع الاحتفاظ الكامل بالموقف الأيديولوجى، ومنها الطيف الذى راح يقرّب بين موقفه الأيديولوجى الحداثى والمرجعية الإسلامية، إلى هذا الحد أو ذاك، طبعًا هنالك أطياف أخرى تدور ضمن هذه المعادلة بشكل أو بآخر.

أما على المستوى المقابل فثمة نخب إسلامية أصبح من الممكن تسميتها بالفئات الحديثة ذات المرجعية الإسلامية، وهذه استمرار للحركات الإسلامية الحديثة بمعنى من المعانى، وعلى الخصوص، حركة الإخوان المسلمين فى مرحلة الصراع

ضد الاستعمار أو المرحلة التالية، وهى المرحلة التى عرفت القطيعة بين اليسار القومى والوطنى من جهة والحركات الإسلامية من جهة ثانية .

الظاهرة التى يمكن أن تلاحظ هنا هو أن اتجاهين أساسيين بين الفئات الحديثة ذات المرجعية الإسلامية، الأول مازال راسخًا فى موقعه الإسلامى ويريد أن يدفع به لمواجهة التحديات المعاصرة. لكن بتأصيل لا شبهة فيه أوعليه، وهو يغطى أغلب الحركات الإسلامية التى تمثل استمرارًا لحركة الإخوان المسلمين أو الحركات التى تفرعت من الأرضية نفسها بشكل أو بآخر، ولعل من سمات هذا الاتجاه قوة تبنيه للديموقراطية والتعددية وللعلاقات الجبهوية مع الفئات الوطنية والقومية وحتى اليسارية الماركسية، وقد راح البعض منه ـ ربما الأكثرية ـ يبحث عن مصالحات مع الأنظمة للاتفاق على صيغة سياسية للتعددية والمشاركة والمعارضة والتداول على السلطة .

أما الاتجاه الثانى فيمثله أفراد أو مجموعات من النخب، وقد مال إلى الانفتاح بقوة أكبر على الحداثة الغربية مقتربًا بشكل أو بآخر من منطق التفكير الليبرالى الغربى الحديث، وأبرز سمات هذا التيار ليس فيما يقدم من اجتهاد، فإسهامه هنا قليل جدا قياسًا بحجم مطالبته بالتجديد وتطوير الاجتهاد، كما أن سمته الثانية الأكثر بروزًا، كذلك هى شدته فى نقد المدارس الإسلامية المعاصرة التى تشكلت خلال المرحلة التالية للحرب العالمية الأولى. فهو متشدد، بصورة خاصة، فى نقد السلفية فى مرحلتها الراهنة وفى نقد الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية المنخرطة فى العمل السياسى لا سيما العنفى منه .

على أن القاسم المشترك فيما بين تيارات النخب الحديثة فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة هو أنها أصبحت أكثر انسياقًا أو انصياعًا أو انجرافًا مع تيار الدولة القطرية، فلو أخذنا تيار النخب الليبرالية العولمية فسنجدها من جهة الأشد عداءً لشعارات المراحل السابقة الوحدوية والقومية العربية والتحررية والاستقلالية والاشتراكية، والأشد عداوة بالنسبة إلى التيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها ومدارسها، كما أنها الأشد اندفاعًا لإدماج الدولة القطرية بالعولمة وهو ما قد يقود إلى تشقق أو تفجر أرضية الدولة القطرية نفسها.

أما التيارات الحديثة التى راحت تشكل التيار الإسلامى القومى أو التيار القومى الإسلامى، فقد مثلت صيغة وحدوية على المستوى العربى تخطت بل سبقت الصيغة القطرية العروبية الإسلامية، أى بدأت من موقع وحدوى عربى عام، وهو الذى مثله المؤتمر القومى الإسلامى. ويمكن اعتبارها إحدى الصيغ الوحدوية التى يجب تعزيزها فى هذه المرحلة فى مواجهة استشراء القطرية اتجاهًا وتوجهًا، وهنا يجب الحذر من أن تتمكن القطرية من إجهاضها كما فعلت بكل الصيغ الوحدوية من قبل.

يمكن القول إن النخب الحديثة فى المرحلة الراهنة والتى تخلت عن مواقع مقاومة السيطرة الخارجية ومقاومة المشروع الصهيونى ماضية للذهاب بالقطرية إلى آخر حدودها من حيث التلاقى مع الصيغ العربية المشتركة أو الوحدوية ومن ثم دمج القطر بالشرق أوسطية؛ أى قطر ـ دولة عبرية، ودمجه بالعولمة؛ قطر ـ عولمة لكنها من جهة أخرى متجهة بعدد من الأقطار العربية إلى تفجيرها من الداخل وذلك من خلال تشجيع كل ألوان الانقسامات الداخلية سواء أكانت قومية ـ لسانية أم ثقافية أم طائفية أم دينية، وبهذا تكون القطرية متجهة إلى إلغاء ذاتها فى نهاية المطاف، ولكن ليس لحساب الوحدوية العربية فهذى لا تلغيها، وإنما لحساب المزيد من التفتت والتجزئة والتشظى، ومن ثم يمكن القول إن القطرية اتجاهًا وتوجهًا حين تضع نفسها فى معارضة الوحدوية والإطار العربى المشترك ستذهب بالضرورة إلى المشروع العبرى ـ المشروع الأمريكى، فى هذه المرحلة، والذى قد تكون نهايته بالنسبة إلى بعض الأقطار، إن لم يكن فى كل الحالات، هى مشروع كيانات الفسيفساء «الموزاييك» أى المشروع الصهيونى المعلن عنه منذ عشرات السنين، وهو الذى يقوم على نكران وجود أمة عربية أو هوية عربية إسلامية للمنطقة وإنما يراها مؤلفة من فسيفساء لجماعات متمايزة ذات هويات مختلفة تمامًا، فتارة يُعتبر الاختلاف الطائفى أو الدينى مقررًا للهوية وأحيانًا الاختلاف القومى أو اللسانى مكونًا للهوية وتارة الاختلاف فى اللهجة والجهة محددًا للهوية وهكذا ..وهكذا.

بكلمة، إن الدولة القطرية غير مؤهلة فى المدى البعيد لحماية حدود القطر «وهويته ضمن تلك الحدود» وغير مؤهلة لحماية استقلاله إزاء العولمة والشرق أوسطية وغير مؤهلة على أن يكون لها مكان فى عالم الغد الذى لن يحترم إلا القوى

الكبرى والكتل الكبرى، ومن ثم إن لم تنقذ بتحويلها إلى اتجاه قطرى ـ عربى، أو قطرى ـ وحدوى سوف تدمر ذاتها بعد أن تكون دمرت الأمة.

هذا يعنى أننا بحاجة فى هذه المرحلة لخوض صراع أشد ضراوة من الناحية النظرية ضد اتجاهات الحداثة الليبرالية، التى راحت تدفع بالقطرية إلى مداها الأقصى وترمى بها بأحضان الشرق أوسطية «قطرية ـ دولة عبرية» والعولمة «قطر ـ أمركة» وهى مهمة ما ينبغى لها أن تكون مهمة الإسلاميين فحسب وإنما أيضًا مهمة كل القوى الحديثة ذات التوجهات القومية والوحدوية، فنقد الحداثة فى مرحلتها العولمية لا يقل أهمية عن نقد التوجهات السياسية للعولمة أو الشرق أوسطية؛ لأن أيديولوجية الحداثة العولمية لا تستطيع أن تقدم نفسها أرضية صالحة لكل اتجاهات الحداثة، كما فعلت الليبرالية الديموقراطية فى مرحلتها السابقة أو كما فعلت الاشتراكية والماركسية فى مرحلة الحرب الباردة، فالحداثة العولمية أصبحت اليوم أكثر استقطابًا وبعضها أكثر صهينة أى أصبحت أقل عالمية، ربما حتى على المستوى الغربى نفسه كذلك.

- ٢ -

والآن، إذا كانت التجزئة والقطرية قد أصبحتا واقعًا مفروضًا، وإذا كان لا مفر أمام أى برنامج وحدوى من الانطلاق، والتحرك، من أرض القطر بداية. مما يفرض علينا جميعًا بمعنى من المعانى، ولنقل موضوعيا، وعمليا، أن نكون قطريين، وإذا كان الانجراف وراء القطرية البحت مولدًا للأمراض وطريقًا مسدودًا، فالسؤال: كيف نخرج من القطرية إلى الوحدوية أو من حالة الفرقة إلى التضامن والتنسيق والتكامل والتعاون وما إلى ذلك؟

هنا تبرز ضرورة لمعالجة الإشكالات التالية :

ما لم ينظر إلى العمل العربى المشترك ابتداءً من أدنى مستوياته وتدرجًا إلى أعلاها باعتباره الطريق الوحيد الصحيح الذى يمكن أن تسلكه الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف الأولية، المتعارف عليها من الجميع مثل حماية الأمن القومى وتحقيق التنمية ومواجهة التحديات الخارجية ومن بينها العولمة، وفى المقدمة الدولة العبرية، اليوم وغير ذلك، وما لم يعتبر المشروع القطرى فاشلاً ومتدهورًا لا محالة مهما حسنت النيات وبُذلت الجهود الصادقة، فإن من غير الممكن أن نضع المسار على الطريق الصحيح، والواقعى، والعقلانى، والجذرى فى الآن نفسه.

وهكذا ما لم يتوقف ذر الرماد فى العيون باستخدام المنهجية التى تقول نحن يجب أن نسارع إلى دخول العولمة والتكيف وإياها من موقع قطرى مع محاولة إقامة السوق العربية فى الآن نفسه، فنرى الخطوات العملية هناك ونرى الرماد هنا، فلن يكون ممكنًا أبدًا سد الطرق أمام القطرية الماضية بنا إلى الهاوية حتمًا.

وينتظرنا مثل هذا المصير حين تذهب القطرية متفردة إلى التصالح والتطبيع مع الكيان الصهيوني، ولا تترك للتضامن العربى والتنسيق الإقليمى غير حلاوة اللسان وتروغ منهما كما يروغ الثعلب.

وإن من إشكالات طبيعة حالة التجزئة والنظام العربى القطرى كونهما تسمحان للمسئول حين يناقش موضوع التضامن، أو القطرية والتكامل الاقتصادى، أو السوق العربية المشتركة مثلاً، أن يقول ببراءة الأطفال ماذا أفعل إذا كان الآخرون لا يقيمون وزنًا لأى من ذلك، ولا يرغبون فيه، وكل يغنى على ليلاه، ويتبع هواه؟ فهل أقف مكتوف اليدين ولا أفعل شيئًا وعندى أفواه أريد أن أطعمها، وأرض يجب أن أحرثها، وأيد عاملة يجب أن أجد لها عملاً، أو مصالح يجب أن أراعيها وهكذا يذهب «المسكين» ليدخل باب قطريته آمنًا مطمئنًا، وهو برىء من دم الوحدة أو التضامن والتنسيق أو التكامل، وبهذا تفرض طبيعة التجزئة والنظام العربى القطرى أن يقلع كل قطرٍ شوكه بيديه، ويدير ظهره للأقطار الأخرى، وهو يقول «الكل يفعل ذلك فماذا أفعل؟»، فيضيع «دم القتيل بين أفخاذ قريش».

بكلمة، يجب ألا يقبل قولاً واحدًا ومطلقًا، بهجران فكرة الطريق الوحدوى أو الاتحادى، أو بالتخلى عن شرط التضامن والتنسيق وإقامة السوق العربية المشتركة أو على الأقل الأسواق الإقليمية المشتركة برنامجا راهنا ملحا، لأن المعالجة على أساس قطرى - عولمى أو قطرى - دولة عبرية، ماضية حتمًا إلى تدهور مريع للقطر نفسه وللوضع العربى كله، والخلاصة هنا بلا تردد: إما رفض منطق القطرية وإما الهاوية.

القطرية والوحدوية بين الأقوال والأفعال

وإن من إشكالات حالة التجزئة والنظام القطرى العربى أنها تصيب بمرضها الإسلامى أو الوحدوى أو المنادى بالتضامن العربى؛ لأنه يقف بالضرورة على أرض القطرية فتبث جراثيمها فى عروقه، وهو يقاومها ويدعو إلى وحدة أو اتحاد أو تضامن أو تنسيق أو سوق عربية أو إقليمية مشتركة. والأخطر أنه فى أغلب الأحيان لا يشعر بخطورة وضعه القطرى، أو قل بقطريته، حتى يصل إلى السلطة، أو حين يُنتقَد أويُمس من قبل إخوة فى أقطار أخرى حتى لو شاركوه الأرضية العقدية والأيديولوجية والبرنامج الواحد، بل قد لا يستشعر تلك الخطورة إلا حين يجد نفسه مركزًا على خصوصية وضعه، أو على الخلافيات، من أجل التخلى جزئيا أو

كليا عن قضية أكبر من قضايا الأمة، وهذا ما يفرض فى المقابل ضرورة أن يشحن جسمه ووعيه وإرادته بمضادات فعالة ضد جراثيم القطرية بحيث يستطيع التوفيق بين برنامجه القطرى والاتجاه الوحدوى أو التضامنى، وهذا لا يكون دون استعداد لتنمية روح تقديم التنازلات وقبول المصالحات والمساومات والاستعداد بالتضحية، ولو جزئيا، بمصالح ضيقة له أو حتى بجزء من استقلالية القرار، أو سيادة الدولة، من أجل مصلحة على مستوى الأمة. على أن هذا كله يظل مشروعا خياليا إذا ما توقف عليه وعلى وعيه واجتهاده، لأن مصلحته القطرية ستشده إليها شدا لا محالة، ولنقل فى أغلب الحالات، الأمر الذى قد يوجه فكره وسياساته واجتهاداته. ولن يعدم العقل هنا طرح الخلافية بطريقة تخفى جيدًا الدوافع الحقيقية- وهنا الدوافع القطرية، ولهذا لا بد من أن يتحصن الموقف بإطلاق تيارات كبرى من الشباب والكوادر والجماهير ذات إصرار وحدوى وتضامنى، ولايكون من السهل إقناعها بغير ذلك، أو التدليس عليها، بحجج الخصوصية وإنضاج الظروف أو التدرج، أو إيجاد الأعذار بسبب أخطاء الآخر ونواقصه وسياساته، أو التذرع بعليائيته وغطرسته وأنانيته وقطريته، وهى حجة موجودة دائمًا، فتطالب بالبرهان بأن ذلك جد يطبق عمليا بروح وحدوية وليس مجرد ذر للرماد فى العيون وتسويف يتلوه تسويف إلى ما لا نهاية، وبالمناسبة، هنالك من يثبتون صحة مواقفهم أو يسوغونها «هنا تسويغ القطرية» بالاعتماد على إبراز أخطاء الآخر ونواقصه ومثالبه وهذه أخطر منهجية لتمرير المواقف الخاطئة، إن حجة الموقف ينبع من إقامة الدليل على صحته نفسه وليس على خطأ الموقف الآخر، ولعل من المناهج التى يجب التدرب عليها وتحويلها إلى أسلوب عام هو أن يطلب البرهان على صدقية كل شعار يتحدث عن الوحدة أو التضامن أو التنسيق أو التكامل، والأهم أن تكشف الأبعاد القطرية لكل موقف يؤجج الخلافات لتسويغ القطيعة والابتعاد عن التنسيق والتضامن أو الوحدة. فإذا كان من الضرورى أن تستعيد تلك الموضوعات موقعها فى عالم الثوابت والمبادئ والمسلمات فإن حمايتها لا تكون إلا بمنع الاتجار بها، والتلاعب فى طريقة تناولها، وذلك بطلب البرهان العملى بأن جزئيات المسار فى كل خطوة يخطوها هى باتجاه وحدوى، وليس فى اتجاه معاكس، وذلك لئلا يترك صاحبنا ليعطى إشارة من سيارته تشير إلى اتجاه الوحدة أو التضامن أو التنسيق

بينما يدور بها فعليا إلى اتجاه القطرية وقد راح يمعن فى ذلك وترك الإشارة تشير إلى العكس، فما لم يكن اتجاه دواليب السيارة، أى عمليا، باتجاه الإشارة نكون أمام خدعة مفضوحة.

الضغط على القطرية اتجاهًا وتوجهًا

عندما يطرح المرء أسلوبًا لمعالجة إشكال ما من إشكالات التجزئة والقطرية يجب أن يتذكر أنه لا يفعل أكثر من أن يضيف أو يكرر ما سبق طرحه، فلو تم استعراض ما قدم من اقتراحات ومشاريع فى معالجة هذا الموضوع ستبرز النتيجة التالية: وهى أن القطرية الذاهبة بالاتجاه المضاد قد قهرتها جميعًا وأحالتها إلى حبر على ورق، فعلى سبيل المثال، هنالك مشروع تشكيل محكمة عربية لفض الخلافات وحل التناقضات ولو فى أدنى مستوياتها، وثمة المشاريع التى صممت فى أروقة الجامعة العربية أو الاتحادات الإقليمية واتحاد غرف التجارة والصناعة العربية، وحاولت التقدم باتجاه التكامل الاقتصادى أو السوق المشتركة، أو التنسيق على مستوى إقليمى وغير ذلك وغير ذلك، ولم يكتب لأى منها أن يمكث فى الأرض، ولا يرجع السبب إلى خياليتها أو عدم تعاملها والواقع العربى القطرى وحقائقه، بل على العكس حاولت أن تراعى كل الحساسيات وكل ما هو مطلوب فى تأن وتدرج ومراعاة لمصالح الجميع، وجعلت أهدافها متواضعة جدًا، وجاء أغلبها عبر مشاركة فعالة من قبل ممثلى الأقطار المعنية فى الجامعة العربية والمؤسسات المشتركة ومهرت بتوقيعاتهم وعُزِّزت بوعودهم وتعهداتهم، لكنها مع ذلك ذهبت أدراج الرياح وبقيت فى الأدراج ليمضى التطور باتجاه التباعد والتفرق والعمل على أساس قطرى ضيق، الأمر الذى يؤكد بما لا يقبل الشك على أن الاقتراحات والمشاريع العملية، والعملية جدا، خصوصًا فى المجالات الاقتصادية ورفع الحواجز البينية، لتجاوز ذلك الاتجاه من أجل التحول النسبى إلى الاتجاه التنسيقى والتعاونى - ولا نقول الوحدوى - كما هو الطموح، لقيت الفشل عمومًا إلا فى حالات مؤقتة وسريعة، كما هو الحال مع انعقاد مؤتمرات القمم العربية واستمرار اجتماعات مجالس الوزراء فى الجامعة العربية، وتلك الحالات التى صاحبت حربى

حزيران ١٩٦٧ وأكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، أو أحيانًا التضامن فى دعم القضية الفلسطينية، وكان هذا الحال هو مصير أغلب ما اتفق عليه من اتحادات إقليمية، ولم يثبت غير مجلس التعاون الخليجى فى المحافظة على استمراريته .

لكن بالرغم من كل ذلك فإن ما برز بين الحين والآخر من حالات تضامن وتنسيق ومواقف مشتركة، وما أمكن حتى الآن من الحفاظ عليه فى وجه تمدد المشروع الصهيونى أكثر فأكثر، وما طرح من اقتراحات ومشاريع تنسيقية وتضامنية على المستوى الاقتصادى أو الثقافى أو السياسى، وأحيانًا العسكرى ومازال يحمله الخطاب الرسمى من توجه تضامنى عربى، وما يتردد بقوة على مستوى الرأى العام من تحميل مسئولية الهزائم والفشل والتدهور إلى عامل التمزق والفرقة بين الدول العربية، أى إلى سياسات الدولة القطرية، بالضرورة، ليدل على أن القطرية باتجاهها وتوجهها المانعين لكل عمل وحدوى كانت تجد نفسها مضطرة بين الحين والآخر إلى التراجع، إما بسبب ضغط الأحداث وإما بسبب ضغط الرأى العام، وإما بسبب هذين العاملين معًا، أمام الاتجاه الوحدوى الذى هو بدوره فى صلب الوضع العربى وفى صلب المصلحة العربية العليا، والذى يعبر عن ضرورة لا يمكن تجاوزها أو تخطيها، لأن عقاب ذلك سيكون مزيدًا من الفشل للمشروع القطرى نفسه فى مجالات الاستقلال أو التنمية أو النهضة أو معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن هنا إذا كانت الغلبة قد كتبت للقطرية المانعة للوحدة لتسود الواقع العربى الآن وتقيمه على دعائمها الخشبية النخرة، فإن الاتجاه الوحدوى وحتى اتجاه القطرية الوحدوية - ولو شكليا أو جزئيا - بقيا فى الميدان وإن أثخنا بالجراح فى كل منازلة نازلاها، ولا مفر من أن تعود لهما الغلبة ولو بعد تجارب مريرة وكوارث مريعة تجر القطرية (المتنافرة مع الأشقاء) الوضع إليها، وهذا ما يجعل عودة هبوب الرياح باتجاه الوحدوية ضرورة، يحتمها إنقاذ الأمة، بل كل قطر من أقطارها، من الوصول إلى الانتحار، ويجعل الإصرار والمثابرة فى وجه تيار تلك القطرية فى مقدمة ما يجب عمله وصولاً إلى رأى عام فى كل الدول العربية، يضغط على القطرية لتضع نفسها على سكة الوحدة ولو بخطوات متواضعة بطيئة، لكن المهم أن نتأكد من أن المسيرة فى الاتجاه الصحيح.

بكلمة، ستظل تعود إلى الواجهة المقولات التى تقول «لا حل إلا بالوحدة» أو لو بخطوات تدرجية طويلة النفس، تؤدى إليها، الأمر الذى يوجب على الفكر وبرنامج العمل من جانب الإسلاميين أن يكونا باتجاه وحدوى وعلى أصحاب «الحل الديموقراطى» أن يكون فكرهم وبرنامجهم فى اتجاه وحدوى، و«معالجة تحديات العولمة يجب أن تكون على قاعدة وحدوية عربية» والتحدى الإسرائيلى يجب أن يعالج من موقع عربى موحد، وهكذا.

القطرية واستخدام القوة

يجب التفريق بين الاتجاه الوحدوى بمعناه الواسع والاتجاه المسمى وحدوى حين يتجه قطر ليضم قطرًا آخر تحت دعوى أنه جزء من أرضه القطرية، كما فعل العراق حين غزا الكويت وأعلن ضمها إليه واعتبرها إحدى محافظاته، أو كما يحدث حين تتحرك قوات قطر لتضم أراض حدودية من قطر آخر.

إن تسمية اتجاه الضم استنادًا لدعوى قطرية يجب ألا يسمى وحدويا، بأى معنى من المعاني، بل هو أعلى درجات القطرية لأن ضم أراضٍ حدودية أو قطر صغير مجاور لا يغير من صورة التجزئة القطرية شيئًا ولا يشكل دليلاً على توجه وحدوى عام، وإنما يولِّد كل السلبيات التى تغذى القطرية، وتفجر كل إشكالاتها السلبية. وتفتح الباب للتدخلات الخارجية. وإذا كانت الوحدات الكبرى قد تشكلت، فى الماضى، عبر زحف الجيوش فما كان يتم ذلك مطالبة، بحدود قطرية أو بحقوق قطرية، وإنما كان يتم على أسس عامة أخرى وفقًا لكل حالة. أما المعادلة المتولدة عن التجزئة القطرية الحديثة وضمن موازين القوى الإقليمية والعالمية الراهنة، فقد استبعدت الضم من خلال الجيش وجعلته غير ممكن وغير عملى، وإذا حدث ضم فى بعض الحالات لأراض حدودية، فسيترك جراحًا فاغرة لا يتوقف نزفها حتى يعود من جديد.

إن القطرية الضيقة تبلغ أعلى مراحلها المغامرة حين تصبح دمجية بالقوة، فمن جهة لن يكون بمقدورها أن تلعب دورًا قياديا حين لا يميز القطر الأكبر بين القيادية والهيمنية، لأن القيادة، بعد توفر الشروط الموضوعية للقطر المركز (أم القرى)،

تهيمن بحسن إدارتها للصراع وقدرتها على المواجهة وتحمل الابتلاء، والأهم حسن سياساتها على كل صعيد. أما الهيمنة حين تكون استبدادًا، فلا تنجح إلا حيث ينجح السيف، وسيف القطرية فى موازين القوى الراهنة مثلوم، وإذا كان لا بد من الهيمنة بمعنى من المعانى ضبطًا للفوضى أو الانفلات، فيجب أن تكون فى حدودها الدنيا أو الضرورية جدا، ويصار إلى التخفيف منها، فى أسرع وقت ممكن لئلا تضع الحب فى طاحونة القطرية التى تتفلت للاستقواء بالخارج أوالتخلص من أعباء التنسيق أو التضامن أو الوحدة.

إن هذه المسألة أشد تعقيدًا مما يبدو على السطح، فالأمور لا تسير دائمًا على طريق تغليب العقل والمصالح العليا للأمة ولا سيما فى ظل دولة التجزئة القطرية ومعادلة ميزان القوى الإقليمى والعالمى، واللتين تحفزان على التفلت والفوضى، الأمر الذى يتطلب سياسات معقدة من الملاينة إلى ممارسة الضغوط، ومن القيادية إلى درجة من درجات الهيمنية، ولكن إلى أى حد من هذا ومن ذاك يتشكل الموقف الصحيح والمؤدى إلى النتائج الأفضل فهو أمر منوط بكل حالة وظرف، وبحسن إدارة للصراع لينًا وحزمًا، إقناعًا، وضغطًا.

إنها عملية شديدة التعقيد لأن القطرية فى حالتيها الكبرى والصغرى تولد الأخطاء والانحرافات فى كل اتجاه، وهو ما يجعل الخروج منها، أو تحويلها إلى الوحدوية يحتاج إلى الصبر والحكمة وحسن التعلم من التجارب ودقة فى تقدير الموقف، كما يتطلب معونة فعالة من رأى عام عربى ضاغط. وأخيرًا لا مفر من ولادة ظروف وموازين قوى مؤاتية.

إشكال التدخل فى الشئون الداخلية

إذا كان تناول المعالجة لإشكالات القطرية قد حاول أن يطرح خطوطًا عريضة إيجابية تغطى، جزئيا بعض ما هو مطلوب فى مواجهة ما تولِّده القطرية من أمراض ونزاعات وصراعات، فإن هنالك مجموعة من المبادئ قد تسهم مراعاتها فى تلك المعالجة، وإن طغى عليها جانب السلب أى مراعاة ما لا ينبغى فعله.

ويقف فى مقدمة هذه المبادئ مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية، فعلى الرغم

من أن هذا المبدأ اعترف به عالميا فى علاقة الدول فيما بينها، ويعتبر من البنود الأساسية فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة وفى مختلف مواثيق المنظمات الإقليمية، بما فيها ميثاق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ حركة عدم الانحياز إلا أنه من أكثر المبادئ التى تخرق أو تنتهك على نطاق واسع، ويقف على رأس منتهكيه الدول الكبرى، عدا الصين عمومًا، ويمتد انتهاكه إلى أكثر الدول الوسطى وحتى الدول الصغيرة.

على أن هذا المبدأ يحمل فى المستوى العربى خصوصًا تناقضًا داخليا لأنه يطبق ما يصلح فى علاقات الأمم ببعضها على العلاقات داخل الأمة الواحدة، وهو أمر شاذ لا يشبهه إلا العلاقة بين الكوريتين أو الصين وتايوان، أو الألمانيتين أو الفيتنامين سابقًا على سبيل المثال؛ ولهذا يأخذ انتهاكه فى النطاق العربى دعامة نظرية ومبدئية من حيث الأساس انطلاقًا من مقولة الأمة الواحدة. لكن التناقض الذى تقع فيه مقولة الأمة الواحدة هنا: إن الممارسة تقوم على أساس قطرى، ومن ثم يرق الخط الفاصل بين التوجه الوحدوى والتوجه القطرى فى الممارسة ليبين، عند أول منعطف، وفى أكثر الحالات، أن الممارسة والأهداف قطرية ضيقة. الأمر الذى يجعل تلك المقولة تنقلب على ذاتها وتصبح ضد التوجه الوحدوى، وهو ما أعاد الأهمية لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ليطبق داخل النطاق العربى فيما بين الأقطار العربية.

لو بقى حاضرًا عند التحليل ذلك المدى الذى ثبّتت فيه التجزئة - من خلال القطرية- أقدامها، وذلك المستوى المختل لميزان القوى العالمى والإقليمى فى مصلحة التجزئة سنجد أن التدخل فى الشئون الداخلية سياسة فاشلة عمومًا حتى لو كانت دوافعها وحدوية فعلاً، فكيف حين تكون دوافعها قطرية ضيقة؟ ذلك لأنها تعمق من الصراعات والتناقضات وتجعل الطرف الآخر حتى لو كان الأضعف يتدخل بدوره ما استطاع، وربما وصل تأثيرها السلبى فى بعض الحالات القليلة حتى الآن إلى الموقف الشعبى، وإن كان تأثيرها السلبى الأكبر يتسرب فى النخب والطبقات الوسطى فى الأغلب.

إن السؤال الحاسم هنا هو التالى: ماذا نريد فى هذه المرحلة؟ إذا كان الهدف

تحقيق درجة من التنسيق أو التضامن أو السوق المشتركة، أو حتى إذا كان الهدف وقف التأزيم والتدهور والصراعات الجانبية، فهذا يتطلب التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية، وإن كان التقيد به يجب أن يستند أصلا إلى الأمانة إزاء ما وقع عليه من مواثيق بما فى ذلك اتفاقات إقامة العلاقات الدبلوماسية والاعتراف المتبادل، أى أننا لو وضعنا جانبًا أمانة العهد وعولج الموضوع ضمن الاعتبارات الواقعية ونتائج ممارسته عمليا سنجد أن التقيد به هو الأسلم أولاً بالنسبة إلى من يحمل مشروعا وحدويا أو نهضويا حتى لو كان فى قطر كبير فكيف حين يكون فى قطر متوسط أو صغير؟ لأنه فى هذا لا يسوغ ما يجرى بحقه من تدخل، فى شئونه الداخلية أى يكون موقفه المبدئى مناسبًا فى عملية الدفاع أمام التدخلات بينما العكس يضعفه على كل المستويات، علمًا بأن التدخل فى الشئون الداخلية هو من أخلاق الدول الكبرى الأقوى والتى تعتمد على سياسة القوة بينما القوى صاحبة الرسالة تحررية أو وحدوية أو نهضوية أو إسلامية تحتاج إلى المبدئية فى سياساتها ولا تمتلك ترف الازدواجية أو المواقف التآمرية، فإذا كان المطلوب أن توصل رسالتها أو سياساتها إلى الرأى العام العربى أو الإسلامى أو حتى العالمى فيجب أن تطبق مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية تطبيقًا صارمًا، وتلتزم بالمواثيق والعهود، وهذا فى كل الأحوال فى مصلحتها فى مواجهة ما تتعرض له من تدخلات فى شئونها كما فى مصلحتها انطلاقًا من التقدير الدقيق للموقف وموازين القوى فى عالم اليوم، ويالالبساطة حين يستند إلى الحجة القائلة «نتدخل فى شئونهم كما يتدخلون فى شئوننا» دون أخذ فى الاعتبار لموازين القوى عسكريا وإعلاميا وماديا، ودون اعتبار للعدوان الذى ينتظر الذريعة.

هنالك بعض الحالات القليلة التى أجدى معها التدخل فى الشئون الداخلية بممارسة بعض الضغوط على دولة صغيرة لتجعلها تعود عن سياسات، أو تخرج من محاور تعتبر مضادة للشقيق الأكبر، لكن كان ذلك كله مؤقتًا ومخلفًا النار تحت الرماد فضلا عن هدفه الذى هو فى إطار صراعات الدولة القطرية وليس فى إطار خدمة هدف وحدوى.

على أن أخطر ما يمكن أن يواجه هذا المبدأ هو عدم مراعاته من قبل الأقطار

الكبيرة فى علاقتها ببعضها. هنا أثبتت التجربة أن التدخل فى الشئون الداخلية عقيم لا يفعل غير تأريث الأحقاد، ولا يأتى بأية نتيجة حتى على المستوى الذى رأيناه فى بعض الحالات بين شقيق أكبر وشقيق أصغر منه.

من هنا يمكن القول إن مراعاة مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للشقيق وترك التغيير للمعادلة الداخلية لتفعل فعلها وفقًا لظروفها وما تراه مناسبًا، يشكل السياسة الفضلى فى معالجة بعض الأمراض المتولدة عن القطرية فى إطار التجزئة العربية.

أما على المستوى الإسلامى فإن عدم مراعاته يترك آثارًا سلبية أشد مما يتركه فى النطاق العربى؛ لأن الجانب القومى أو المذهبى قد يتدخل ليعمى الأبصار ويذهب بالصراع إلى أبعد الحدود. والأخطر أنه قابل للتحول إلى رأى عام شعبى فى الجانبين، ولهذا فإن احترام سيادة الدولة وحدودها وشئونها الداخلية وعدم التدخل فى خياراتها هو الطريق الصحيح، بل هو الأفضل لنجاح الإشعاع من خلال تعارض السياسات أو الخيارات، بصورة تلقائية، أو بالضرورة من حيث هى سياسات وخيارات مختلفة وذات إشعاعات مختلفة. وإن من المخاطر التى يحملها التدخل فى الشئون الداخلية تحوله إلى صراع مسلح، فهنا هنا دائمًا ثمة ارتطام بكتلتين كبريين تجران فى صدامهما دولاً أخرى لا محالة، هذا مع التذكر أن كل التجارب أثبتت عقم هذه السياسات وارتدادها على الدول المعنية وعدم الإفادة منها إلا من قبل أعداء الأمة ولا سيما الدولة العبرية.

طبعًا ما أسهل أن تساق الحجج ضد الآخر وأن تؤزم الأمور وتصعَّد لكن ما أصعب أن يعض على الجراح، وتتبع سياسة حكيمة صحيحة تعود بالخير على الدول الإسلامية جميعًا، فالتدخل بالشئون الداخلية ولا سيما انطلاقًا من دافع النفوذ الإقليمى أو الصراع على الدور والزعامة يشكل سمة لاصقة بطبيعة الدولة القومية على المستوى الإسلامى، وهو ما يجب أن يوضع تحت المجهر وتسلط عليه الأضواء لأن أثر ذلك لا يقتصر على نظام دون آخر، بل يمتد إلى الحركات والقوى السياسية الشعبية كذلك.

يلحظ هنا أنه بالقدر الذى ركز فيه على إظهار الأمراض والسلبيات النابعة من

القطرية اتجاهًا وتوجهًا، وعلى الرغم من الحكم على أن طريقها إلى بوار ودمار أو قل إلى فشل ووهن وعجز، فإنه بالقدر نفسه لا بد من مراعاتها واتخاذ كل السياسات الضرورية التى لا تذهب فى معالجتها إلى طريق المفاصلة وكسر العظم والإخضاع بالقوة، فذلك كله غير مجد حتى لو كان هنالك من استطاع أن يسوّغه. إنه غير مجد ضمن معادلة التجزئة العربية والدولة القطرية وميزان القوى العالمى، ويجب أن يقال لمن لا يراعى كل ذلك أن الخطأ فى تقدير الموقف وفى حساب ميزان القوى يرتد على صاحبه حتى لو كان معه الحق من حيث الأساس.

إن التوجه الوحدوى، أو إذا شئت إن رفض القطرية، يتطلب الاعتراف بها والانطلاق من أرضيتها، ومراعاة كل تعقيداتها لكن ضمن برنامج وحدوى وسياسات وحدوية، وهذا هو الفارق بين الذى يتحدث عن القطرية باعتبارها واقعًا سائدًا ليرتمى بأحضانها ويسبح مع تيارها، والذى يسلم بذلك الواقع لكن ليحول المجرى بكل ما امتلك من الحكمة والمداراة، وما يستحقه من حزم وتصميم ومثابرة. الأمر الذى يوجب أن ينزع من الذين استسلموا للقطرية، وراحوا يضعون الحب فى طاحونها، تلك الحجج التى تساق حول واقعية القطرية، أو تكريس حالة التجزئة، لينطلقوا من ذلك إلى تسفيه شعارات الوحدوية حتى فى أدنى صورها والتخلى عن ذلك تمامًا، فما ينبغى أن يقع خلاف فى تحليل الواقع ومعرفته ووضع اليد على المرض إلا بقدر ما يكون التحليل على صواب أو خطأ، وإنما يجب أن يقع الخلاف هنا فى الهدف وطرق العلاج أو قل فى الاستراتيجية والتكتيك، وما يحملان من أهداف.

وأخيرًا، وليس آخرًا، فإن كل مسعى لإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية من أدنى المستويات إلى أعلاها تتطلب مراعاة مبدأ عدم التدخل بما فى ذلك على مستوى علاقات الأحزاب والجماعات والحركات الشعبية ببعضها فى مختلف الأقطار؛ ذلك لأن التدخل فى الشئون الداخلية يسمم الأجواء ويضيف مانعًا إلى المانع الخارجى، أو ذاك النابع أصلا من طبيعة التجزئة والقطرية فى وجه أية علاقة باتجاه وحدوى. وبهذا يكون التشديد على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية يستهدف خدمة الاتجاه الوحدوى نفسه أولاً وقبل كل شىء.

التيار الشعبى/ الرأى العام

إذا كان من الأهمية بمكان خوض الصراع الفكرى والأيديولوجى وحتى العقدى من أجل تكريس الفكرة الوحدوية، أو فكرة الحاجة إلى تضامن العرب والتنسيق فيما بينهم والخروج من حالة التجزئة والقطرية والتمزق، ومن ثم تعرية طريق القطرية باعتباره طريقًا إلى الهاوية، على كل المستويات ومهما كانت المسوغات فإن ذلك يجب أن يترجم فى الوعى والفكر والنظرية والسياسة وفى التطبيق العملى.

وإن المنهجية المطلوبة هنا هى التى تضع كل خطوة نخطوها، أو سياسة أو عمل تحت السؤال ما هو الاتجاه؟ وما هو المحتوى؟ وإلى أين سينتهى بنا؟ وذلك ضمن البحث باتجاه قطرية ـ وحدة، ولا ينجح مثل هذا النهج ما لم يصبح رأيًا شعبيا مكافحًا واسعًا يتعامل مع التجزئة والقطرية باعتبارهما الداء العضال الذى يجب أن يعالج.

فها هو ذا بيت الداء الذى إن لم تعالجوه، وبلا حيدة عن الإصرار على معالجته، ساء وضع الأمة مصيرًا، ويجب أن يقال، مرة أخرى، بل يجب تكرار القول مرة بعد مرة، وبلا كلل، إن التجربة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع استثناءات قليلة، كانت تجربة التجزئة والدولة القطرية، فدولة الاستقلال قامت على أساس قطرى، ومضت كل سياساتها وبرامجها الداخلية والعربية والإسلامية والخارجية على أساس قطرى، فكانت النتيجة التى بين أيدينا الآن، ومن ثم لا مخرج لها إلا بولوج الطريق التضامنى ـ التنسيقى ـ التكاملى ـ السوق المشتركة ـ الوحدوى أو الاتحادى.

إن تشكيل رأى عام عربى على أساس هذا التوجه يمثل خطوة ضرورية على طريق المعالجة، لأن ما من قوة ضغط فاعلة فى وجه التجزئة والقطرية مثل قوة الناس / الرأى العام [1]، وإذا كانت فاعلية الرأى العام ليست سريعة ومباشرة وآنية، ويمكن للقوى المضادة أن تتحداها حينًا من الدهر، فلا يقلل ذلك من قوة الشعب وأهمية الرأى العام لا آنيًا ولا على المستوى الاستراتيجى، وما ينبغى التراجع عن

(١) تستخدم هنا عبارات الرأى العام ـ الناس ـ التيار الشعبى ـ الجماهير بمعنى مترادف يحمل المقصود نفسه بالرغم مما يمكن أن يحدد من تمايز فى التعريف العام لكل منها.

الثقة بأهمية الرأى العام ودوره أمام المقولات الحريصة على تتفيه الرأى العام والتقليل من دوره فى محاولة لإبراز أهمية القوة والبطش والمال والنفوذ وإفساد النفوس مقابل ذلك، وما ينبغى الركون لقول الذين لا يرون دورًا حاسمًا إلا للسلاح وعضلاتهم الذاتية محتقرين دورالناس والرأى العام. إذا كان الاتجاه الثانى يتسم بالنظرة الضيقة أحادية الجانب، فإن الاتجاه الأول يصدر بدعواه من خوف ورعب من الرأى العام ويريد من خصومه أن يهجروا أقوى نقطة فى المواجهة، كما فى مستقبل موقفهم، فالرأى العام إذا ما مضى مصممًا، فارضًا على مقولات القطرية عزلة فسيكسر غلوها فى نهاية المطاف لا محالة، كما أن تشكل مثل هذا الرأى العام هو شرط مهم من شروط نجاح كل توجه تنسيقى ـ تضامنى ـ تكاملى ـ وحدوى فى التطبيق العملى، وإنه لفعال كذلك عند مواجهة الضغوط الخارجية التى تسعى، بكل سبيل، لمنع أى توجه ذى طبيعة تنسيقية وحدوية لأنه يمد الصمود هنا بالقوة والدعم والمعنويات والقدرة على تحمل التضحيات.

وبكلمة أخرى يجب إدراك أهمية الرأى العام حين يكون باتجاه وتوجه وحدويين، ومن ثم عدم القبول بالموضوعات التى تستهتر بأهميته أو بقوة الجماهير المعنوية من ثم المادية تحت حجة «لم يفعل الرأى العام شيئًا»، استنادًا إلى كونه لم يفرض نفسه حتى الآن ومباشرة.

وما الآيات الكريمة التى عج بها القرآن فى التوجه إلى الناس جميعًا، وإلى المؤمنين كافة، إلا سند مرجعى لأهمية أن يحمل الناس القضية، وإذا دخلوا فيها أفواجًا فإن ذلك من علامات النصر، وما من نصر للقضية التى نحن بصددها يؤمل إلا إذا أصبحت قضية الرأى العام العربى، ودخل فيها الناس أفواجًا.

ولكى يتشكل رأى عام لا بد من أن يمسك بالقضية الوحدوية، وعلى مختلف مستوياتها، ثلة من العلماء والمفكرين والإعلاميين والمهنيين ومعلمى المدارس، ومن النخب المؤثرة فى الناس بمن فيها النقابات والحركات والأحزاب والتنظيمات السياسية، علمًا أن غالبية الأمة، رجالاً ونساءً، مهيأة ومشبعة بالروح الوحدوية بينما النخب هى أرض الصراع الأشد، وهى التى تحتاج إلى أن تحزم أمرها فى هذا الشأن وتعطيه الأولوية متحولة إلى الرأى العام الواسع، وإذا كان هذا لا يتحقق إلا

بالصراع النظرى والسياسى والفكرى ضد الموضوعات التى راحت تصب بشكل أو بآخر، بصورة مباشرة وغير مباشرة، فى حوض التجزئة والقطرية، صبًا أعمى، فإن خوض الصراع يجب أن يعود إلى عنفوانه فيما بين النخب ليضع التجزئة والقطرية، فى قفص الاتهام ويستعيد الزخم الذى فقدته النخب التى كانت تدعو إلى الوحدة، أو حتى إلى تلك التى اكتفت بالدعوة إلى التنسيق والتضامن والتكامل والسوق العربية أو الأسواق الإقليمية المشتركة.

الفصل الثالث

١

- مشكلة التفاوت القطرى والعلاقات الشقيقية

٢

- مشكلة السلطة والدولة القطرية وتحديات العامل الخارجى.

-١-

مشكلة التفاوت القطرى والعلاقات الشقيقية

التجزئة وسمة التفاوت بين الأقطار العربية:

وعود إلى موضوع التجزئة يجب أن نركز، مرة أخرى، على أن التجزئة بحد ذاتها، أو كما قامت على أرض الواقع العربى، ولَّدت وضعًا شاذًا متآكلا من داخله، أو على الأصح نجم عنها وضع عام تنخره التناقضات فيما بين الأقطار العربية مما قد يقود بدوره إلى تفاقم تناقضات داخلية فى بعضها مثل تأجيج صراع الأقليات القومية والطائفية وهى التى ما كان لها أن تستشرى أو تمتنع عن الحل، لو كانت هنالك وحدة شاملة أو حالة اتحادية كبرى.

لقد مر القول إن التجزئة قامت على أسس من التفاوت فيما بين الأقطار، فكان تفاوتًا فى الأحجام، والمراعى، وتفاوتًا فى عدد السكان، وفى الإمكانات وتفاوتًا فى توزيع الثروات، وفى توزع المياه والطاقة والمعادن، والأراضى الزراعية، وتفاوتًا فى العلاقة بالجيرة الإسلامية، وفى العلاقة بأوروبا وإفريقيا، وتفاوتًا فى مدى التماس بالكيان الصهيونى، الأمر الذى يتطلب الآن تفصيلا أوسع فى دراسة المشكلة والتفكر فى علاجها.

ولدت هذه التفاوتات ألوانًا من التناقضات والصراعات والإشكاليات فضلا عن ترك كل قطر فى حالة من القوة أو الضعف تجعل القوة تتضاءل والضعف يتعاظم إذا بقى منفردًا، أى اتسم الوضع بالافتقار إلى التوازن بالنسبة إلى القطر الواحد لأن التوازن لا يتحقق إلا فى ظل التكامل والاتحاد الكونفيدرالى على الأقل؛ فثمة الدول التى تتمتع بقوة سكانية هائلة تجدها تفتقر إلى الإمكانات المادية وحتى إلى الأرض الزراعية، وثمة الدولة التى تمتلك مناطق شاسعة ومياهًا وفيرة نراها تفتقر إلى الزخم السكانى والإمكانات المالية، وهنالك الدول التى تمتلك كنزًا من الثروات

كالنفط تفتقر إلى الإمكانات السكانية وإمكانات أخرى. لهذا قام كل شىء على رأسه بسبب هذه التجزئة، فبذرة الضعف والخلل والشلل بذرت فى أساس تكوين حالة التجزئة.

أما فى المقابل فقد كان هنالك التأكيد على ضرورة التكامل والتنسيق والتضامن وصولاً إلى الوحدة الكاملة أو الاتحاد الشامل، أكان ذلك فيدراليا أم كونفيدراليا، أو على أية صورة من الصور ولو على صورة الجامعة العربية شرط التكامل والسوق المشتركة، فتيار الوحدة الذى كانت له الشرعية والسيادة عمومًا، طوال ثلاثة عشر قرنًا، والذى بقى متوهجًا متأججًا فى مرحلة الجهاد ضد الاستعمار المباشر كما كان طوال الخمسينيات واعيًا بضرورة التكامل والتضامن والوحدة أصبح الآن فى حالة الدفاع يصارع طغيان حالة التجزئة فى الواقع الموضوعى، ويعانى من هجوم أيدويولوجيتها، وسياساتها فى مجال الوعى والثقافة والإعلام والممارسة.

على أن هذا التيار نحو الوحدوية، بالرغم من انتكاسته الحالية، راح يستمد زخمًا من المثل السلبى الذى ولدته حالة التجزئة على أرض الواقع، فدولة التجزئة عمومًا لم تستطع أن تحافظ على الاستقلال، كما ينبغى، ولم تنجح فى مواجهة المشروع الصهيونى فى فلسطين، أو تحقق تنمية فعلية، أو وحدة، أو درجة من العلاقات التعاونية، أو التنسيقية فيما بين الأقطار العربية، وقد ثبت أن حالة التفاوت متعدد الأوجه فيما بين الأقطار تشكل دليلا قاطعًا على استحالة النهوض أو التنمية، أو المحافظة على الاستقلال، ناهيك عن الوحدة وتحرير فلسطين فى إطار حدود كل قطر على حدة منغلقًا على ذاته أو تابعًا للخارج، فضرورة التكامل الاقتصادى والتكامل بالإمكانات البشرية والعسكرية والجغرافية والمائية والمالية والثقافية هو وحده القادر على تحقيق النهوض والتنمية والمحافظة على الاستقلال والسير على طريق التضامن والاتحاد ومواجهة الخطر الصهيونى، فقد كانت هذه هى الشعارات التى حاولت أن ترد على التجزئة فى مرحلة الدولة القطرية المستقلة وكانت هذه الموضوعة تعتبر فى الماضى من البدهيات ولطالما رُكز عليها.

بيد أن تأثير هذا التفاوت لا يقتصر على الجوانب المادية وإنما يمس أو يترك تأثيره وفقًا لكل مجال فى عقلية أهل القطر، ولا سيما النخب والفئات العليا والمتوسطة، ونظرتهم إلى الأقطار الأخرى، إنها مسألة شبيهة بما يتركه، عادة، العامل الجيوسياسى للبلد المعنى على أهله، أو قل الجغرافية والتاريخ والحجم والإمكانات، بغض النظر عن نوع النظام أو التوجهات الفكرية والسياسية والثقافية، فهذا التفاوت يدخل ضمن عامل الجيوسياسى وعوامل موضوعية وذاتية، كما يدخل فى عوامل تفاوتات أخرى متعددة، وقد ولد حالة من العلاقة فيما بين أقطارنا شبيهة بالعلاقة فيما بين الأشقاء، أو العائلات، أو القبائل، أى علاقة الكبير بالصغير، ولكنها علاقة نابعة، موضوعيا، من التفاوت فى أحجام أقطار التجزئة وإمكاناتها وحتى تاريخها القطرى الحديث، والقديم فى بعض الحالات، إلا أنها غير قائمة قانونيا، أو فى مواثيق الجامعة العربية أو هيئة الأمم المتحدة، فهنا يفترض أن الجميع دول متساوية فى الحقوق والواجبات والأهمية، ولا مجال لمراعاة حالة الشقيق الكبير والأصغر فالأصغر، أو حالة الدولة التى ترى بعض أطرافها قد فصلت عنها وأصبحت دولا. وهذا ما ولد ويولد ألوانًا من الصراع القطرى ـ القطرى داخل العائلة العربية خصوصًا. كما فيما بين البلاد الإسلامية عمومًا. وهو لون من الصراع يصار إلى تجنب وضع اليد عليه، أو معالجته، بصورة واضحة ومباشرة؛ ولهذا كثيرًا ما تراه يستخفى وراء شتى الصراعات السياسية أو الفكرية أو المذهبية أو القومية.

فالنخب السورية على سبيل المثال، لا تستطيع أن تنظر إلى اللبنانى أو الأردنى أو الفلسطينى إلا كشقيق أصغر لها عليه حق القيادة أو فى الأساس تعتبره جزءًا اقتطع من سوريا، وهى عقلية نابعة من التاريخ، ومن الحجم، والإمكانات، ومن ضرورات الأمن القومى للقطر والمجال الذى يمكن أن يبرز دوره من خلاله كما تنبع من الطريقة التى قامت عليها تقسيمات سايكس ـ بيكو وما تلاها، أما النخب اللبنانية والأردنية والفلسطينية (فيما بعد) حين أصبحت أقطارها دولاً مساوية للدولة السورية، فى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية وفى سائر المنظمات الدولية راحت

تنمى فى ذاتها روح المساواة والندية، والبعض راح يدعى التفوق تحت موضوعات الدور الحضارى أو الإشعاعى أو النضالى، أو الرقى المجتمعى وغير ذلك هذا إلى جانب الاحتماء والاختباء وراء التقاط سلبيات فى الآخر وتضخيمها إلى الحد الأقصى.

وترى إشكاليات معاكسة فى الاتجاهات المقابلة التى ترد على هذه العقلية، كل منها بطريقته بحثًا عن التفوق، أو التميز فى هذا المجال أو ذاك، أو فى إبراز النواقص أو السلبيات أو نقاط الضعف عند الآخر.

ولو سبرنا، على سبيل المثال أيضًا، أغوار نظرة النخب المصرية إلى السودان أو سوريا أو ليبيا أو فلسطين أو لبنان أو الأردن أو بلدان الخليج العربية والمغرب العربى فسنجد شعورًا بالتفوق المصرى والثقل والحجم المصرى وبالدور التاريخى، أو بكلمة أخرى، شعورًا بحق القيادة والريادة على المستوى العربى العام إن لم يكن على المستوى الإفريقى، والوقوف ندا على مستوى كبار قادة العالم الثالث.

لو سبرنا، على سبيل المثال أيضًا، أغوار العلاقة العراقية السورية فسنجد شعورا عراقيا دائما بالتفوق وبحق القيادة أو ضرورة اتباع سوريا للعراق، وهذا ينطبق بصورة صارخة أكبر على علاقة العراق بالكويت أو بعض دول الخليج أو الأردن وفلسطين ولبنان، وسنجد شعورًا بالمنافسة حادا مع مصر على الزعامة العربية والدور العربى .

وسنجد الصورة تكاد تكون مكررة فيما بين دول المغرب الكبير أو فيما بين دول الخليج طبعًا دون أن نغفل الأطياف والألوان وخصوصيتها فى كل حالة، أما فى المقابل فسنجد أن القانون الذى نبع من حالة التجزئة إلى دول، ثم من تشكل القطرية اتجاهًا وتوجهًا، وما ترتب على ذلك من حماية دولية، ومن إقرار دولى قانونى من خلال العضوية فى هيئة الأمم، أو الجامعة العربية، أو حركة عدم الانحياز، أو منظمة المؤتمر الإسلامى وقبل ذلك من خلال ميزان القوى العالمى واستراتيجيات الدول الكبرى ولّد شعورًا بالمساواة وحق الندية، ورفض قيادة الشقيق الأكبر والقبول بسياساته. وتكوَّن هذا الشعور ليتخطى التاريخ والشروط الموضوعية وقانون

العلاقات الشقيقية، والتفاوت بالسكان والأحجام والإمكانات، والقدرات والأهلية موضوعيا وذاتيا، وغير ذلك معتمدًا على الحماية الدولية، والقانون الدولى، ومستندًا إلى دعم الفئات القطرية التى أصبحت داخليا ذات مصلحة ضيقة فى حدود دولة القطر، ومدعومًا من حالة القطرية عمومًا (كثيرون فى الهم شرق)، ولو كان ثمن ذلك تهديمًا لوحدة الأمة العربية، أو إحباطًا حتى للتضامن والتنسيق وإقامة الروابط الاقتصادية التكاملية والثقافية والتعليمية والقانونية المشتركة.

ولهذا رأينا من خلال تجربة دول الاستقلال أن ثمة سياسة ثابتة تسعى إلى بلوغ الحد الأدنى فى العلاقات الاقتصادية والثقافية والتكاملية والمواصلاتية والاتصالية مع الأشقاء إن لم يكن التخلى المعلن عنه، وفى المقابل سياسة ثابتة موجهة إلى المضى حتى الحد الأقصى بالعلاقات الاقتصادية والثقافية والمواصلاتية والاتصالية مع عواصم الدول الغربية ولا سيما عاصمة دولة الاستعمار السابق للقطر المعنى، والآن بدأ التوجه نحو الانخراط فى العولمة رأسًا قطر ـ عولمة.

هذه الحالة من العلاقة الشقيقية المعقدة شكلت سببًا مهما من أسباب التنازع والصراعات العربية ـ العربية لا على مستوى الأنظمة فحسب وإنما أيضا حتى على مستوى النخب الثقافية والفنية، وانتقلت لتبث سمها حتى فى شرايين القوى المعارضة أو قوى التغيير ذات الطابع الوحدوى العربى أو الإسلامى، ويجب أن نشير إلى أن القوى الحديثة كانت الأرض الخصبة لهذه النزعات؛ فقد هبط مستواها فى المعالجة حتى عن مستوى الوعى القبلى أو التقليد العشائرى أو الوطنى التقليدى فى التعامل مع حالة التفاوت فيما بين الكتل الاجتماعية والجهويات والأقطار، حيث قامت هنا تقاليد وأصول افتقدتهما الحداثة، التى رفضت الاعتراف بالتفاوت وأصول التعامل بين متفاوتين. وراحت ترسل أحكامًا مرتجلة ابنة لحظتها، مما فاقم إشكال التفاوت القطرى العربى.

وإذا كانت هذه الإشكاليات مُنبثة فى مجمل الوضع العربى من المحيط إلى الخليج خصوصًا، والإسلامى عمومًا فى علاقات الدول ببعضها وفى العقليات المستخفية المحمولة فى كل حالة إزاء الحالات الأخرى، فمن ثم يكون الكشف عن ذلك ووضعه

تحت الضوء مساعدًا لإيجاد الحلول. ولا يساعد على إيجاد الحلول المناسبة أن يرفض وجود مثل هذه التناقضات التى تحمل طابع التناقضات فى حالة الأشقاء، فوضع اليد على الوجع هنا يشكل ضرورة لبناء تثقيف ذاتى وتوعية عامة مناسبة ورأى عام ضاغط مما يسهم فى التقريب أو فى التقليل من سلبيات هذه التجزئة اللعينة التى ابتليت بها الأمة، وأصبحت من أخطر المعوقات فى طريق منعتها وقوتها وتنميتها ونهوضها.

حاول بعض ممن نوقشوا بهذه الإشكالية أن يقصروا وجودها على أهل الحكم منكرين وجودها فيما بين أهل المعارضة، أو الدعوة، أو العمل التغييرى، سواء أكان قوميا أم وطنيا أم إسلاميا، وذلك خوفًا من اقتراب هذه النار من الذات، وهى التى تحمل المثل العليا، فكيف يمكن أن تحمل مثل هذه العقلية أو النزعات والنزاعات. ولكن فى الحقيقة إن هذه الإشكالية موجودة فيما بين أهل التجارة والنخبة كذلك كما فى صفوف الاتجاه العقدى أو السياسى أو الفكرى أو الحزبى الواحد إلا من رحم ربى من القليل النادر. لأن هنالك شروطًا موضوعية وتاريخية وسياسية أدت وتؤدى إلى تشكل هذه العقلية والنزعات.

هنا أيضا لا ينفع إنكار هذه الحقيقة؛ لأنه يبقى النار تحت الرماد، أما وضع الأصابع على مواطن الوجع فهو الطريق للبحث عن علاج.

إذا كان كل منا من حيث النشأة والموقع ابنًا لقطره ولم يعد ينسب إلى مسقط رأسه فهو معرض بالضرورة لمؤثرات الهوية والحجم والتاريخ والعوامل الجيو-سياسية والعقلية السائدة والتربية الفكرية والعصبية السائدة فقد أصبح، أراد أو لم يرد - حاملا للهوية القطرية، ومن ثم لا مفر له من أن يدخل فى عقله وفى عقل الشقيق الذى يعامله شيء من هذا الذى اسمه حالة العلاقة بين الأشقاء من هذا الموقع أو ذاك، ولعل ثمة أمثلة كثيرة واقعية يمكن الحديث عنها عرفها تاريخنا المعاصر حول تناقضات نشأت فيما بين أطراف مازالت فى المعارضة، أو فى مرحلة العمل الشعبى، نبعت من أسباب قطرية أو قل نبعت من حالة العلاقة فيما بين الأشقاء، وكان بعضها ينتسب إلى التنظيم الواحد.

لعل أخطر ما ينشأ من هذا المولّد للخلافيات أنه لا يظهر عاريًا على حقيقته

باعتباره صراعًا بين الشقيق الكبير والأصغر وإنما يستخفى وراء خلافيات سياسية وفكرية، بعضها مصطنع، ليكون برقعًا يخفى حقيقة الصراع، وبعضها موضوعى ذات أسباب بعيدة عن ذاك الصراع، لكنها مع ذلك سرعان ما تستخدم فى الصراعات الشقيقية القطرية وتعمل على تعميتها وإخفائها، مما يزيد من تعقيد الظاهرتين المنتجتين وحالتهما المركبة، فمن جهة لكل منهما منشأة وأسبابه ودوافعه، ولكنهما فى الوقت ذاته يستخدمان بعضهما ويستند الواحد منهما على الآخر ويتغذى منه من خلال اندماج معقد مركب تطفو على سطحه الخلافيات السياسية والفكرية والاقتصادية بينما تستخفى الدوافع النابعة عن الحالة الشقيقية؛ لأن الذى يحمل نوازع الشعور بالسيطرة أو حق القيادة على أخيه، لا يستطيع أن يعلن ذلك ويسوغه انطلاقًا من الحجم والتاريخ والتفوق والإمكانات والدور، وإنما يعبر عن ذلك بمضامين وأشكال معقدة بينما يتجنب الطرف الأضعف الجهر بخياره القطرى الضيق أو الاستناد، دائمًا، إلى المساواة القطرية من حيث الإمكانات والقدرات والأحجام أو التفوق الموهوم الذى راح يغذيه حول دوره «الريادى» و«الإشعاعى» فيلجأ إلى إثارة الخلافيات السياسية مع التشديد على رفض عقلية الاستعلاء والسيطرة والتحكم لدى الآخر، والتأكيد على الاستقلالية القطرية وحق المساواة الذى هو حق مشروع من حيث المبدأ، ولكنها مساواة ليست لصنع وحدة وضمن إطارها كما يقضى المبدأ الشرعى، وإنما هى المساواة بالمفهوم الذى كرسه سايكس - بيكو؛ أى المساواة القطرية العمياء أو قل الندية التى تخدم الانفصال والانفلات من رابطة الوحدة والتضامن من أجل الانشداد عمليا إلى هذا أو ذاك من المراكز الخارجية، هذا على مستوى الدول. أما على مستوى النخب والأحزاب فالانشداد إما للقطر وإبراز مزايا شعبه وخصائصه، وتأجيج قطريته، أو الانشداد إلى محور محلى أو دولى مقابل كما كان الحال فى مرحلة الحرب الباردة.

المهم هنا أن وضع هذه المسألة فى دائرة الضوء يساعد على تخفيف الخلافات إما من خلال التنبه إلى ما يغذيها من نوازع قطرية كبرى أو صغرى فيكشف الغطاء عن دوافعها الخفية، وإما من خلال فضحها إذا لزم الأمر لتفقد شرعيتها السياسية والفكرية التى تدعيها تسويغًا للصراع والخلاف.

إن وضع هذه المسألة فى دائرة الضوء يسمح ببناء تقاليد وأصول تخدم الوحدة والتضامن فى التعامل فيما بين الأشقاء سواء أكان على مستوى الأنظمة أم على مستوى الحركات الشعبية، أم المؤسسات الثقافية والفنية والمهنية والاقتصادية، وذلك بالنسبة إلى كل من يجعل من التضامن فالوحدة هدفًا.

من مداخل المعالجة

لعل الخطوة الأولى على طريق المعالجة تكمن فى وضع إشكالية العلاقة التى اصطلح على تسميتها هنا بنمط العلاقة فيما بين الأشقاء أو العلاقة الشقيقية، والتى تحمل نوازع سيطرة الكبير على الصغير، أو الأكبر على الأصغر، وتحمل فى المقابل نوازع تفلت الآخر من تلك السيطرة، والسعى لعلاقة ندية مع نزعة انفصالية أو الاحتماء بالخارج.

هذه السمة النابعة من حالة التجزئة الحاصلة على مستوى الأمة العربية ما كانت لتكون، على هذه الصورة، لولا توفر شروط الأمة الواحدة ومكوناتها، إلى جانب السمة الإسلامية العامة، وقد راحت هذه الشروط والمكونات تعمل فى ظروف تجزئة تمت بصورة قسرية، ونشوء القطرية اتجاهًا وتوجهًا.

الإشكالية هنا تكمن فى أن المناخ القطرى، وعبر عشرات السنين من تكريسه فى عهد الاستقلال، بما فى ذلك محاولات تشكيل الهوية الخاصة بالقطر والولاء الخاص له، قد انتقلت بعض عدواه حتى إلى العلاقة فيما بين قوى التغيير أو قوى المعارضة أو القوى الوحدوية، سواء أكانت قومية أم إسلامية، لتقع بدورها فى براثن نمط «العلاقة الشقيقية» الأمر الذى أضاف هما جديدا، وزاد فى تعقيد البحث عن علاج.

إن الاعتراف بوجود هذه الظاهرة، بأنها تحت جلودنا، أو فى عقلنا الباطن، بشكل أو بآخر، يشكل شرطًا لبناء وعى مضاد والقيام بتعبئة مقابلة، واتخاذ إجراءات للتخفيف منها أو من أجل معالجتها، وعدم تركها، من خلال التجاهل، تفعل فعلها فى البعثرة وتعميق الخلافات وتعقيدها.

إن الخطوة المضادة التى يجب البدء بها هى تعزيز فكرة واجب الوحدة، وواجب

التضامن وأهمية التنسيق والتكامل وضرورة التخلص من حالة التجزئة، وعدم التقوقع فى حدود كل قطر وهمومه فقط، ورفض سياسات الابتعاد عن الأشقاء، أو التعامل وإياهم، بروح الحذر والريبة. ومعارضة الغلو فى إبراز مزايا الذات والتركيز على السلبيات عند الآخر. بل يجب أن يصبح خيار التضامن والتنسيق والتعاون والروح الوحدوية خيارًا لا رجعة عنه، ولا بديل له. لأن حالة التجزئة فى الأمة، والمضى بالسياسات التجزيئية المنافية للوحدة والتضامن، يشكل السم الهار الذى ينخر فى العظم، وهو من أبرز علائم الضعف والعجز والوهن وفشل أهداف الاستقلال والتنمية والعدالة وإقامة نظام التعددية واحترام حقوق الإنسان والتوسع بالحريات السياسية والتخلص من التبعية الحضارية، ناهيك عن تحرير بيت المقدس وفلسطين، وتوحيد الأمة وتحقيق نهضتها المنشودة.

إن العمل ضمن حدود قطر التجزئة يحول دون قيام خطة تنموية ناجحة بسبب التفاوت المنوه عنه سابقًا فى الإمكانات البشرية، أو الزراعية، أو الصناعية، أو المالية، أو التقنية والعلمية، ويحول دون المحافظة على الاستقلال، أو سداد الديون، أو القدرة على مواجهة ضغوط الخارج وإملاءاته وفرض سيطرته هذا دون أن نتناول الموضوع باعتباره واجبا شرعيا وفرضا إسلاميا انصياعا لأمره تبارك وتعالى ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء: ٩٢، فإذا كان هذا الأمر موجهًا للمسلمين عمومًا فهو أحرى أن يعتبره العرب أمرًا لتوحيد بلادهم وأمتهم ليسهموا من موقع المركز القوى فى إنقاذ الأمر على مستوى الأمة الإسلامية.

على أن تشكيل هذا الوعى الوحدوى، أو فى حده الأدنى، التضامنى، لا بد من أن يصطدم عند التطبيق بعوائق التجزئة، ومن بينها، على سبيل المثال، عائق النزاعات النابعة من نمط «العلاقة الشقيقية» الأمر الذى يتطلب من أجل تداركه أن يعترف كل طرف بحجمه وقدره وفقًا لحال قطره المفروض عليه ضمن ما تم من تجزئة قسرية، فما ينبغى للصغير أن يضخم الذات، وهى نزعة عند الصغار قابلة للتنامى، تضخيمًا يجعله لا يعترف بأقدار غيره وأحجامهم، وما ينبغى له أن يحول علاقة استعلاء الشقيق أو محاولة الهيمنة إلى عقدة تعمى الأبصار، وتحرف الاتجاه الصحيح، وعليه أن يحرص على التعامل مع الأشقاء انطلاقًا من موقعه وموقعهم؛ لأنه حين

يضع ذاته وقطره فى موقعهما دون تضخيم وعُقد يكون قد عرف حده ولزم عنده. فنراه بهذا ينزع فتيل الصراع من جانبه فلا يسعى لتحقيق ندية قسرية أو وهمية، بل عليه أن يُشعر الشقيق الأكبر، صدقًا لا خداعًا، بالطمأنينة بأنه يعرف قدره فيدفعه دفعًا إلى حوض الوحدة والتضامن، وذلك حين يجد فيه الشقيق المتواضع وغير المنافس أو المتطاول أو المنفلت أو المستقوى بالخارج كمايجد فيه الحريص على الوحدة والتضامن والتعاون، أما إذا لم يقابل هذا الموقف، بما هو أحسن منه فسيتحمل وحده مسئولية التباعد والخلاف.

أما من جهة الشقيق الأكبر فمسئوليته أكبر فى طمأنه شقيقه أو أشقائه، إنه حين ينزع للقيادة، وهى من حقه، أو لأخذ مكانه الأكبر ما ينبغى له أن ينبع من فئوية قطرية ضيقة، وإنما من نظرة وحدوية عامة، وما ينبغى له أن يتعامل وأشقائه بنوع من العليائية والاستهتار والإملاء، فالتواضع هنا ضرورى وأساسى، وليذكر قول الله تعالى: ﴿ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الحجر ٨٨)، كما أن من الضرورى التقيد الصارم بالشورى وإشراك الأشقاء الآخرين بالأمر؛ ومعاملتهم بندية يشكل شرطًا لبناء علاقات صحية، تضع كل قطر فى مكانه، مرتاحا وإيجابيا وفاعلا دون حساسيات نابعة من نزعة سيطرة ضيقة أفق، أو من نزعة فردية دكتاتورية تحاول فرض نفسها ضمن ظروف التجزئة التى تسهل عملية الخروج عليها وتحديها، أى أن حالة التجزئة الراهنة وإن سمحت ببروز عقلية الشقيق الأكبر وتضخيم نزعة السيطرة إلا أنها متعارضة ونجاح دكتاتورية قطر على قطر آخر بسبب العوامل الدولية والقانونية آنفة الذكر، أى أنها غير واقعية فضلا عن خللها من حيث المبدأ.

لهذا حين يتم اختيار طريق التواضع والشورى والمشاركة والندية من قبل الشقيق الأكبر لا يكون ذلك من حسن الأخلاق أو التزامًا بتعاليم الدين فحسب وإما أيضا يكون خيارا واقعيا تحتمه الظروف القطرية وموازين القوى العالمية، هذا إذا أريد أن تكون هنالك وحدة ويكون هنالك تضامن، وعلاقات صحية، ومن هنا كان لابد لنخب القطر الأكبر ومسئوليه من أن يكافحوا فى وعيهم ونفوسهم وممارستهم نزعة السيطرة على الشقيق الأصغر والاستهتار به وعدم الاعتراف له بحق الشورى والمشاركة وحتى الندية، وإن كان لا بد من الحزم عند الانفلات والانحراف لكن بقدر محدود.

ما ينبغى للشقيق الأصغر أن يطالب بالندية أو يقبل بها حين يطرحها الشقيق الأكبر عليه، وما ينبغى للأصغر أن يضخم ذاته، فالخير فى أن يعرف قدره ويقبل بقيادة الأكبر بينما يعامله الأكبر بندية كشقيق مساوٍ بلغ مبلغ الرجال والنضج وله مزاياه وفضائله وتجاربه التى يمكن الإفادة منها. ويعامله، أيضا، باعتباره شريكًا فى القيادة وله حق الشورى ولرأيه وزنه الكبير، ولكن إذا لم تتوفر لدى الشقيق الأكبر هذه المزايا وتراءى للشقيق الأصغر أنها غير متوفرة؛ فإن على الشقيق الأصغر ألا يتفلت من التعاون أو يستقوى بالخارج، فالقبول بالظلم هنا مع السعى الدائب لتصحيح الوضع خير للقطر وللأمة عمومًا من تغليب روح الانفصال والاستقواء بالخارج تحت حجة رفض الإذعان للظلم أو التأكيد على الاستقلالية والندية، فهذا كله هراءٌ حين تكون نهايته القبول بالتبعية للخارج، ويا للهول حين تكون للدولة العبرية.

يمكن أن يضرب مثل صغير على أصول بناء علاقة سليمة بافتراض شقيقين سيدخلان من الباب، فعلى الشقيق الأكبر ألا يدخل الباب أولاً باعتبار ذلك من حقه وإنما عليه أن يُلح على شقيقه الأصغر أن يدخل أولاً، لكن على الشقيق الأصغر أن يرفض التقدم عليه رفضًا قاطعًا، فبهذه الطريقة يدخل الشقيقان الباب مطمئنين لبعضهما.

على أن المسئولية الأولى هنا فى تصحيح العلاقات أو إرساء أصول سليمة لتعامل الأشقاء فتقع على عاتق الشقيق الأكبر، (وهنا مصر، أولاً) فالذى يليه والذى يليه، وإن كانت هذه المسئولية عامة فى عنق الجميع .

لو تعمقنا أكثر فى التقاليد والأصول المطلوبتين لنمط العلاقة الشقيقية فى ظروف التجزئة العربية الراهنة لوجدناها أصلا تعليمات يقضى بها الإسلام على مستوى الأفراد والجماعات، وهى جزء لا يتجزأ من أخلاق المسلم، بينما نزعات السيطرة أو انتفاخ الذات، أو الغرور، أو الاستفراد بالرأى، أو التسلط والدكتاتورية، أو نزعة الانفصال والانفلات من الوحدة، أو نزعة تجاوز المرء لحده، وقفزه فوق قدره، كل ذلك من الأخلاق التى دعت نصوص القرآن والحديث إلى تجنبها كما يمكن أن نجد أصولاً للعلاقة الشقيقية بين الكبير والصغير فى تقاليد القبائل العربية عندما تكون متحالفة أو متفاهمة أو مستأمنة.

وبالمناسبة إن مراعاة المستويات الأدنى لعلاقتها بالمستويات الأعلى فى التنظيم الواحد والعكس أو حتى مراعاة المناطق والجهويات أو الكتل المختلفة فى القطر الواحد لعلاقاتها ببعضها تتطلب مثل تلك الأخلاق والمنهجية المنوه عنها فى نمط العلاقة الشقيقية، فإذا أريد لوحده قطرية أو عربية أو تنظيم أن يقوم على أسس متينة من الوحدة والتضامن فيما بين مختلف مستوياته القيادية والقاعدية والجهوية كما فيما بين مختلف المناطق والجهويات والكتل المختلفة فى القطر الواحد، فلا بد من حسن إرساء أصول سليمة فى التعامل .

تبقى ملاحظة أخيرة هنا وهى أن الإشارة إلى خطورة ما تولده ظاهرة نمط العلاقات الشقيقية فى ظروف التجزئة العربية والدولة القطرية، من سلبيات فى علاقات الدول ببعضها أو فى العلاقات فيما بين النخب أو المؤسسات على اختلافها بما فى ذلك قوى التغيير والمعارضة، والوحدوية منها بشكل خاص يجب ألا تعتبر السبب الوحيد فى الخلافيات وسوء العلاقات وإنما واحدة من الأسباب الملحة، كما أن الإشارة إلى ما اقترح هنا من وعى وتقاليد فى معالجة تلك الظاهرة معالجة سليمة يجب ألا يعتبر العامل الرئيس فى محاولة تلافى الخلافيات وسوء العلاقات أو فى إقامة علائق وحدوية وتضامنية، أى فى المعالجة وإنما هو عامل من العوامل على هذا الطريق، ذلك بأن موضوع التجزئة والوحدة أكثر تعقيدًا وتركيبًا من ذلك، ولكن تسليط الضوء على ظاهرة نمط العلاقة الشقيقية وما اقترح من معالجة يشكلان خطوتين على طريق إثارة البحث فى مواطن الداء كما فى طرق العلاج.

مشكلة السلطة والدولة القطرية وتحديات العامل الخارجى

ثمة مجموعة إشكالات تتعلق بالدولة الحديثة التى سادت فى أغلب البلدان الإسلامية، ولاسيما العربية منها، بعد الحرب العالمية الأولى، وهى ما يجب أن تؤخذ فى عين الاعتبار من قبل الساعين إلى الإصلاح أو التغيير سواء أكانوا من القوى الإسلامية أم القومية أم الوطنية الاستقلالية.

أولاً: قامت الدول القطرية فى ظل السيطرة الاستعمارية المباشرة أو ضمن توجهات بناء الدولة على أسس شبيهة، ولو من ناحية جزئية أو شكلية، بالدولة

الغربية المعاصرة، ولهذا يمكن القول إن دولة ما بعد الاستقلال، وإن رفعت علم الاستقلال، وطرحت برامج وطنية فى عدد من المجالات، كانت استمرارًا للدولة التى بنيت فى العهد الاستعمارى، ولاسيما من جهة مؤسساتها وأجهزتها وقوانينها وأنظمتها وتقاليدها فى الإدارة والعمل كما من جهة علاقتها بالمجتمع والناس، وهو ما جعلها منذ الولادة فى حالة تناقض والمجتمع بل غريبة عنه، وكثيرًا ما كانت موضوعيا، فى حالة تناقض حتى مع البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تطرحها بعض حكوماتها التى قادت هيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثانيًا: قامت الدولة الحديثة باعتبارها دولة قومية على مستوى بعض البلاد الإسلامية أو باعتبارها دولة قطرية على مستوى بعض الدول العربية التى اتسمت بحالة تجزئة وهذا ما جعل الدولة الحديثة تحمل طبيعةً تجزيئية، أى تتجه نحو تكريس التجزئة وتعميقها كحالة الدولة القطرية العربية.

بكلمة، إن سمات الدولة الحديثة القومية (الإسلامية) أو القطرية العربية، محكومة بالضرورة ليس بعامل المنشأ والطبيعة فحسب، وإنما أيضًا، بعامل الواقع التجزيئى القائم والمكرس والمحمى دوليا، بالاتجاه لتكريس المصالح الضيقة التى تنبع من شروط العاملين المذكورين.

ثالثًا: قامت الدولة الحديثة وتقوم فى ظل نظام عالمى تتحكم به الدول الكبرى وهو نظام يتدخل بصورة مباشرة، أو غير مباشرة فى أغلب مجريات الحياة الداخلية، فى تلك الدولة، فهذا النظام يقوم على تفوق القوة العسكرية والاقتصادية والمالية والعلمية والتقنية والإعلامية فى مصلحة مجموعة من الدول الكبرى، وقد راحت تعمق الهوة بينها وبين أغلب بلدان العالم الأخرى، ولا سيما الإسلامية والعربية منها. وها نحن أولاء نرى اليوم اتجاه العولمة يستعد ليسيطر على الدولة الحديثة فى البلاد العربية والإسلامية، كما على الدول الأخرى، سيطرة لم يسبق لها مثيل. الأمر الذى يجعل الدولة الحديثة، موضوع بحثنا، غير قادرة، عمومًا، فى أغلبها، على حماية حدودها ولا أسواقها ولا إعلامها أو هويتها المميزة. الأمر الذى سيفاقم من حالة التبعية ومن حالة التجزئة ومن ثم من حالة الدولة القامعة

الاستبدادية بالنسبة إلى المجتمع والداخل، فالتبعية تقود إلى القمع. وتفاقم سيطرة الخارج على السوق الداخلى يؤدى إلى القمع لردع الاحتجاج على الفساد والبطالة والنهب والأفقار، أما تعمق اتجاه التجزئة فيؤديان فضلا عن تعارضهما مع وعى الجماهير وعقيدتها ومصالحها إلى تعريض وحدة القطر نفسه للخطر.

رابعًا: بالنسبة إلى الدولة القطرية بالخصوص، هنالك الإشكال النابع من وجود الدولة العبرية، وهو ما يفرض أن تؤخذ كل التحديات المترتبة على ذلك فى الاعتبار عند تناول إشكال الدولة القطرية أو إشكالات الإصلاح والتغيير فيها، فالعجز عن مواجهة الدولة العبرية ولا سيما إذا اقترن بالتنازلات والتراجعات التى تمس الثوابت، والحقوق الأساسية، أو إذا عظم من نفوذها فى هذه الدولة أو تلك يؤدى بالضرورة إلى تفاقم علاقة دولة التجزئة بالمجتمع، وعلاقاتها بالدول العربية والإسلامية الأخرى، الأمر الذى يزيد من دواعى التجزىء والقمع والسير على طريق مزروع بالألغام.

لو توقفنا عند هذه السمات فقط سنجدها جميعًا ذات طبيعة مادية واقعية تتحكم أو تتحدى النظام أو السلطة فى الدولة القطرية العربية، ولا يستطيع أن يفلت من مواجهتها، خضوعًا أو مقاومة، أو بين بين، أى نظام يقوم على تلك الدولة، ومن ثم فإن كل معالجة لمسائل الإصلاح أو التغيير لاسيما فيما يتعلق بالدولة والنظام والسياسات الكبرى الخارجية والداخلية يجب أن تبدأ من فهم تلك السمات، والتعمق فى إدراكها، وما تعنيه وتفرضه فى مجال الممارسة الواقعية، ومن ثم معرفة ما يمكن أن يكون متاحًا بالنسبة إلى كل مرحلة وظرف ودولة معينة.

هذا المنهج يختلف عن منهجية الكثير من الحركات والاتجاهات الفكرية الإسلامية والقومية والوطنية التى ركزت جل جهدها على النظام القائم ورموزه وسياساتهم دون أن يُفرق بين ما هو موضوعى نابع من طبيعة السمات آنفة الذكر ومحكوم بها ولا يفلت من براثنها من يمسك أو يشارك، فى السلطة من جهة وبين ما يتعلق بالنظام وسياساته من جهة أخرى، لأن أغلب التجارب التى غيرت النظام وأطاحت برموزه وأعلنت سياسات مغايرة ونظامًا مختلفًا وجدت نفسها بعد حين، موضوعيا، عن وعى أو دون وعى، بين براثن التجزئة الحديثة بسماتها المتوارثة

وبطبيعتها القومية (إسلاميا) والقطرية (عربيا) فأدركت من خلال التجربة القاسية ما معنى التجزئة، وما معنى النظام العالمى الذى يستطيع أن يحاصرها، ويشوه سمعتها، ويحرض عليها، ويتحكم بتجارتها واقتصادها وإمكان تطورها التكنولوجى، بل يتحكم حتى فى عملتها وخبزها وعلاقاتها بجيرانها ويحصرها فى حدودها كأنها فى سجن كبير، ويعرض وحدتها الداخلية للخطر.

بكلمة، وجدت أغلب التجارب نفسها فى براثن كل السلبيات التى حملتها السمات المذكورة، هذا ناهيك عن حالة الدول العربية المحيطة بالدولة العبرية، الأمر الذى جعلها تدرك الهوة العميقة القائمة بين برامجها ومشروعها وحلمها من جهة، وبين قيامها فوق دولة التجزئة الحديثة بسماتها وطبيعتها المذكورة وما يتحوط بها من تناقضات إقليمية ودولية، وما يتحكم بها من نظام عالمى من جهة أخرى، هذا ويجب أن يضاف إلى كل ذلك ما يمكن أن يتفجر داخلها من تناقضات وتشجع حركات معارضة وحتى انفصالية، وما يمكن أن تندلع على حدودها من صراعات، فى ظل دعم دولى وإقليمى متعدد الأوجه والألوان، وقد تغذت جميعًا من السمات آنفة الذكر وبهذا ندرك تعقد الصورة التى أمامنا، مما يفترض أن تبنى البرامج على أسس واقعية تحسب جيدًا الأبعاد الحقيقية لمجموعة تلك الإشكالات.

إن من أهم ما يجب أن يدرك هنا على ضوء تلك الإشكالات كما على ضوء تجارب الحالات التى قامت بها أنظمة قومية أو وطنية استقلالية، أو أنظمة إسلامية أو تجارب الحكومات التى شاركت فيها قوى إسلامية مع قوى قومية أو علمانية أو وطنية هو ما يلى:

١ ـ إن الرياح تهب من كل جانب فى غير مصلحة الإصلاح والتغيير والنهوض لاسيما حين يكون الهدف ذا طبيعة تحررية أو استقلالية أو نهضوية أو وحدوية أو إسلامية أو حتى تضامنية على مستوى الدول الإسلامية أو العربية. الأمر الذى يجعل محاولات التغيير الأكثر جذرية أو الأكثر جدية من ناحية العدالة الاجتماعية أو من ناحية التوجهات الاستقلالية والحضارية والوحدوية والإسلامية وحتى التضامنية والتنموية، معرضة لضغوط أشد ولعزلة أو حصار أقسى، وربما لما هو أكثر من ذلك وصولاً إلى تفجر الصراعات المسلحة

الداخلية أو الحدودية أو الخارجية، ناهيك عن العدوان الإسرائيلى العسكرى المباشر بالنسبة إلى دول الطوق، بل والممتد إلى حيث يصل صاروخه وطائرته.

يستطيع المرء هنا أن يرسم صورة لما يمكن أن يحدث لمن تسنح لهم الظروف بالوصول إلى السلطة فى دولة التجزئة القطرية؛ لأن الوصول إلى السلطة وإن بدا للكثيرين، وفى أغلب الحالات هو المعضلة الكبرى إلا أنه فى الحقيقة يمثل المعضلة الصغرى مهما بدا طريقه طويلا وكان مستعصيا وعسيرًا، فالمعضلات الحقيقية الكبرى تبدأ فى الحقيقة بعد الوصول إلى السلطة لا قبلها، وذلك بالنسبة إلى من يحمل مشروعًا غير مشروع السلطة، أى لمن تكون السلطة بالنسبة إليه وسيلة وليست غاية، لأنها حين تصبح غاية بحد ذاتها ويصبح مشروع الإصلاح أو التغيير أو النهوض أو التحرير أسيرها فلا مشكل هنا، إذ يستوى عندئذٍ، عمليا، العدل والظلم، الحرية والقهر، الثوابت والتنازلات، السيادة والتبعية، العزة والخضوع، الشقيق والخارج، ويؤدى هذا الاستواء إلى الانحياز، عمليا وفى الغالب، إلى الظلم والقهر والتنازلات، والتبعية، والخضوع، والاستقواء بالخارج على الشقيق.

أما إذا كانت السلطة وسيلة، وإذا كان المشروع أو الهدف هو الإصلاح والنهوض أو الوحدة والعدل فعندئذ تبرز، خصوصًا فى الوضع العربى كل الإشكالات النابعة من حالة دولة التجزئة القطرية ومن حالة السيطرة العالمية الخارجية أى تبدأ المعضلات الحقيقية الكبرى.

٢ - إن الكثيرين لا يتأملون جيدًا فيما يتيح من إمكانات ذلك الوضع العالمى الإقليمى الذى يسمح للدولة أن تخرج من حدودها، أو تكون الحدود مفتوحة أمامها، كما لا يتأملون جيدًا فيما يولده من معوقات ومثبطات ذلك الوضع العالمى الإقليمى حين تكون الدولة غير آمنة ومحاصرة أو شبه محاصرة، أو لا يكون بمقدورها أن تخطو خطوة واحدة خارج حدودها، أو تتحرك بحرية على المستويين الإقليمى والدولى بل حين تكون حدودها مهددة، ووحدتها فى خطر، أن عدم إدراك أهمية هذه السمة بالنسبة إلى أية دولة، وإلى أى نظام، وأى مشروع يغفل عن عامل من أهم العوامل المقررة لمصير الوضع الداخلى سياسيا وأمنيا، كما لمصير تنميته ورفاهيته أو تخلفه وإفقاره.

لعل من المهم بالنسبة إلى الذين يتخذون الإسلام مرجعية ويقتدون بالتجربة الإسلامية الأولى ابتداءً من العهد الراشدى أن يدركوا أن وصولهم إلى السلطة وإقامتهم للدولة فى بلدهم سيجعلهم يطبقون مشروعهم وسط الحصار وليس عبر انفتاح الآفاق، أو إمكان فتحها، كما كان الحال فى التجربة الإسلامية الأولى، ومن ثم عليهم بعد أخذ هذا العامل بعين الاعتبار أن يعلموا أنهم يواجهون فى هذه المرحلة موازين قوى وأوضاعًا مادية واقعية تختلف نوعيا عن موازين القوى والأوضاع المادية والواقعية فى تجربة المسلمين الأوائل، الأمر الذى يتطلب أخذ كل ذلك بعين الاعتبار عند وضع السياسات والتوجهات المناسبة.

٣ ـ إذا كنت حين تتسلم السلطة فى دولة التجزئة ستجد نفسك، مثلا، غير قادر على التحكم بسعر رغيف الخبز، وبقوة عملتك، ناهيك عن التحكم بالسعر العالمى لما تصدر ولما تستورد الأمر الذى سيجعل وضعك الاقتصادى صعبًا دائمًا ويجعل الشعب بعد حين يجأر بالشكوى من الغلاء، ومن صعوبة الأوضاع الاقتصادية، وقد بدت آفاق الخلاص مسدودة، فسوف تتحول بالضرورة إلى القمع إذا ماتحول صراخ الجوع والغلاء إلى موجة احتجاجات وتظاهرات، وراح الكائدون لك، من الداخل والخارج يستغلونها للإطاحة بك.

٤ ـ وإذا كنت حين تتسلم السلطة فى دولة التجزئة ستواجه معارضة داخلية قوية سواء من القوى السياسية التى أطحت بها أو الطبقات الاجتماعية المتضررة، أو النخب التى تعارضك أيديولوجيا وحضاريا، إذا كانت هذه ستحظى بالدعم المعنوى والإعلامى وربما المادى من قبل دول إقليمية تراك بالضرورة شذوذًا أو خطرًا عليها، ومن قبل القوى الدولية الكبرى التى تحاصرك وترى فى مشروعك تناقضًا مع مصالحها، فإنها ستصبح أشد ساعدًا وأقوى فعلا وتأثيرًا، مما يدفعك إلى الإيغال فى الدفاع عن النظام وإطلاق الأجهزة لملاحقة المؤامرات فتغرق فى مصادرة الحريات وإهدار حقوق الإنسان ولا تعرف إلى أين ستمضى بك الأجهزة حين يطلق لها العنان، وبهذا تبتعد خطوات عن مشروعك إن لم تصبح فى تضاد وإياه.

٥ ـ وإذا كنت ستواجه تمردات عسكرية أو تدخلا خارجيا فستمضى فى الاستنزاف

الداخلى مما يزيد من مأزقك، وإن أفدت من ذلك أول الأمر بسبب عداء الشعب لكل عدوان خارجى لكن ذلك لا يخرجك من المأزق، ولا سيما إن كانت آفاق الانتصار أمامك غير مفتوحة، وربما كانت رياحها تهب فى غير مصلحتك بسبب الحصار كما بسبب تعاظم الدعم العسكرى والمادى والمعنوى للتمرد.

٦ ـ إذا كنت ستدخل فى تناقضات مع الأشقاء أكثرها موروث أو هو كامن منذ العهد السابق؛ لأن التناقضات الجيوسياسية تصحب العهود المختلفة، وإن بألوان مختلفة من حيث الشدة والحدة، فستجد نفسك فى صراعات لا نهاية لها لا سيما إذا كان ميزان القوى الدولى يمنع عليك تخطى حدودك خطوة واحدة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويبقيك فى الدفاع، وقد يسمح لغيرك أن يتدخلوا فى شئونك وربما إلى حد التدخل العسكرى، الأمر الذى قد يقودك حفاظًا على السلطة وقد أصبحت رأسك الآن مهددة إلى عقد تحالفات غير مبدئية أو إلى تقديم تنازلات للخارج استقواء به على الشقيق، وهذا كله من شأنه أن يبتعد بك عن مشروعك وثوابتك وحلمك الذى جئت من أجل تحقيقه، ولا تستغرب إن سمعت من داخل صفك من ينادى بمد اليد حتى لليد العبرية خروجًا من المأزق أو كيدًا للشقيق.

بكلمة، ستجد نفسك أسير القطرية لأن شرط المحافظة على السلطة فى حالة دولة التجزئة الحديثة وفى ظل موازين القوى الدولية القائمة هو أن تتحول إلى قطرى من «الدرجة الأولى» إن كنت عربيا أو إلى «قومى» ضيق الأفق إن كنت مسلمًا غير عربى، الأمر الذى يأكل من ثوابت الوحدة، والأمة الواحدة، والإمساك بالقضايا الكبرى، أى لا بد من أن تصغر إلى صغر حدود دولتك لا محالة، فتعلو عندك المصلحة الضيقة لسلطتك ودولتك على المصلحة العليا للأمة بالضرورة.

إن المنطق هنا بسيط ذلك أنك حين تتسلم السلطة فى دولة التجزئة ستكون غير قادر على تحويل مشروعك إلى مشروع للأمة بسبب موازين القوى العالمية والإقليمية، وحاجتك إلى الحفاظ على السلطة وبسبب التجزئة وآثارها المادية والسياسية والاقتصادية والمعنوية السائدة واقعيا فيما بين أجزاء الأمة دولاً ونخبًا، وإن نجت الجماهير البسيطة حتى الآن من ذلك إذ حافظت على الروح الوحدوية

عمومًا، الأمر الذى يحول مشروعك بالضرورة إلى مشروع قطرى ضيق وربما مساوم مع الخارج، وأنت الذى كنت تحلم بأن يكون مشروع الأمة؛ لأن الأصوات ستبدأ تعلو من حولك إن لم يكن من داخلك، وأنت تواجه الحصار «أين الأمة ؟ ويا..! وحدنا؟» فتأتى الإجابات لتزيد من قوة دولة التجزئة القطرية فى دفعك إلى الانحباس ضمن حدودها، ومراعاة الاستحقاقات الجيوسياسية والخارجية التى تقتضيها أى التفكير فى مصلحتك أولاً وقبل كل شيء، لأن الإطاحة بك من السلطة قد تتطاير معه الرءوس وتتناثر الأشلاء. وهو ما لا يمكن أن تقبل به فى أية حال من الأحوال.

إن هذه الصورة الصارخة أو «المكبرة»، تحمل توقعات لما يمكن أن يفعله العاملان الأساسيان المتحكمان فى الوضع الآن وهما عامل التجزئة والدولة القطرية (العامل الذاتى والداخلى)، وعامل ميزان القوى العالمى والدولة العبرية والنظام العالمى السائد «العامل الخارجى»، وذلك فى حالة وصولك إلى السلطة أو مشاركتك فيها، ولن يفلت من تأثيرهما أبدًا أى مشروع وأى قائد، وأى تيار.

لعل الأمثلة التى تعزز هذه الصورة أو التى أوحت بهذه الصورة متعددة تؤكدها تجارب كثيرة عروبية ووطنية ويسارية علمانية وإسلامية وقد امتدت ساحاتها على طول البلاد العربية والإسلامية، ابتداءً من تجربة محمد على الكبير حتى اليوم، وبالخصوص منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى التى رسمت بعدها خطوط التجزئة التى نعيشها الآن، ويؤكدها رصد اتجاه أغلب الدول القطرية نحو تعميق حالة التجزئة، وذلك من خلال تقطيع أوصال العلاقات البينية العربية ـ العربية، وتعزيز العلاقة مع المراكز الخارجية .

وخلاصة، يجب الأخذ فى الاعتبار ما يلى:

١ ـ التعمق فى فهم إشكالية التجزئة والدولة القطرية وإشكالية السيطرة الخارجية العالمية وتأثيرهما فى سلطة الدولة وفى كل مشروع إصلاحى ووحدوى ونهضوى.

٢ ـ ملاحظة خطورة أن يؤدى الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة فيها إلى ضرب أساسات المشروع الذى أريد من السلطة أن تكون وسيلة لتحقيقه.

٣ ـ التنبه الدائم من أن القطرية أصبحت تحت جلودنا جميعًا، ما ينبغى لنا أن نلعب لعبتها ونحن نغطى ذلك بتجاهل الإشارة إليها أو دراسة فعلها فينا، مع الإكثار من الحديث عن الوحدة والمشروع العام للأمة كلها. ولعل الوعى الصحيح لفعل التجزئة فينا وفى سياستنا يساعد على تصحيح العلاقات البينية العربية ـ العربية، والإسلامية ـ الإسلامية والسياسات عمومًا، وهذا ينطبق على الأفراد والجماعات والحركات كما على الأنظمة والدول.

٤ ـ إذا كانت المعطيات الراهنة الذاتية أو الداخلية (حالة التجزئة، والدولة القطرية)، والخارجية (الدولة العبرية والنظام العالمى السائد) غير ملائمة، فهذا لا يعنى أن هذه المعادلة غير قابلة للتفكيك مستقبلا، وذلك أولاً بسبب ما يمكن أن يحدث من تغييرات فى ميزان القوى العالمى الراهن وما يمكن أن ينشأ من تناقضات دولية وأوضاع قد تأتى مؤاتية للتغيير من خلال تخفيف ثقل العامل الخارجى الراهن، كما أن معادلة حالة التجزئة الحالية، ثانيًا، قابلة بدورها إلى التفكيك مستقبلا، وذلك بالتوافق وما يحدث من تفكيك للمعادلة الدولية الراهنة، وبمجاراة ما يمكن أن يحدث من اختراقات داخل هذه المعادلة يقوم بها هذا الجزء المؤهل أو ذاك. والأهم أن إدراك هذه المعطيات يعيد صياغة الوعى على أسس واقعية وعملية، ويساعد على تقدير دقيق للوضع فى كل مرحلة وعلى حسن إدارة الصراع، ويعطى للتعبئة ضد الوقوع بالقطرية الضيقة دفعا قويا بحيث لا يسمح لك بأن تتكلم على مشروع للأمة وتمارس كما تريد منك دولة التجزئة القطرية.

٥ ـ إذا كان المستقبل المنظور يفترض وضع البرامج على أساس ما تقدم ذكره من معطيات راهنة داخليا وخارجيا فإن بقاء محاولات الوصول إلى السلطة ومن مختلف الاتجاهات العاملة على التغيير ستظل قائمة لا محالة، ولا يستطيع أى تنظير، أو أية قوة أن تمنع ذلك. ولا يجوز اعتباره خطأ من حيث المبدأ، فهو أصل شرعى قطعًا، ومسلمة لدى أغلب الاتجاهات السياسية إن لم يكن كلها، كما أن ما تقدم يميز، فى الإطار العربى، بين بلد وآخر، وبين دولة وأخرى، من جهة حجم أو مستوى تأثير عاملى التجزئة والسيطرة الخارجية بالنسبة إليه أو إليها، بمعنى أن المراكز الكبرى داخل هذه التجزئة تمتلك إمكانات أفضل فى السباحة

ضد تيار هذين العاملين المؤثرين سلبيا على مشاريع التغيير والإصلاح والنهوض، من الدول الصغرى أو الأصغر.

٦ - إن من الدروس التى يجب أن تستخلص من هذه المعادلة الصعبة ذلك الدرس القائل إن التصدى للإشكالات الكبرى، التى تواجه الإصلاح والنهضة والتغيير، يتطلب تشكيل أوسع الجبهات الداخلية على مستوى القطر وأوسع تضامن على مستوى الأمة لكى يكون بالإمكان توزيع ذلك الحمل الثقيل، والتخفف من الآثار السلبية القائمة والآتية. أما أن يحاول اتجاه ما أن يحمل العبء وحده، ويستأثر بالسلطة وحده، ويعمل على إقصاء غيره من المشاركة، ويرفض التعددية، ويُضيّق على الحريات السياسية ويوسع الصراعات الجانبية العربية - العربية، فسيؤدى إلى مفاقمة المشاكل، وإلى عزلة النظام، وربما إلى ما لا تحمد عقباه، الأمر الذى يسهل حصاره والتضييق عليه، والتآمر ضده من قبل الأشقاء والخارج، وهذا يقوده إلى أن يشتد فى الدفاع عن نظامه فيبعد أكثر فأكثر عن المشروع الأصلى الذى سوغ تسلمه للسلطة.

بكلمة، إذا كانت الظروف غير ملائمة فلتتحمل أوسع القوى الاجتماعية والسياسية المسئولية وهذا لا يكون إلا من خلال عدم الاستئثار بالسلطة، وعدم الخوف من فقدانها، بل الاستعداد لفقدانها. هذا ويمكن القول إن التعمق فى فهم المعادلة الخاصة بالتجزئة والسيطرة العالمية يتطلب من أجل الوصول إلى أفضل الخيارات فى المعالجة أن يصار إلى التحرر من أسر السلطة، وامتلاك الاستعداد الصادق للتخلى عنها جزئيا أو كليا، طبعا يبدو هذا الطرح خياليا وخطرا بالنسبة إلى من يعطى الأولوية للسلطة ويجعلها غاية. إما بالنسبة إلى من يكون مصممًا على اعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف فليس بالكلام الخيالى، أو الخطر، بل هو الكلام الضرورى والصحيح والواقعى. وبالمناسبة إن هذا الموقف من السلطة لا يحرس الدين والمبادئ فحسب وإنما قد يكون أيضًا شرطًا لإنجاح التعددية والتوسع بالمشاركة والتداور على السلطة والاحتكام لصناديق الاقتراع وتكريس الحريات السياسية وصيانة كرامة الإنسان وحقوقه.

إن أخطر ما تتسم به السلطة هو أن من يجلس على كرسيها، فى الغالب، يجد

نفسه أسيرًا لها، منقادًا وراء المحافظة عليها، أى وراء متطلباتها، فهو إن لم يرتفع فوقها، ويزهد بها، ويستعد، مهما كانت النتائج، أن يتخلى عنها فلن يستطيع أن يمسك بالمبادئ والثوابت أبدًا، ولن يستطيع أن يحلحل فى المعادلة الصعبة (معادلة عامل التجزئة والعامل الخارجى) أبدًا، ولن يستطيع أبدًا أن يهتدى إلى أفضل الخيارات فى حل تلك المعادلة الصعبة. إنه إذا ذهب وأمامه خيار واحد هو السلطة والبقاء فيها فهو بالضرورة أسير سلطة دولة التجزئة القطرية عربيا أو القومية إسلاميا، ومن ثم أسير العالم الخارجى كذلك أو ضحيتهما معًا فى آن واحد.

إن خيار إشراك أوسع القوى فى السلطة ضمن المعطيات الداخلية والخارجية الراهنة هو الخيار الأفضل، ولاسيما بالنسبة إلى الحركات الإسلامية حتى لو كان بمقدورها الاستفراد بالسلطة، وهو الخيار الأفضل سواء أكانت الحركة المعنية قوية أم ضعيفة، وسواء أكانت بيدها السلطة أم كانت بيد قوة أخرى.

٧ـ أما على مستوى الدول العربية فيما بينها، كما على مستوى الدول الإسلامية عمومًا فإن اتباع خط عدم التدخل فى الشئون الداخلية ومراعاة معادلة الأحجام والأدوار ومختلف الخصوصيات، وبالاتجاهين، تحت شعار التعاون والتضامن وإغلاق الباب أمام طغيان المصلحة الضيقة القطرية، وذلك إلى جانب برنامج طويل الأمد لتطوير العلاقات البينية العربية ـ العربية، والإسلامية ـ الإسلامية، اقتصاديا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وإعلاميا واتصاليا، فهذا وذاك يشكلان مداخل للتخفيف من الآثار السلبية والظروف غير المؤاتية الناجمة عن معادلة دولة التجزئة القطرية والسيطرة العالمية. أما من جهة أخرى فيجب أن يلحظ أن هذه السياسات المخففة جدا متناقضة وطبيعة دولة التجزئة القطرية ومضادة لاتجاه المعادلة الخارجية الساعية إلى تكريس التجزئة وتأجيج التناقضات والخلافات وقطع العلاقات البينية المذكورة إلى أبعد حد ممكن.

وبعد، فإذا كان خيار السعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها هدفًا، لا محالة، للكثيرين فإن هنالك خيارًا آخر يمكن أن يأخذ به البعض، إزاء معالجة موضوع السلطة أو النظام فى إطار دولة التجزئة القطرية والمعادلة العالمية القائمة دون أن يعنى ذلك التضاد مع الخيارات الأخرى أو اعتباره بديلا لها، بما فى ذلك

خيارات الذين يسعون إلى السلطة باعتبارها وسيلة للتغيير، أو ضرورة، أو واجبًا شرعيا، دون أن يعطوا كبير اهتمام للآثار التى تتركها حالة دولة التجزئة القطرية والمعادلة الدولية على مشروعهم فى حالة الوصول إلى السلطة، ولو عن طريق صناديق الاقتراع ويظنون أنهم سيكونون نموذجًا مختلفًا، ويحسبون أن الرياح ستكون مؤاتية، أو أنهم قادرون على تغيير اتجاهها كما يشتهون.

فهذا الخيار المعنى من بين الخيارات الأخرى ربما انطبقت عليه الآيتان الكريمتان: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: ١٢٢) و﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا ﴾ (النساء: ٧١).

إن الخيار المعنى الذى يمكن التفكير فيه من خلال تأمل مدقق فى معادلة دول التجزئة القطرية والمعادلة الدولية هو إطلاق أو تشجيع تيارات شعبية مشكلة من عدة اتجاهات سياسية واجتماعية وثقافية تمثلها نخب من العلماء والمفكرين والمثقفين والنقابيين والقادة الاجتماعيين والسياسيين لا تضع فى برامجها مطلقًا مشكلة الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة الجزئية فيها، إنما تأخذ موقفًا حازمًا فى الالتزام بلعب دور القوة الشعبية الضاغطة لدعم ما يمكن اعتباره سياسات أو توجهات سليمة أو إيجابية، وفى المقابل، مقاومة ما يمكن اعتباره سياسات أو توجهات خاطئة أو سلبية فى السلطة أو خارجها فى المجتمع، كذلك التصدى الشعبى للتحديات الخارجية. فيكون الهدف هو المحافظة على الثوابت والمبادئ والمشروع الأساسى وتقوية المجتمع وزيادة فاعلية الدور الشعبى والنقابى والجمعياتى والرأى العام عمومًا، وربما كان من المهم أن يحسم ذلك التيار أو تلك التيارات مسألة الإصرار المبدئى على بقائه أو بقائها خارج السلطة حتى لو جاءت على طبق من ذهب أو أمكن الوصول إليها من خلال صناديق الاقتراع.

تجب الإشارة هنا إلى أن بناء علماء ونخب وقيادات وكوادر تترفع عن مغريات السلطة ولا تخشى ضغوطها، وتقبل العيش فى تقشف وشدة حتى السجن والنفى وأكثر، يشكل ضرورة للقيام بفرض الكفاية هذا؛ لأنه أحد أوجه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حيث يدفع من يمارسه ثمنا غاليا، قد أثبت التاريخ أن أمتنا ولادة بمثل هؤلاء.

وطبعًا هذا لا يعنى أن ثمة موقفًا مبدئيا أو شرعيا أو سياسيا ضد من يسعى إلى السلطة أو الاشتراك فى السلطة، أو إزاء الموضوع من حيث أتى، لكنه التزام تتخذه على نفسها تلك الفئة أو الفئات القادرة عليه، فتمارس من خلاله موقفا نقديا إيجابيا فعالا من السلطة، وذلك على التحديد، بسبب ضرورتها وقيامها بواجب كفاية، وخطورة الدور الذى يمكن أن تلعبه فى مختلف المستويات والمجالات، لكن دون التوسط فى السلطة، والاضطرار للوقوع ،بالضرورة، فى براثن دولة التجزئة القطرية والدخول فى لعبتها وحمل أمراضها فى العلاقة بالشعب، والثوابت والعلاقة بالأشقاء والمعادلة الدولية، وأن هذا كله، كما لحظنا سابقًا، أمر حتمى، بغض النظر عن الأفراد أو الاتجاهات العقدية والفكرية والسياسية التى يحملونها، فمعادلة السلطة هنا تقتضى أن يجد ممتطيها، أراد أو لم يرد، أدرك أو لم يدرك، نفسه فى أسر دولة التجزئة ليلعب لعبتها حتى النهاية إذا كان يريد أن يحافظ على نفسه فيها، ومن ثم سيكون ذلك بالضرورة فى الظروف العالمية والإقليمية الراهنة على حساب المبادئ والثوابت والبرنامج الأساس.

فالمطلوب أن تنفر طائفة من الأمة مبتعدة عن السلطة، لا عن رفض مبدئى، أو عن زهد مقصود لذاته، ولا عن قول بعدم ضرورتها أو شرعيتها، ولا عن خوف من قمع أو اضطهاد، أو تجنب لصدام، وإنما هو وقوف فى موقع، بعيد عن زحمة البحث عن السلطة، لكنه معنى بها أشد ما تكون العناية، وذلك بمعنى الوقوف النقدى الإيجابى منها لما تعنيه من تأثير على حياة الناس ومصالح الأمة والمبادئ والثوابت فالسلطة أخطر ما يؤثر فى حياة الناس ومصالح الأمة وفى الدين والمبادئ والثوابت وهو ما يقتضى أن تنشأ تيارات وقوى واتجاهات سياسية خارجها ترقبها وتنقدها وتسددها، فلا تخشى بطشها، ولا تشتهى عرشها، فتدافع عن وحدة الأمة ضد القطرية اتجاهًا وتوجهًا، فتعلى شأن كل خطوة باتجاه التضامن والتنسيق والتكامل والسوق المشتركة والاتحاد، وترذل كل خطوة باتجاه التباعد والتنازع وقطع العلاقات البينية عن قوت الناس ومصالحهم وأمنهم وحرياتهم السياسية من تغوُّل الدولة وتقف فى وجه التدخلات الخارجية وتدافع عن الدين والأرض والهوية والحقوق والثوابت والمصالح العليا وترفض الاستبداد والفساد وموالاة الأعداء.

لا بد من أن تكون هنالك أصوات تمثل ضمير الأمة، وتجهر بالحق لكى تكون كذلك يجب أن تعلو على إغراء السلطة، أو أى إغراء آخر، وأن تعلو فوق التهديد مهما كلفها ذلك من تضحيات وبهذا يتوازن الوضع وتلبى فروض الكفايات، أو على الأقل تكون هنالك مضادات حيوية وقوى حية مبدئية مضادة للتجزئة واتجاهاتها المخربة، وللخارج وأطماعه المدمرة.

إن وجود تلك التيارات يمثل ضرورة حتى فى ظروف إقامة دولة إسلامية، أو فى ظروف مشاركة إسلاميين فى السلطة كذلك؛ لأنها تهدف إلى تقوية حراسة الدين والحفاظ على الشرع وتأكيد العدل ورفع التغول وتقوية دور الناس والمجتمع وفعاليتهما، كما إلى حماية الاستقلال والدفاع باتجاه الوحدة وكرامة الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية.

وأخيرا إن الحاجة إلى هذا التيار أو هذه التيارات لا تجد سندًا لها من التحليل الدقيق لحالة دولة التجزئة القطرية والسيطرة العالمية فحسب وإنما أيضًا يمكن اعتبارها امتدادًا لنهج كبار علماء الأمة حتى فى ظل دولة الخلافة الإسلامية إذ كانوا يرفضون المشاركة فى السلطة أو قبول مرتبة القاضى الأول فكانوا بهذا نقطة التوازن بين المجتمع وتغول الدولة عليه، كذلك بين الحفاظ على الشرع و ما يمكن أن ترتكبه السلطة من مظالم أو انحرافات، كذلك الحفاظ على ثوابت الأمة حين تتعرض لغزو خارجى أو سيطرة خارجية ولا سيما حين يُظهر الحاكم عجزًا أو ترددًا أو تقاعسًا إزاءها، أو تعم مظالم لا تطاق.

وأخيرًا لعل فتح حوار واسع على مستوى كل بلد وعلى مستوى عام حول التجزئة والدولة القطرية فى بلادنا والوضعين الإقليمى والعالمى أصبح ضرورة لما يعنيه ذلك بالنسبة إلى معالجة مختلف القضايا والإشكالات من الاستقلال والعدالة الاجتماعية إلى تحرير فلسطين والوحدة وإلى التنمية والتضامن والانقسامات الداخلية، وقضايا الأقليات، إلى المشاركة والتعددية إلى حق الانتخاب والتداول على السلطة، والجبهات المتحدة إلى حرية الرأى وحرية الصحافة والحريات السياسية وكرامة الإنسان وحقوقه أو بعبارة أشمل مجموعة المعوقات والإشكالات التى تواجه التغيير والإصلاح والنهضة، والتى تعنى القوى الإسلامية بخاصة، وكل القوى الحية فى الأمة بعامة.

لقد آن الأوان أن ننتهى من التبسيط فى فهم واقع الأمة وتحديد الخلل، وذلك حين نتصور فنرى المشكل فى أن الحل هو فى تصحيح الوعى أو الفكر أو الثقافة أو التربية الأخلاقية أو فى تغيير النظام أو فى العقل والبنى الاجتماعية التقليدية، دون تأسيس كل ذلك على فهم معمق لإشكال التجزئة والدولة القطرية وإشكال السيطرة الخارجية أى دون إدراك الطبيعة الواقعية المادية لهذين الإشكالين وتداعياتهما على كل الإشكالات الأخرى بما فى ذلك تلك المتعلقة بالوعى، أو الفكر أو الثقافة أو التربية الأخلاقية، أو بناء الإنسان، والوضع الداخلى أو تغيير النظام، وإذا كان الوصول إلى ذلك الفهم المعمق هو عملية وعى، بدوره، إلا أنه لا يرقى إلى أكثر من أن يكون خطوة على طريق طويل ميدان الصراع فيه يتخطى الصراع فى مجال الوعى، بالرغم من الأهمية العالية والحاجة القصوى للوعى الصحيح، فى مواجهة المعضلات التى تتعداه بسبب طبيعتها المادية الواقعية.

ملحق ١

وحدة المنطقة قبل الإسلام

مركز التوسط بين قارات العالم القديم

شكلت المنطقة التي تشمل شبه الجزيرة العربية، والعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ومصر، والسودان، والصومال، وأرتيريا، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، مركزًا متوسطًا فيما بين القارات الثلاث التي كونت العالم القديم، وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا.

لقد كان من المحال في العهود القديمة الوصول من أوروبا إلى إفريقيا، وإلى الهند والصين وبلدان جنوبي شرقي آسيا، وبالعكس، دون المرور الحتمي عبر هذه المنطقة، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى بعض بلدان آسيا فيما بينها، إن هذا الواقع جعل هذه المنطقة العقدة المركزية للتجارة العالمية، مما جعلها العقدة المركزية لأية إمبراطورية من الإمبراطوريات والحضارات القديمة، «عدا بعض الإمبراطوريات والحضارات في الشرق الأقصى».

تقع بعض أطراف هذه المنطقة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل بينها وبين أوروبا، ولا مفر من نزول الأوروبيين إلى شواطئها في طريقهم إلى إفريقيا أو إلى الشرق الأقصى.

تتصل هذه المنطقة بأوروبا برا عن طريق آسيا الصغرى، وتتصل من خلال ذلك الطريق بعدد من البلدان الآسيوية كأرمينيا وروسيا، أما الطريق البحري الذي يوصلها بأوروبا فهو البحر الأبيض المتوسط، وإن هذين الطريقين هما المعبران من أوروبا إلى إفريقيا أو إلى عدد كبير من بلدان آسيا وبالعكس.

وتتصل هذه المنطقة بعدد هام من البلدان الآسيوية التي تأتيها عبر إيران أو بلاد الأكراد، ومنها إلى إفريقيا والبحر المتوسط، أي الطريق البري الآتي من أفغانستان والهند والصين وروسيا وغيرها إلى إفريقيا والبحر المتوسط.

وتتصل بحرًا عبر المحيط الهندي ببلاد الهند والصين وجنوبي شرقي آسيا، وتتصل بإفريقيا عبر اليمن ومصر والصومال وأرتيريا، فضلا عن اتصالها الهام

عبر المغرب الأقصى وموريتانيا نزولاً مع شاطئ الأطلسى أو بمحاذاة الصحراء الكبرى.

إن تماس هذه المنطقة مع ذلك العدد الهام من بلدان العالم القديم، ومن ثم توسطها فى الاتصال فيما بين تلك البلدان مع بعضها، أديا إلى شق طرق المواصلات لتحقيق هذا الاتصال، فكانت تلك طرق التجارة الدولية، كما كانت معابر الجيوش للسيطرة على تلك الطرقات وتكوين الإمبراطوريات والحضارات.

أهم طرق التجارة الدولية

ثمة عدد من الطرق التي عبرتها قوافل التجار برا وبحرًا فيما بين بلدان العالم القديم وقاراته، وكانت جميعها تمر بتلك المنطقة التى أصبحت تعرف فيما بعد بالبلاد العربية.

كان الاتصال مع بلاد الهند والصين وجنوبى شرقى آسيا يتم بحرًا عبر المحيط الهندى حيث تقلع السفن أو تحط على شواطئ جنوبى الجزيرة العربية، الأمر الذى جعل من اليمن وعمان الحلقة المركزية فى الاتصال بين تلك البلاد وذلك العدد الضخم من بلدان آسيا وأوروبا وإفريقيا، ونشأ عن ذلك طريق عظيم عبر البحر الأحمر إلى مصر، كما نشأ عنه طريقان أساسيان بريان أحدهما يسير من باب المندب فى محاذاة البحر الأحمر غربى الجزيرة العربية، والآخر إلى مأرب فالشاطئ الشرقى فمكة فتيماء، ثم يتفرع إلى العراق فإيران فالبلدان المتصلة بها، ويمكن أن يتفرع شمالاً عبر الموصل فشمالى سوريا إلى آسيا الصغرى فالبلدان المتصلة بها، أما تفرعه عن تيماء إلى بلاد الشام فيمكن أن يواصل شمالاً إلى آسيا الصغرى، ويستطيع أن يأخذ طريقه إلى البحر المتوسط عبر شواطئ سوريا أو لبنان أو فلسطين، كما يقدر أن يتفرع إلى البقاع ففلسطين فشبه جزيرة سيناء، أو إلى فلسطين أو شرقى الأردن فشبه جزيرة سيناء، مما جعل لفلسطين أهمية تاريخية كبيرة، ثم من سيناء إلى وادى النيل حيث عقدة الاتصال مع شمالى إفريقيا برا حتى المغرب الأقصى، أو بحرًا إلى الشواطئ الأوروبية أو إلى إسبانيا عبر شواطئ بلدان المغرب الكبير، كما يمكن أن يتفرع من مصر إلى بلاد النوبة فالسودان فبلاد فوط «الصومال وأرتيريا».

أما الطريق البحرى فكان يدخل شواطئ اليمن عبر باب المندب ليمخر عباب البحر الأحمر حتى يصل منطقة متوسطة على الشاطئ المصرى عند وادى الحمامات، حيث شق الفراعنة قناة تصل البحر الأحمر بالنيل، ومن هناك تتفرع الطرقات كما رأينا أعلاه بالنسبة إلى الطريق البرى حين يصل إلى مصر.

إن جنوبى الجزيرة العربية عند باب المندب يبعد خمسة عشر ميلا فقط عن شاطئ القرن الإفريقى، حيث الصومال وأرتيريا الآن، ومن هناك إلى بلاد الحبشة فزنجبار وأواسط إفريقيا، إن هذا الخط التجارى كان ينتهى أيضا عند اليمن ليواصل طريقه إما إلى الشرق الأقصى، وإما يعبر أحد الطريقين العظيمين المذكورين أعلاه إلى بر الشام والعراق أو مصر.

عرفت التجارة الدولية الآتية من البحر المتوسط أو من آسيا الصغرى أو إيران أو من إفريقيا عددًا من الطرق عبر المنطقة المذكورة، ولكن كل تلك الطرق كان يجب أن تمر من جنوبى الجزيرة العربية إلى بلدان شرقى آسيا، فقد سجل التاريخ على خرائطه عددًا من الطرق الدولية وتفرعاتها، ولكنها كانت كلها تمر عبر أجزاء أساسية من المنطقة التى أصبحت الوطن العربى، كما كانت كل واحدة منها تستطيع تجنب بعض بلدان تلك المنطقة إلا أنها جميعًا لم تستطع أن تتجنب الجزيرة العربية، سواء أكان ذلك برا أم بحرا، وبقى الحال على هذا المنوال منذ أقدم عهد فى التاريخ الحضارى للإنسان حتى اكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر.

أهمية التجارة الدولية

ثمة أضواء ضعيفة سلطت على أهمية التجارة الدولية فى العالم القديم، ولم يأخذ هذا الجانب مكانه فى تاريخ الاقتصاد السياسى العالمى.

لقد ركزت الأضواء على أهمية التجارة الدولية بعد اكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح، وأبرز أثرها الهام على توسيع الأسواق، وتراكم الثروة، وتطوير وسائل الإنتاج، ومن ثم الانتقال بأوروبا إلى عصر النهضة فعصر الثورة

البرجوازية، ولكن أهمية حل معضلات الاتصال الدولى، والتجارة الدولية، وأثرهما، على جماع التطور الإنسانى قبل القرن الخامس عشر، فلم يحز على الاهتمام الكافى، بل لم تحدد أهميته فى نطاق تطور الاقتصاد السياسى للعالم.

قامت التجارة الدولية، منذ القدم، بدور الرابط فيما بين مختلف البلدان والقارات، ومن ثم لعبت دورا أساسيا فى توسيع الأسواق، وتحقيق تراكم الثروة على نطاق عالمى، الأمر الذى كان له أثره الحيوى على تطوير أدوات الإنتاج، والمعرفة الإنتاجية، وساعد على تقدم علوم الجغرافية، والفلك، والرياضيات، والكتابة، والملاحة، وصناعة السفن.

لا يصعب أن نتصور حال أية حضارة من الحضارات لو اقتصر تراكم الثروة فيها على إنتاجها المحلى، أو على ما تغتصبه من خلال غزواتها وحروبها، ولهذا يمكن القول إن الإنسانية كانت ستظل لآلاف السنين فى حالة من البدائية لو لم تحل معضلة التواصل المنظم فيما بين البلدان والقارات فى العالم القديم، ومن ثم لو لم تجر المبادلات التجارية على نطاق عالمى.

أدى حل معضلات التنقل بين القارات والبلدان برا وبحرا إلى حركة دائبة للتجارة العالمية، فأصبحت القوافل البرية، والسفن البحرية التجارية، تقطع آلاف الأميال برا وبحرا، جيئة وذهابا، وهى تحمل أرقى صنوف البضائع والمنتجات، إلى جانب المعرفة العلمية والخبرات الإنتاجية، فكانت تحمل تلك السفن والقوافل من الهند طيوبًا وتوابل وأنسجة وبخورًا وعاجًا، ومن إفريقيا الذهب السودانى ومعه العاج والقرود والعبيد وجلود الفهود، ومن إسبانيا وما حولها الفضة والنحاس والقصدير، ومن بعض مناطق أوروبا معادن ومنتجات زراعية، هذا فضلا عما تنتجه مختلف البلدان من نفائس ومصنوعات، وبهذا كان جنوب شبه الجزيرة العربية نقطة تتجمع فيها ما تحمله السفن من بلاد الشرق والغرب، وما تحط به القوافل من إفريقيا، ناهيك عن ذهب شبه الجزيرة ولبان ظفار وحضرموت، فكانت القوافل تندفع من هناك عبر العدد الكبير من البلدان حتى يصل بعضها أقصى المغرب العربى، ليعود قافلا بما تتاجر به إسبانيا والبرتغال والجزر المحيطة، أو ما يرد المغرب الأقصى من تجارة إفريقيا ذهبا سودانيا وعاجا ورقيقا، أو ما تصدره

أوروبا المتوسطية، لتعود الرحلة محملة إلى بلاد الهند والصين وجنوبى شرقى آسيا.

وهكذا تطورت الحضارات، وراح المترفون فيها، يحصلون من كل أنحاء العالم على ما يطمعون به، ويندفعون إليه، من بضائع وثروات ونفائس.

ولم يكن الأمر بأقل من ذلك فيما يتعلق بالتواصل الفكرى والفلسفى والعلمى، ولعل أحد هذه الأدلة ذلك الدور الذى لعبه الفينيقيون فى نقل الإنجازات الفكرية والفلسفية العلمية المصرية والبابلية والأشورية إلى بلاد الإغريق، فكان ذلك أساسًا قامت عليه حضارة الإغريق ومنجزاتها الفكرية والفلسفية والعلمية والفنية.

لقد حدث كل التطور العالمى فى ظل هذا التواصل الدولى، ويكفى أن نلاحظ أن البلدان التى كانت لا تعرف قوافل التجار جيئة وذهابًا، كانت تتدهور اقتصاديا، كما كانت البلدان التى تمر بها تلك القوافل، أو يحدث فيها تطور يفتح طريق القوافل التجارية إليها، تزدهر اقتصاديا وحضاريا، فيكون ذلك حافزًا، أو شرطًا، لتطور جديد فى أدوات الإنتاج، والخبرة الإنتاجية، والمعرفة العلمية، وسائر مناحى الحياة.

أهمية العرب فى التاريخ قبل الإسلام

هنالك مجالان أسهم العرب فى تطويرهما منذ فجر التاريخ، واستمر إسهامهم فيهما إلى آلاف السنين، وهما حل معضلات الملاحة فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وذلك بامتلاكهم معرفة قيادة السفن فى مواجهة حالات تقلب الرياح الموسمية، ولولا ذلك لما فتح هذا الطريق الدولى العظيم، ولهذا لا عجب إن بقيت هذه الملاحة حكرًا فى يد عرب جنوبى شبه الجزيرة لمدى آلاف السنين حتى أواخر عهد البطالسة وأوائل السيطرة الرومانية على مصر، حينما بدأ الرومان لأول مرة مع القرن الأول للميلاد، يشاركون العرب فى الملاحة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندى، أما الإسهام الآخر فهو امتلاك الجمل وتدجينه كأعظم وساطة نقل برى عرفها التاريخ القديم، إنها وساطة النقل التى لا توازيها فى الأهمية إلا السفن فى البحر، فهذا الجمل العجيب الذى يعيِّر الغرب العرب به لعب فى تاريخ تطور البشرية

دورا استثنائيا، فقد حمل على ظهره قسطًا عظيمًا من التجارة العالمية لآلاف السنين، لأنه ما كان من الممكن أن تسير قوافل التجار عبر الصحارى الشاسعة من دونه، لقد تحلى بصفات سمحت له وحده، أن يكون سيد النقل البرى، خصوصًا فى الصحارى؛ لأن الجمل يحتمل العطش ما بين عشرين إلى ثلاثين يومًا، ويأكل ما وجد فى طريقه من أعشاب وأغصان وأشواك، ويعيش ما بين الثلاثين والأربعين سنة، ويرفع على ظهره من الحمولة ما يزيد على المائة والخمسين رطلا، ويقطع فى اليوم حوالى الثلاثين ميلا، ومن هنا يمكن القول إن امتلاك العرب للجمل وسكناهم أرض شبه الجزيرة العربية، وبادية الشام، وشبه جزيرة سيناء، جعل منهم واسطة العقد فى التجارة الدولية فيما بين قارات العالم القديم وبلدانه، ولا مبالغة فى القول إنه ما كان من الممكن أن تكون هنالك تجارة دولية على نطاق العالم القديم لولا العرب أصحاب الطريقين التجاريين العظيمين فى التاريخ، أى أصحاب النقل البحرى عبر البحر الأحمر والمحيط الهندى، وأصحاب النقل البرى من جنوبى الجزيرة العربية حتى مصر أو شواطئ المتوسط أو الأناضول أو طهران.

هذا ناهيك عن دور بقية سكان المنطقة فى طرق التجارة فى البحر المتوسط وشمالى إفريقيا وسائر الطرق البرية.

الحضارات العالمية وطرق التجارة

منذ بداية التاريخ الحضارى للإنسان كان على كل دولة تتقدم لتحتل مركزًا عالميا، وتبنى إمبراطورية كبيرة، أن تضع يدها على هذه العقدة المركزية، أو على الأقل تمسك بالطرق الرئيسية للتجارة الدولية، فتمنع خصومها من الوصول إليها، وتحارب من أجل استتباب الأمن فيها، وتحول دون أى قطع محلى، أو خارجى لانتظام سير القوافل التجارية، إن هذه السمة كانت مشتركة فيما بين جميع الإمبراطوريات القديمة سواء أكانت تلك التى نبعت من أرض هذه المنطقة، التى أصبحت البلاد العربية، فى إحدى أقطارها الرئيسة كمصر والعراق وبلاد الشام والجزيرة العربية والمغرب الكبير، أم تلك الوافدة من خارجها كالفرس واليونان والرومان، لقد لمست هذه المنطقة لمس اليد نهوض كل الإمبراطوريات القديمة

وسقوطها، فقد كان نفوذ الدول فيها، أو عدمه، هو المؤشر إلى مكانتها العالمية أو تدهور تلك المكانة.

المسألة الأساسية التى اتسمت بها هذه المنطقة هى وحدتها التاريخية، وقد تكونت هذه الوحدة من موقعها كعقدة مركزية للتجارة الدولية، وهذا ولد تاريخًا مشتركًا موحدًا لأقطارها امتد على مدى آلاف السنين، وقد حرصت الإمبراطوريات القديمة جميعًا على وحدة المنطقة، وبسط سلطتها العليا عليها من أجل تأمين سير طرق التجارة الدولية.

يمكن أن نصنف تلك الإمبراطوريات التى حكمت هذه المنطقة كلها أو معظمها إلى ثلاثة أقسام: فهناك الإمبراطوريات القديمة التى نشأت محليا فى وادى النيل أو فيما بين النهرين أو فى وادى العاصى، وهنالك الإمبراطوريات الأربع وهى الفرس واليونان والرومان والرومان البيزنطيون، وهنالك الممالك المحلية الأقل شأنًا، ولكنها صنعت حضارات، ومدت سيطرتها على مناطق شاسعة نسبيا تحت كنف إحدى الإمبراطوريات الأكبر، واستطاع بعضها أن يستقل عندما تضطرب الإمبراطورية الأكبر، لفترات، مثل سبأ وحمير وحضرموت وتدمر والأنباط والحيرة والغساسنة والفينيقيين «أحد فروع الكنعانيين» والكنعانيين .

قامت الحضارات والإمبراطوريات الكبرى النابعة من بعض أقطار المنطقة على ضفاف الأنهار، حيث سمح لها ذلك بنشوء دول مركزية قوية، فأتاح لها هذا بدوره أن تمتلك القدرة على بسط هيمنتها فوق أغلب أقطار المنطقة، مما جعلها حين سيطرت على هذه العقدة المركزية للتجارة الدولية، تصبح أول دول كبرى عرفها التاريخ، فكان منها:

(أ) إمبراطوريات ما بين النهرين

١ـ المملكة الأكدية البابلية وعاصمتها مدينة مارى ٢٣٧١ـ٢٢٣٠ ق.م وشملت العراق وبلاد الشام وعربستان والخليج العربى ولها آثار فى البحر المتوسط حتى كريت..

٢ ـ مملكة بابل ١٨٩٤ـ١٥٩٥ ق. م وامتد سلطانها إلى بلاد الشام فشبه جزيرة سيناء، فضلا عن الخليج وجنوبى الجزيرة العربية.

٣ ـ الدولية الآشورية: ١٥٩٥ ـ ٦١٢ ق. م أما الفترة الأهم فى تاريخها فهى ٩١١ ـ ٦١٢ ق. م امتد سلطانها من شمالى العراق إلى كل بلاد ما بين النهرين، إلى شمالى سوريا وسائر بلاد الشام، إلى سيناء، إلى مصر، إلى إسبانيا، والمغرب الكبير، فضلا عن جنوبى الجزيرة العربية وأجزاء من شمالها.

(ب) إمبراطوريات مصر القديمة

١ ـ يسبق تاريخها الألف الرابع قبل الميلاد، ولكن أهم فترة كانت بين ٢٩٠٠ ـ ٢٣٠٠ ق.م، ففى سنة ٢٧٤٣ ق. م كانت مملكة فرعون تضم سيناء، وبلاد الشام، والنوبة، وبلاد فوط «الصومال وأرتيريا»، ويقال إن المصريين كانوا يعتبرون أن اليمن هي من بلاد فوط أيضا.

٢ ـ الهكسوس جاءوا من آسيا، وحكموا مصر واستوطنوا فيها من ٢٣٠٠ ق.م ولكنهم طردوا من مصر العليا فى ١٨٠٠ ق. م وبقوا يحكمون مصر السفلى «الدلتا» حتى ١٥٨٠ ق.م وكانت معركتهم الأخيرة مع المصريين على أرض فلسطين، وهكذا انتهى حكم الهكسوس الذى شمل المنطقة من آسيا الصغرى حتى مصر.

٣ ـ وجاء المصريون البطالسة وشمل سلطانهم معظم المناطق المذكورة أعلاه حتى قضى الرومان على دولتهم، وجعلوا مصر ولاية تابعة لروما فى ٣٠ ق. م.

إن كل هذه الإمبراطوريات كانت تمتد إلى سيناء وبلاد الشام وامتد بعضها إلى العراق، وإلى جنوبى الجزيرة، فضلا عن السودان والصومال وأرتيريا وشمالى إفريقيا حتى المغرب، بعضها وصل بلاد المغرب الكبير من خلال نفوذه على الفينيقيين وكانت السيادة على البحر الأحمر والمتوسط شرطًا من شروط الإمبراطورية العالمية.

ينبغى لنا أن نلاحظ أن الحضارات العملاقة النابعة من المنطقة قامت على ضفاف الأنهار، ولكنها ما أن تتحول إلى إمبراطورية حتى تصبح سيدة التجارة

الدولية، ولهذا كان هنالك دافع مستمر لتوحيد المنطقة كشرط ضرورى لتأمين سير طرق التجارة الدولية، وهذا ما كان يحولها من مجرد حضارات نهرية إلى إمبراطورية تمسك بعقدة التجارة الدولية. فهاهنا يمكن أن تجنى الثروات الطائلة، وتتمتع بأهم المنتجات العالمية من كل البلدان والقارات.

(جـ) حضارات الفرس واليونان والرومان

ثم كانت هنالك الحضارات الوافدة من خارج المنطقة باستثناء حضارة الفرس التي تقع جارة شقيقة للمنطقة المذكورة، وهنا أيضا وجدنا تلك الإمبراطوريات تعمل على توحيد المنطقة وتأمين الطرق التجارية فيها.

لقد استولى الفرس على المنطقة المذكورة ما بين ٥٣٨ـ ٣٣٢ ق. م وقد وصلوا إلى مصر أكثر من مرة، ولم يكن يحول دونهم والتوسع إلى بقية أطراف المنطقة غير حد السيف أى ميزان القوى.

ثم جاءت انتصارات الإسكندر المقدونى على الفرس فى العام ٣٣٢ ق. م فأخضع المنطقة كلها عدا الجزيرة العربية، وكان الإسكندر يدرك خطورة هذه المنطقة كنقطة توسط بين البلدان والقارات، فراح يفكر أن يتخذها مركز إمبراطوريته التى حلم أن تُخضع العالم القديم كله. واستوطن ورثته فى سوريا ومصر.

أما الرومان فدخلوا مصر فى النصف الأخير من القرن الأول قبل الميلاد وكانوا قد استولوا على كل ساحل المغرب الكبير فى ١٤٧ قبل الميلاد، ودانت لهم أيضا كل بلاد الشام والبحر الأحمر، وبعثوا الأحباش ليحتلوا اليمن لحسابهم.

وعندما انقسمت الإمبراطورية الرومانية بقيت هذه المناطق تحت سلطة الرومان البيزنطيين، وقد راح الفرس فى نهضتهم الثانية يتنازعون معهم هذه المناطق، فالعراق وأطراف من الجزيرة «الحيرة» مع فارس، وبلاد الشام ومصر وشمالى إفريقيا مع البيزنطيين، أما جنوبى الجزيرة فبقيت نقطة تنازع يتبادل الطرفان النفوذ فيها، فتارة يحتلها الأحباش، وتارة يسترجعها العرب بالتحالف مع الفرس ولم ينته دور هاتين الدولتين الكبريين إلا على يد العرب المسلمين الذين أعادوا الوحدة للمنطقة من الخليج إلى المحيط، بل وصلوا بهذه الوحدة شأوا لم تصله من قبل، ومازال حتى يومنا هذا.

(د) ممالك المدن التجارية

تولد عن السمة المميزة لهذه المنطقة، من حيث كونها عقدة مركزية للتجارة الدولية، حاجة دائمة إلى نشوء مدن على الطرق الرئيسة للتجارة تشكل أسواقًا مركزية، وتقوم بتقديم الخدمات لقوافل التجار، وتحافظ على أمن الطرق لمئات الأميال، وهذا ما كان يفرض على أكبر الإمبراطوريات الاعتماد على مثل هذه المدن، الأمر الذى سمح بدوره بقيام حضارات فى هذه الممالك، وصل بعضها إلى مستوى إمبراطورى فى اتساع نفوذه وعظم ثروته، فتجرأ على الاستقلال، عند أول ظرف ملائم، وتحدى الإمبراطورية الأكبر.

تلكم كانت هى الشروط التى أدت إلى نشوء الدول والممالك التى نبعت من بعض أقطار المنطقة، ولكن على نطاق أضيق من الإمبراطوريات المصرية والبابلية والآشورية، فقد قامت فى المدن الواقعة على خطوط التجارة الدولية حيث كانت تنال من موقعها ذاك نصيبًا من الثروة، ونصيبًا من القوة، فكانت الدول الكبرى توكل لها مهمات أمنية وعسكرية نيابة عنها، الأمر الذى كان يسمح لها أن تتطلع إلى سيادة أوسع من حدودها قد تصل أحيانًا إلى بقاع شاسعة من المنطقة، فكانت غالبًا الدولة الكبيرة داخل الإمبراطورية الكبرى، أو دولة حليفة للإمبراطورية الكبرى، وكان يكفي أن ينتقل خط التجارة إلى طريق آخر بسبب تغير ميزان القوى، أو لأى سبب آخر، حتى تتهاوى تلك المدن، وتصبح الفرصة سانحة لنهوض دولة أخرى على الطريق الجديد.

هذا هو تاريخ دول مثل سبأ ١١٥ ق.م - ٣٠٠م، وحمير، ٣٧٨ - ٥٢٥م، ودولة قتبان ٤٠٠ - ٣٥٠ق.م، وحضرموت ٤٥٠ - ١٠٠ ق.م. كانت هذه الدويلات تقوم باعتبارها «إحدى المحطات الرئيسة على طرق التجارة الدولية، وكانت تبسط نفوذها إلى مناطق واسعة نسبيا من حولها خصوصًا باتجاه طرق المواصلات.

وهذا هو تاريخ دول مثل الفينيقيين فى صُور ١٠٠٠ - ٣٣٢ ق.م وشمالى إفريقيا ٨١٤ ق.م - ١٠٥ ق.م وازدهرت تدمر فى القرنين الثانى والثالث الميلادى، وقامت عشرات المدن فى سوريا ولبنان وفلسطين والعراق على طراز هذه الحضارات، ولكنها كانت على نطاق أضيق من النطاق الذى وصلته ممالك الأنباط وتدمر وسبأ.

لقـد قـامت كل مـن هذه المـمالك على طرق المواصـلات التـجـارية وأوكلت لهـا الإمـبراطوريات المسيطرة مهمات تأمين الطرق التجارية، ولهذا كان بعضـهـا ولاؤه مصريا كما كان الحال مع الفينيقيين والكنعانيين، أو ولاؤه فارسيا فى بعض مراحل الدولة الفـينيقيـة، بينما الأنبـاط عملوا لحسـاب المصـريين أيضـا ثم لحـسـاب الروم، وكذلك قامت تدمر وحاولت الوقوف على الحياد بين الروم والفرس، ولكن ولاءها أصـبح رومـيا، وكـان هذا الحـال بالنسـبة إلى دول جنوبى الجزيرة العـربيـة أو إلى الغسـاسنة واللخميين فى الحيرة، وكـان هذا هو الحـال بالنسـبة إلى الدويلات التى نشـأت فى شمالى إفريقيا بما فى ذلك قرطاجة وماسولا، ومازيسوله.

على أن الشـىء الذي يجب أن يلاحظ هنا أن كل تلك الدول مـرت على مـراحل خاضت فيها أشد الصراعات مع حلفائها كما حدث بين تدمر والرومان أو بين الحيرة والفرس، فقد تحدت تدمر، على سبيل المثال، روما وأصبحت إمبراطورية كبيرة وصلت سيطرتها من سوريا حتى الإسكندرية، وحتى الأناضول شمـالاً، وطرقت أبواب العـراق مـتحـدية فـارس أيضـا، ولكن هذا كـان يحـدث دائمًـا عندمـا كـانت الإمـبـراطورية الكبـرى تدخل مـرحلة شلل داخلى، أو عندمـا كـان ينشـأ مـشـروع إمبراطورية جديدة آخذة فى الصعود، ثم سرعان ما تعود الأمور سيرتها الأولى بانتهاء عهد الصغار وليعودوا للتبعية أو ليلقوا دمارًا وخرابًا.

المغرب الكبير فى التاريخ

يبدأ التاريخ الحضارى المعروف للمغرب الكبير فى المرحلة الفينيقية التى ابتدأت حـوالى القـرن العـاشـر قـبل الميلاد واسـتـمـرت حـوالى ألف سنة، ولكن ثمة دلائل تاريخية تشير إلى صلات فرعونية بشمالى إفريقيا ترجع إلى ألفى سنة قبل الميلاد، هذا ناهيك عن العلاقات المصرية - الليبية الأمازيغية فى تلك الآونة، وقد دلت على ذلك بعض الحفريات والخزفيات، أما العلاقات الآشورية مع المغرب كله بما فى ذلك المغرب الأقصى فحقيقة تاريخية مسلم بها، من الثابت أن الفينيقيين حين توجهوا من مدينة صور اللبنانية إلى شمـالى إفريقيا فعلوا ذلك لحساب فرعون مصر نيخو أو تحت حمـايتـه، وإن كانت تجارة الفينيقيين مع تلك المناطق ترجع إلى أوائل الألف

الأول قبل الميلاد، ولا تخلو بعض الإشارات التاريخية عن احتمال وجود تشجيع فارسى للفينيقيين فى مواجهة الرومان واليونان حوالى القرن السادس قبل الميلاد.

دخل الفينيقيون شمالى إفريقيا، وأسسوا المدن التجارية الساحلية التى كان أهمها مدينة قرطاجة فى تونس، وشيدوا مدنًا أقل أهمية فى الجزائر، ثم بنوا مدينة لوكسيس على الساحل الأطلسى فى المغرب الأقصى.

كان الدافع الأول للفينيقيين فى الاستقرار فى المغرب الكبير متابعة الخط التجارى البحرى والبرى حتى أقصاه على المحيط الأطلسى، حيث يتحقق الوصول إلى فضة إسبانيا، وذهب السودان، والقصدير من الجزر المجاورة، والعاج وجلود الفهود والعبيد من إفريقيا الوسطى والاستوائية، ثم إن التواجد على شواطئ المغرب الكبير لا يكون فى مأمن ما لم تكن هنالك سيطرة على البحر المتوسط، أو على الأقل حين لا يكون البحر المتوسط تحت سيطرة قوة معادية.

إن الوجود الفينيقى الفعلى على مستوى السيادة التجارية والسياسية والعسكرية فى المغرب الكبير تحقق فى القرنين الثامن والسابع ق. م ثم أخذ اليونان ينازعونهم السيادة على البحر المتوسط فى القرن السادس للميلاد، أما الفرس فقد سيطروا على وادى الرافدين وبلاد الشام ومصر، وأصبحت صور تحت نفوذهم، وهى التى كانت عاصمة الفينيقيين الأولى، الأمر الذى يعنى أن النفوذ الفارسى فى شمالى إفريقيا وفى البحر المتوسط أخذ يتحقق عبر الفينيقيين، فهم الذين شجعوا قرطاجة على التوسع غربًا، ومهاجمة صقلية، ولكن هزيمة القرطاجيين فى معركة هيمير البحرية ٤٨١ ق. م حسمت سيادة البحر المتوسط فى مصلحة اليونان على الفرس، كما فى معركة سلامين.

عندما فتح الإسكندر الكبير مدينة صور ٣٣٢ ق.م أصبح على فينيقيى شمالى إفريقيا أن يتدبروا أمورهم، فراحوا يحاولون المناورة مع الرومان ضد اليونان وقد احتدم الصراع الدولى على البحر المتوسط، أما فقدانهم للسيادة فى البحر المتوسط فكان سببًا كافيًا لاهتزاز سلطتهم فى المغرب الكبير نفسه، فاندلعت الانتقاضات ضدهم، وراحت تلقى الدعم والتشجيع من الخارج.

استطاع عبد ملقرط بعد الدخول فى مساومات خارجية كثيرة خصوصًا مع الرومان أن يسحق التمرد الذى قاده ماتوس ٢٣٧ ق. م وعادت قرطاجة تستعيد قوتها لا سيما بعد أن انكبت على تجهيز جيش كبير ليحمى طرق مواصلاتها التجارية، ويسمح لها باستعادة السيطرة على البحر، وبالفعل تمكن عبد ملقرط الوصول إلى إسبانيا والسيطرة على مناجم الفضة، وبنى خليفته عزر بعل مدينة قرطاجة الإسبانية، أما هنيبعل بن عبد ملقرط فقد ورث القيادة بعد عزربعل ووصلت فتوحاته أبواب روما نفسها، ولكنه ارتد عائدًا إلى قرطاجة ليواجه ثورة التجار عليه، فترك البلاد إلى المشرق فأرمينيا فى محاولة لتحريض الفرس على مساعدته إلا أنه اضطر على الانتحار عندما أيقن أن روما ظفرت به، فى ١٨٤م، وهكذا أفل نجم قرطاجة بعد أن سيرت قوافل التجارة فى أمان من خط الاستواء صعودًا مع شاطئ الأطلسى لتلتقى فى المغرب الأقصى مع القوافل الآتية من إسبانيا والبرتغال ثم لتواصل الطريق برًا وبحرا إلى قرطاجة ومن هناك إلى المشرق العربى عبر مصر.

ثلاث ممالك أمازيغية

قامت ثلاث ممالك أمازيغية فى القرنين الثالث والثانى ق. م وهى ممالك (أ) الموريون (ب) مازيسولة (جـ) ماسولة، وقد حاولت كل منها أن تتسع ولم يمنعها غير سيف مقابل سيفها، فعلى سبيل المثال حاول سيفاكس أغليد مازيسولة أن يبسط سلطانه على كل بلاد المغرب ولكنه انهار فى ٢٠٣ ق. م أمام اغليد مسنيسا ملك ماسوله، وكان هذا الأخير قد تحالف مع روما، وكاد أن يحقق أكبر وحدة مغربية، فقد نازل الفينيقيين وهزمهم، وتقدم ليضع يده على قرطاجة نفسها، ولكن روما أبت عليه أن يضمها إلى مملكته الكبيرة لئلا تتكرر قصة هنيبغل مع أحد ورثته فيفكر فى احتلال روما.

ولهذا تحركت روما مباشرة فاحتلت قرطاج ١٤٧ ق. م وهدمتها تمامًا، وابتدأ حكم روما لشمالى إفريقيا واستمر حتى ٢٣٨م، ولكن حكم الرومان كان بمثابة دخول جسم غريب إلى جسم آخر، لذلك لم يهدأ الأمازيغ فى خوض الصراعات

ضده، وكان أهمها ثورة تيكافارنياس الذى قهر جيوش روما، وحكم سبع سنوات من ١٧ـ ٢٤م، وبهذا كرر ثورة يوغرطة من حيث الكبر والضخامة، ثم كانت الثورة الثالثة الكبرى بقيادة أنطوان الورع (١٣٨ـ ١٦١م)، ثم هنالك ثورة ٢٥٣ـ ٢٦٢م وثورة روما والكنيسة وحركة الدوارين، فقد توجهت ضد الأرستقراطية، ودامت ثلاثين عامًا وانتهت ٣٤٠م.

شكل القرنان الرابع والخامس ساحة صراع فيما بين الكنائس المسيحية فى شمالى إفريقيا، وعندما جاء الوندال الجرمان «الفندال» إلى إسبانيا، ومنها بدأ زحفهم على شمالى إفريقيا ٤٢٥ ثم ٤٢٩م، راحوا يضطهدون الكاثوليك لحساب الكنيسة الآريوسية، ثم جاء البيزنطيون فى ٥٣٤م ليحتلوا المغرب الكبير من الشرق إلى الغرب، فاستمر عصر الاضطهاد الدينى فيما بين المسيحيين، وقد راح الكاثوليك فى هذه المرة يضطهدون الآريوسيين.

لقد حقق الحكم الرومانى القديم ثم البيزنطى وحدة مركزية على سواحل المتوسط والأطلسى دامت بضع مئات من السنين، وقد سمح ذلك بازدهار الاقتصاد، وأدى إلى توسيع شبكات المواصلات والرى وتحسينها، بينما كانت فترات الانقسامات وقطع الطرق التجارية يؤديان إلى دهورة الوضع الاقتصادى.

إن اشتداد الصراع والاضطهاد الدينى فيما بين الكنائس المسيحية، وانفلات حبل الأمن، ومن ثم تدهور الوضع الاقتصادى أنهك الأمازيغ وإخوانهم سكان السواحل، وأصبح لفظ هذا الجسم الغريب «البيزنطى» وإعادة وحدة البلاد واستقرارها اتجاهًا يعتلج فى أعماق المغرب الكبير كله، وقد تبلور هذا الاتجاه بفتح الأيدى والقلوب لاستقبال العرب المسلمين، فسهل الأمازيغ كما سكان السواحل عملية وصول عقبة ابن نافع إلى شواطئ الأطلسى بأسرع من البرق، وكان الأمازيغ البربر الليبيون قد استقروا قبل ذلك تحت حكم الإسلام، ولكن ذلك سرعان ما انتكس بسبب عدم مراعاة بعض ولاة عقبة بن نافع أصول التعامل مع الأمازيغ بإخوة وعدل كما يقضى الإسلام، وهكذا اندلع الصراع ليستمر متعرجًا سبعين عامًا، وأخيرا استقر الأمر فى الاتجاه الذى يلبى حاجة المنطقة إلى الوحدة، وتوج انتصار الفتح العربى الإسلامى بالاندماج الأمازيغى المسلم فى جيوش المسلمين العرب، وأدى ذلك إلى

فتح إسبانيا بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد الأمازيغى أما ما هو أهم من فتح إسبانيا فكان ترسيخ أسس إسلام المغرب الكبير وعروبته وانتسابه العربى، وقد أسهم الأمازيغيون فى ذلك إسهامًا ملحوظًا، وكثيرًا ما كان لهم الدور القيادى فى ذلك.

إن أكثرية سكان المغرب الكبير هم من العرب الآن، ولكن هؤلاء العرب هم نتاج اندماج أمازيغى - فينيقى - عربى، أما الأمازيغ الذين لم يندمجوا كما فعل إخوانهم فى السواحل فقد انحدروا من المجموعات التى بقيت معتصمة فى الجبال، ولكنها بالرغم من ذلك أصبحت مسلمة وغلب عليها اللسان العربى.

وبكلمة، إذا بقى بعض الأمازيغ حتى اليوم شعبًا له خصائصه ويطالب بإحياء لغته أو لهجاته وثقافته إلا أنه فى حالة وحدة تشدها العروة الوثقى مع العرب فى المغرب الكبير، أما الفروق التى يمكن أن تحدد بينهما فهى فروق مشدودة إلى وحدة تاريخية عميقة، ناهيك عن رابط الإسلام، وناهيك عن عناصر الوحدة الأخرى، وإن أثيرت اليوم فآثارها وعلاجها لا يكونان ولا يصحان إلا ضمن تلك العروى الوثقى.

ملحق ٢

وحدة المنطقة فى المرحلة الإسلامية

وحدة المنطقة فى المرحلة الإسلامية

الموضوعة التى يراد إثباتها هنا هى: أن الوحدة العربية تشكل التيار الأساسى فى التاريخ العربى منذ فجر الإسلام وحتى الآن.

تتعارض هذه الموضوعة مع الآراء التى تقول إن الأمة العربية سوف تتكون من نتاج مرحلة التطور الرأسمالى، وذلك من أجل توحيد السوق المحلية، بيد أن هذا التعارض لا يعنى نفى الموضوعة العامة التى تربط بين وحدة الأمة والتطور الرأسمالى من حيث أتى؛ لأن هذه الموضوعة الأخيرة قد اشتقت من دراسة النمط الأوروبى فى تكون الأمة ووحدتها، ولا جدال فى هذه المسألة فيما يتعلق بمسار التطور فى التاريخ الأوروبى، ولكن التعارض يقوم حين تطبق هذه الموضوعة على البلاد العربية وتاريخها، أو على وضع الأمة العربية ومسار تطورها التاريخى، أى تتعارض معها على أرض بلادنا لا فى أوروبا، ويكمن سبب ذلك، إلى جانب أسباب أخرى، فى أن بلادنا لم تمر بمرحلة الإقطاعية التى عرفتها الأمم الأوروبية.

شكلت وحدة البلاد العربية من المغرب حتى الجزيرة الوجه الرئيس فى التاريخ العربى منذ قيام الدولة العربية الإسلامية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد كان الاتجاه نحو وحدة البلاد العربية يشكل التيار الأساسى لكل الصراعات فى التاريخ العربى منذ فجر الإسلام حتى اليوم ومستقبلا، سواء أكانت تلك الصراعات التى خيضت ضد القوى الأجنبية الخارجية، أم تلك التى خيضت فيما بين القوى العربية المختلفة داخليا، أم تلك الصراعات التى حملت هذين الطابعين فى آن واحد.

لا ريب فى أن هذه الموضوعة تصطدم بعدد من المقولات الشائعة فى فهم هذا الجانب من التاريخ العربى، ذلك لأن عددًا ممن يتناولون هذه المسألة يطبقون النمط الأوروبى فى التطور التاريخى على التاريخ العربى، فتراهم يتحدثون عن تجزئة «العصور الوسطى» فى البلاد العربية كأنهم يتحدثون عن تجزئة العصور الوسطى فى أوروبا، وتراهم يربطون الوحدة العربية بنشوء العوامل الاقتصادية الشبيهة بتلك العوامل الاقتصادية التى أدت إلى تكوين الأمة وتوحيدها فى الغرب، أى إذا لم يحدث تطور رأسمالى يدفع لتوحيد السوق فلن تتوفر العوامل الموضوعية لتكوين الأمة العربية، وتحقيق وحدة البلاد العربية، ولهذا ترى بعض الماركسيين المؤمنين

بالقومية العربية يرتبكون فى إثبات وجود أمة عربية حين لا يرون وحدة السوق الرأسمالى.

قد يتصور البعض أن التصدى لهذه المقولات الشائعة ينسف الفهم العلمى للتاريخ العربى، ويجانب التحديد العلمى لمفهوم الأمة؛ لأنه إذا لم نقل إن البلاد العربية مرت بمرحلة تاريخية طويلة الأمد كتلك التى مرت بها أمم أوروبا، أى مرحلة التجزئة الإقطاعية، فقد نسف الفهم العلمى للتاريخ، وإذا لم تتوفر السوق الرأسمالية المحلية الواحدة فلا وجود لأمة عربية، ولكن أين العلم إذا فسر التاريخ على أساس قالبى لا على أساس رؤيته كما حدث فعلا؟ فالمسار التاريخى لهذا البلد أو ذاك، ولهذه القارة أو تلك، لا يفهم علميا إلا حين يرى كما هو موضوعيا دون إضافات غريبة، وكذلك حال تكوين الأمة، أما إسقاط النمط الأوروبى إسقاطا قسريا على تاريخنا، وعلى وضع أمتنا، فلن يكون من العلم فى شىء، إنه المنهج الذى يجب أن يتهم بمجانبة الفهم العلمى والمنهج العلمى.

السمات الأساسية فى تكوين الأمة

لقد سيطرت ثلاث سمات أساسية فى تكوين الأمة العربية منذ فجر الإسلام حتى اليوم.

السمة الأولى: أن الإسلام وحد العرب، ووحد البلاد الممتدة من المغرب على شواطئ الأطلسى حتى الخليج، وجعل هذه المنطقة عربية إسلامية، صاهرًا الأغلبية العظمى من شعوبها وقبائلها ولغاتها فى البوتقة العربية ـ وقد حدث ذلك تحت لواء الدولة الإسلامية المركزية الواحدة على مدى مئات السنين، فالإسلام دين أمة العرب وهو دين على خلاف الدين المسيحى مثلا، يفرض على من يؤمنون به أن يتحدوا سياسيا ودنيويا فى أمة واحدة، وليس روحيا فقط، كما هو الحال مع الدين المسيحى، فالإسلام لا يقبل بتجزئة البلاد الإسلامية، فكيف بتجزئة البلاد العربية، لذلك فإن وحدة العرب، ووحدة بلادهم دخلتا فى صلب التكوين الروحى والفكرى والسياسى للأمة العربية، فلم تعد تجزئة العرب وبلادهم مقبولة منذ فجر الإسلام، وأصبحت كل تجزئة تتعارض وهذا التكوين تعارضًا شديدًا، حيث لا مفر لها من

مواجهة صعوبة كبرى فى إخضاع الجماهير المسلمة العربية وتجريعها سم التجزئة؛ لأن الجماهير هى الحافظ الأساسى للتكوين العقدى الروحى والفكرى والسياسى للأمة، ويمكن القول إن هذا التكوين أصبح «قوة مادية» بعد أن اعتنقته الجماهير، ولم يعد مجرد اتجاه فكرى وسياسى.

السمة الثانية: ثمة عاملان حاسمان حكما اقتصاد هذه البلاد التى أصبحت تعرف بعد ثورة الإسلام بالبلاد العربية، وأثرا من موقعهما الاقتصادى فى الأنماط الإنتاجية التى عرفتها، وفى وضعها السياسى وفيما دار فيها وحولها من صراعات، وهما: (أ) كون هذه المنطقة عقدة مرور التجارة العالمية، (ب) اعتماد المراكز الأساسية فى هذه المنطقة فى الزراعة على رى الأنهار، مما كون فيها مراكز ثقل قادرة على توحيدها، خصوصًا منذ الخلافة العباسية.

لقد تطلب هذان العاملان قيام سلطة سياسية مركزية، وذلك من أجل تأمين التجارة العالمية، وتأمين تنظيم الرى لكى تنتظم الزراعة، طبعا هذا لا ينفى خصائص أخرى مثل الصحراء ومختلف تداعياتها، ولا ينفى الخصائص الجزئية هنا وهنالك لا سيما تلك التى تحاول إبرازها الدولة القطرية الآن، وإنما المطلوب أن يلتقط الاتجاه العام والأكثر رئيسية أولاً وقبل كل شىء.

لاحظنا فى استعراض تاريخ المنطقة قبل الإسلام كيف شكلت عقدة استراتيجية فيما بين القارات الثلاث التى تكون منها العالم القديم «أوروبا وآسيا وإفريقيا». فكانت عقدة الاتصال التجارى عبرالتاريخ فيما بين هذه القارات، الأمر الذى تطلب، باستمرار، أن تبقى هذه المنطقة، أو القسم الأعظم منها، تحت نفوذ سياسى وعسكرى واحد لكى تؤمن طرق المواصلات التجارية، وإن أهمية هذه المسألة بالنسبة إلى التجارة العالمية يمكن موازاتها بأهمية وحدة السوق بالنسبة إلى البلد الواحد فى مرحلة التطور الرأسمالى، أى كان يجب أن يطبق عليها قانون : «دعه يمر».

كما سبق ولاحظنا أنه لم يكن من المسموح به تعطيل التجارة العالمية فى هذه العقدة، لأن تعطيلها يؤدى إلى تعريض الوضع الاقتصادى المحلى والعالمى إلى ركود وتدهور، مما كان يفرض، باستمرار، اندلاع أشد الصراعات المحلية

والخارجية فوق أرضها، فالسيطرة على هذه المنطقة تعنى السيادة العالمية، كان هذا هو الحال دائما فى زمن الفراعنة والبابليين والآشوريين واليونان والفرس والرومان إلخ، ولكن عندما جاء الإسلام أعطى زخمًا أكبر لاتجاه توحيدها ومركزتها عن طريق أسلمتها وتعريبها.

إن فهم الدور الخاص لهذه المنطقة من الناحية المذكورة يفسر اتجاهها الدائم نحو الوحدة المركزية؛ ومن ثم يفسر الأهمية الخاصة التى لعبها التجار فى الحياة السياسية لهذه المنطقة، كما إن فهم هذا الدور الخاص يفسر لماذا كانت هذه العقدة بؤرة لأشد الصراعات العسكرية فى التاريخ، ومن ثم يفسر الأهمية الخاصة التى لعبها العسكريون فى الحياة السياسية لهذه المنطقة عبر التاريخ.

أما من الجهة الأخرى فإن اعتماد المراكز الأساسية فى هذه المنطقة، كمصر والعراق وسوريا، فى الزراعة على رى الأنهار ساعد، بدوره، على تحقيق الوحدة السياسية والمركزية، لأن الاعتماد على رى الأنهار يتطلب سلطة مركزية لتنظيمه، ولما كانت هذه المراكز أقطارًا تغطى أصقاعًا شاسعة، فإن قيام دول مركزية فيها كان يسلحها بالقدرة على نشر نفوذ مركزى أو شبه مركزى فوق المنطقة كلها أو مناطق شاسعة منها.

إن هذين العاملين المنغرسين فى أساس الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لهذه المنطقة لعبا دورا رئيسا فى تسهيل عملية أسلمتها وتعريبها، تكريسًا لما يحتاجان إليه من سلطة مركزية واحدة، وقد لبى الإسلام هذه الحاجة، مع إعطاء انتباه خاص لعامل الهجرة التى تدفقت إلى مختلف أرجاء المنطقة من شبه الجزيرة على موجات لآلاف السنين والتى شكلت السمة الثالثة من السمات الأساسية.

من هنا يمكن القول إن سمة الإسلام من جهة، وسمة هذين العاملين الاقتصاديين من جهة ثانية، إلى جانب سمة ضخ الهجرة المستمر من شبه الجزيرة العربية من جهة ثالثة شكلت السمات الأساسية فى تكوين الأمة العربية ووحدة بلادها ـ طبعا بالإضافة إلى توفر المقومات الأخرى فى تكوين الأمة ـ وهما اللذان جعلا الوحدة العربية تشكل التيار الأساسى فى التاريخ العربى منذ قيام الخلافة الإسلامية الأولى.

الوحدة الكبرى الأولى

حققت ثورة الإسلام وحدة عربية كبرى، وأدت إلى قيام دولة مركزية واحدة، وقد شملت تلك الدولة بلدان شمالى إفريقيا ومصر والسودان وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية والصومال وأرتيريا وشرقى الأردن، فضلا عن بلدان أخرى أصبحت مسلمة ولم تصبح عربية.

بقى هذا الوضع على هذه الصورة حوالى ثلاثة قرون، وإنها لثلاثة قرون ملأى بالحيوية والنشاط والتقدم والنهضة، بل إن الصراعات الداخلية التى شهدتها هذه المرحلة كانت تعبر بوجهها الرئيس عن نمو لا عن انحطاط فقد كانت مرحلة النهضة الكبرى فى تاريخ العرب حيث ترسخ فيها إسلام هذه الأمة ودفعها الوحدوى، وأرسيت فيها وحدة بلاد العرب ورسمت فيها ملامح أمة العرب، وتفتحت ثقافتها وازدهر اقتصادها، وأعطت للتراث الإنسانى الكثير فى العلوم والفقه والمنطق والفلسفة والعمران والتقنيات والفنون والآداب - إن ما أعطى للتراث الإنسانى فيما بعد فى هذه المجالات كان من ثمرات هذه القرون الثلاثة، ولهذا عندما يقول المرء اليوم، بلا تفاخر، «إننا أبناء أمة عريقة موحدة منذ زمان بعيد» لا يجافى الحقيقة مطلقًا، لكن تجب الإشارة، بقوة هنا، إلى أن هذه العملية الكبرى تمت فى ظل، وفى أثناء بناء المشروع الإسلامى العالمى وتشكل الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية العالمية.

مرحلة تفكك الدولة العباسية

تفككت سلطة الدولة العباسية على مراحل خلال النصف الثانى من القرن الثالث للهجرة، فقامت الدولة الصفارية فى بلاد فارس (٢٥٤ - ٢٩٢هـ، ٨٦٧-٩٠٣م)، والدولة الطولونية فى مصر والشام (٢٥٤-٢٩٢هـ، ٨٦٨-٩٠٥م)، والدولة القرمطية فى البحرين (٢٨٧-٤٦٧هـ، ٨٩٩-١٠٧٩م)، والدولة الحمدانية فى شمالى العراق وشمالى سوريا (٣١٧-٣٩٤هـ، ٩٢٩-١٠٠٣م)، ودولة الأغالبة فى تونس والجزائر (١٨٤-٢٩٦هـ، ٨٠٠-٩٠٩م)، والدولة الفاطمية فى المغرب ٢٩٨هـ، ٩٠٩م، ثم فى مصر وسوريا ٣٥٨هـ، ٩٦٩م حتى ١١٧١م، والدولة البويهية حكمت بغداد فى ظل الخليفة العباسى فى ٣٣٤هـ حتى مجىء السلاجقة.

إن قيام هذه الدويلات لم يكن مظهرًا من مظاهر انتقال الوضع العربى الإسلامى إلى حالة التفتت الإقطاعى وتجزئة العصور الوسطى الشبيهة بتجزئة العصور الوسطى فى أوروبا، أو إلى حالة شبيهة بحالة التجزئة العربية أو الإسلامية المعاصرة، وإنما كان ذا طابع خاص، فهذه التجزئة لم تستقر، والصراعات الدامية فيما بينها لم تهدأ، وكانت عملية إعادة التركيبة صراعا مستمرا، وأخيرا كانت الريح الأساسية هى الانجذاب نحو المركزة، لقد كان الانتقال من الوحدة إلى التفتت ثم عودة الوحدة، فالتفتت، فالوحدة، لا يمس الأساس الاقتصادى لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وما كان يتم فى الحالتين بناء على ذلك، وإنما كان المصدر الأساسى فى هذه العملية ينبع من عوامل فى الأبنية الفوقية، إن التشكيلات بين الأجزاء فى كل حالة انفراط لقوة المركز كانت عبارة عن تشكيلات كبيرة مؤلفة من عدد من الأقطار أى لم تكن تفتتًا بمعنى التشظى.

إن التجزئة فى ظروف بلادنا لم تكن، تاريخيا، قابلة للحياة إلا إذا انجذبت للوحدة، وذلك بسبب افتقارها للأساس الاقتصادى، ومعارضتها للإسلام، وتناقضها مع الأساسين الاقتصاديين الخاصين بهذه المنطقة. الأمر الذى كان يدفع إلى الوحدة والمركزة. ومن هنا، كان انفصال هذا الجزء أو ذاك يعنى حالة مؤقتة عابرة ـ ضمن حالة ما من حالات ميزان القوى، وذلك بانتظار من يأتى ليعيده إلى طاعة المركز، سواء المركز القديم أو مشروع مركز جديد، هذا إذا لم تكن فى ذلك الجزء إمكانات الانطلاق لضم الأجزاء الأخرى له، والتحول ليصبح الدولة المركزية، إن هذه الحالة المؤقتة العابرة كانت دائمًا تحت عصف الصراعات الحادة التى تجرف التفتت والفتات، فأحمد بن طولون والى مصر الذى استقل عمليا عن المركز فى بغداد فى ٨٦٨م سرعان ما ضم بلاد الشام لدولته، ولكنه بقى رسميا تحت الولاء للخليفة العباسى، أما محمد بن طغج «الإخشيدى» وهو آخر قادة الدولة الطولونية فمد سيطرته إلى الحجاز أيضا، وهكذا كان الحال بالنسبة إلى الدولة الحمدانية فى شمال سوريا وشمالى العراق حيث وجدناها فى عهد سيف الدولة الحمدانى تصبح إمارة تضم أغلب سوريا والعراق، وتستعد لفتح مصر، وكادت أن تحقق حلمها فى الوصول إلى مصر لولا اشتداد الهجمات البيزنطية عليها.

عرف العهد العباسي في المغرب الكبير سلسلة من الثورات والانتفاضات التي قادها وقام بها عدد من العرب والأمازيغ، فكانت موجهة ضد الحكام وليس ضد العرب والوحدة والإسلام، فعندما خرج محمد بن الأشعث ١٣٣ هـ على الدولة المركزية كان واليًا على تونس والجزائر، إلا أن الخلافة العباسية استطاعت أن تعيد القيروان إلى سلطتها على يد ابن الأغلب في ١٤٨هـ، وكذلك كان مصير محاولة هلالين أبو قرة البربري ثم حسن بن حزب الكندي، أي إن كل محاولة انفصال كانت تدخل في معركة قاسية مع الدولة المركزية.

لعب الخوارج، خصوصًا الأباضية، دورا مهما في التحريض ضد الدولة المركزية، واستطاعوا دخول القيروان ١٥٤هـ، ثم كان هنالك سلسلة من الانتفاضات للخوارج الصفرية والأباضية حتى سنة ١٨١هـ.

ثم بدأت تنشأ الدويلات بعد أن يئست الدولة المركزية من إخضاعها، وذلك بسبب غرقها في مواجهة الانتفاضات الداخلية، فقامت أربع دويلات ١ـ الدولة الرستمية «ولاية تاهرت» خارجية أباضية ١٣٧ـ ٢٩٧هـ، ٢ـ دولة سجلماسة ١٦٧ـ ٢٥٧هـ أسسها بنو مدرار، ٣ـ دولة تلمسان أبو قرة الصنهاجي ، ٤ـ دولة برغواتة على المحيط الأطلسي.

على الرغم من ذلك لم يكن نفوذ الدولة المركزية صفرا إلا في بعض المناطق، والأهم أن التيار العام بقي باتجاه تثبيت إسلام المنطقة وعروبتها.

إذا كان المغرب أصبح مرتعًا للخوارج الأباضية والصفرية في القرن الثاني للهجرة إلا أن الرياح أخذت تميل لمصلحة الأدارسة في ربع القرن الأخير، وتم ذلك بعد أن نجح الخوارج في اكتساح الناس بعدم شرعية الدولة المركزية، ولكن بعد أن فشلوا في الوقت نفسه أن يقدموا شيئًا يمكث في الأرض عندما أقاموا دولة تحت زعامتهم.

استطاع أحد أبناء صاحب الفخ أن ينجو من مذبحة والده الإمام، فانتقل إلى المغرب وهو إدريس الذي كسب قبائل البرانس الأمازيغية لدعوته، فأسس دولة الأدارسة (١٧٣ـ ٢٧٥هـ، ٧٨٨ـ ٩٨٥م) وقد شملت موريتانيا والمغرب الحالي والجزء الغربي من الجزائر حتى تلمسان.

أما من الجهة الأخرى فقد شجع العباسيون الأغالبة ليكونوا ولاتهم على المغرب الكبير كله، وبالفعل قامت دولة الأغالبة (١٨٤ـ ٢٩٦هـ، ٨٠٠ ـ ٩٠٩م) باسم العباسيين، وامتدت دولتهم إلى بقية أجزاء المغرب الكبير، ودخلوا صراعًا ضاريًا مع الادارسة انتهى بهدنة، وهذا يدل على أن التسليم بالانفصال أو بالدويلات لم يكن مقبولاً من قبل كل الأطراف المتنازعة، فالأدارسة سعوا لتوحيد المنطقة، وكذلك فعل الأغالبة، بينما قدم العباسيون تضحيات وجهودًا كبيرة لتحقيق ذلك، إنه تيار الوحدة لم يلق سلاح القتال، ثم حمل هذا السلاح الفاطميون الذين أطاحوا بالأغالبة فى ٢٩٦هـ ـ ٩٠٩م، وبدأوا يستعدون لبدء رحلة طويلة على طريق الوحدة.

أما القرامطة الذين أقاموا دولتهم فى البحرين فى ٢٨٧هـ، ٨٩٩م، فقد عاشوا تحت الحصار حتى عام ٣١٠هـ، وما أن مالت موازين القوى لمصلحتهم حتى اندفعوا إلى اليمن وعمان والحجاز، وقد دانت لهم أغلب الجزيرة العربية، وشنوا الغارات على البصرة والكوفة واقتربوا من بغداد، وشنوا غزوة على فلسطين فى ٣٥٦هـ، ودخلوا دمشق فى ٣٥٧هـ ٩٦٨م ودفع كافور الإخشيدى والى مصر «الجزية» لهم.

وعلى الرغم من المقاومة البطولية التى خاضها الحمدانيون ضد الروم إلا أن الأخيرين استطاعوا فى عام ٩٦٨م اجتياح شمالى سوريا، وهنا كانت رياح الدولة الفاطمية التى انطلقت من المغرب تجتاح بلدان شمالى إفريقيا وتأخذ مصر فى عام ٩٦٩م، وقد أقنع الفاطميون أهل مصر بالتخلى عن الإخشيديين، واستقبال جيوش الفاطميين الذين أعلنوا أنهم متوجهون للجهاد ضد الروم فى شمالى سوريا، وبالفعل تحرك الفاطميون فى العام نفسه، فأخذوا فلسطين ودخلوا دمشق، وحاصروا الروم البيزنطيين فى أنطاكية، واستولوا عليها، ولم يمنعهم من إكمال الطريق لكى يصبحوا الدولة المركزية غير تحالف الخليفة العباسى مع القرامطة لصد الفاطميين، ولم يكن القرامطة أقل رغبة فى أن يصبحوا الدولة المركزية، فعقدوا الصفقة وتحالفوا مع الإخشيديين فى سوريا ومع بعض القبائل العربية فى الأردن وفلسطين، ثم توجهوا فى ٣٦٠هـ ٩٧١م ليأخذوا دمشق ويمروا بفلسطين لتدور المعارك مع الفاطميين على أبواب القاهرة، ولكن أيدى الفاطميين لم تكن بعيدة عن

اليمن والإحساء، مما هدد عاصمة القرامطة فاضطروا إلى التراجع حتى يعودوا مرة ثانية ولم يعد الفاطميون إلى دمشق إلا بعد فشل الحملة القرمطية الثانية على مصر فى ٣٦٣هـ، ٩٧٤م، وجرد القرامطة حملتين أخريين، ودارت أشد المعارك بين الطرفين على أرض فلسطين، الأمر الذى أتاح الفرصة للروم، فاقتحموا حلب، ودخل الإمبراطور يوحنا تزيمسكس «ابن الشمشقيق» إلى دمشق فى ٩٧٥م، وتصدى له الفاطميون قرب طرابلس فانسحب من دمشق إلى حلب، وأخيرا هزم الفاطميون القرامطة فى ٣٦٧هـ، ٩٧٨م، على يد الخليفة العزيز، فعاد الفاطميون إلى دمشق، وبقى الروم فى حلب وأنطاكية، ثم حررت حلب فى ١٠١٦م.

كانت الانقسامات التى مزقت الدولة المركزية حافزًا للروم البيزنطيين للتدخل وشن الهجمات العدوانية، وجاء هذا التدخل ليدعم بدوره اتجاهات ضد اتجاهات، وذلك لإضعاف القوى، ثم البطش بالضعاف المتفرقين، وإن احتدام تلك الصراعات كان يدفع بعض القوى، فى فترات وظروف معينة إلى التحالف مع الغزاة الأجانب، كما فعل بعض الإخشيديين والحمدانيين والمرداسيين مع الروم أحيانًا، كما كان يدفع الفاطميين، أحيانًا إلى عقد الهدنة مع الروم من أجل التفرغ للداخل، كما حدث عام ١٠٠١م وعام ١٠٢٩م.

وقد حدث شىء شبيه بهذا فى المغرب الكبير حيث تقدم البيزنطيون فاسترجعوا صقلية، وراحوا يهاجمون مراكب المسلمين فى البحر الأبيض المتوسط، وذلك عندما خرج محمد بن الأشعث والى «إفريقيا» (تونس والجزائر وليبيا) عام ١٣٣هـ، كما حدث شىء مماثل عندما خرج كسيلة على عقبة بن نافع فاستغل البيزنطيون الفرصة، فهاجموا مناطق فى شمالى إفريقيا واحتلوها، بل وصل الحد بهم إلى احتلال قرطاجة عندما كان حسان بن النعمان الغسانى مشغولا فى قتال الكاهنة فى جبال الأوراس خصوصًا بعد أن هزم فى ٧٥هـ، ولم يستعد قرطاجة إلا بعد أن هزم الكاهنة فى ٨٠هـ ٦٩٩م.

كان السلاجقة قد أخذوا يبرزون، وفى جعبتهم أمل التحول إلى القوة المركزية، فأعلنوا دعمهم للخليفة العباسى وحرروه من خضوعه للفاطميين فى عام ١٠٥٨م، وأجبروا الفاطميين على التراجع إلى مصر ١٠٦٠م، واستطاعوا فى عام ١٠٨٠م

القضاء على دولة القرامطة، ولكن الخليفة الفاطمى المستنصر راح يشن الحملات فى ١٠٧٤م للعودة إلى دمشق، وانتهى الصراع العنيف إلى تمركز السلاجقة فى دمشق وجعلها عاصمتهم فى ١٠٧٨م، بينما احتفظ الفاطميون بنقاط أمامية فى فلسطين خصوصًا عكا، للدفاع عن دولتهم فى مصر، وقد أدى تمكن إحدى هذه القوى من حسم الصراع فى مصلحة توحيد البلاد العربية كلها إلى نقل خط التجارة الدولية فى عام ١٠٧٠م من «جنوة» عبر مصر إلى اليمن بسبب قطع طريق العراق.

وهكذا نلاحظ ما يلى:

(أ) إن كل طرف قاتل قتالاً ضاريًا حتى يصبح الدولة المركزية لا أن يقبع فى حدود جزء معين.

(ب) لم يأخذ الانقسام شكل إقطاعات وإنما أخذ شكل وحدات كبيرة، وقد سعت أكثريتها لأخذ الشرعية من مركز الخلافة إما فى بغداد، وإما فى القاهرة من الخليفة الفاطمى. وقد شذ البعض عن ذلك مثل القرامطة، والخوارج . أما الفاطميون فقد اعتبروا أنفسهم هم الخلافة المركزية، كما فعل الأمويون فى الأندلس بعد قيام الخلافة العباسية .

(جـ) لم تستقر أية تجزئة على حال وإنما كانت التركيبة تفرط ويعاد تشكيلها على أسس جديدة باستمرار.

(د) كان الانقسام مدعاة للتدخل الخارجى ونجاحه، ولو جزئيا، كما كان التدخل الخارجى مشجعًا دائمًا على الانقسام، مغذيًا لهذا الطرف ضد ذاك، وذلك حتى يزيد من فرص نجاحه.

المسألة الأساسية التى يجب التركيز عليها هنا هى أن رياح توحيد البلاد العربية كانت الأقوى فى قلب كل الانقسامات والصراعات، وأن هذه المسألة تحمل فى طياتها حقيقة أخرى ملازمة لها وهى استحالة البقاء ضمن حدود التجزئة؛ لأن البقاء فى حدود جزء يتعارض مع حاجة هذه البلاد إلى الوحدة، فالبقاء فى قطر واحد كان يتطلب شد الأحزمة على البطون، وبناء مجتمع عسكرى، حتى يكون فى الإمكان الصمود، لبعض الوقت أمام الدفع الوحدوى للدولة المركزية، أو أمام الطرف

الآخر المندفع ليصبح الدولة المركزية، أما أن تصبح التجزئة نهجًا، وتتفرق البلاد شذر مذر، فهذا ما لا تحتمله السمتان الأساسيتان فى تكوين الأمة العربية وفى توجيه مسار التاريخ العربى، أى السمتان اللتان تولدان تيار الوحدة.

مرحلة ما قبل الحروب الصليبية

إذا كان القانون العام الذى حكم الوضع فى البلاد العربية، هو الاتجاه نحو الوحدة تحت دولة الخلافة، فإن نقيضه كان نشوء دويلات، تسعى كل منها لتصبح الدولة المركزية، أى أن هذا النقيض ليس حالة تنفى الوحدة، وتستبدل بها حالة التجزئة، وإنما هو حالة تنفى وحدة معينة وتستبدل بها وحدة أخرى. ومن ثم فإن التفتت لم يكن يشكل اتجاها رئيسا للتطور فى بلادنا نحو التجزئة الإقطاعية، أو نحو ما نشهده الآن من تجزئة قطرية بمعنى أنه لم يكن يشكل مرحلة فى تاريخنا أو مرحلة فى تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أو النظام الاجتماعى والسياسى كما هى حال التجزئة فى العصور الوسطى فى أوروبا، حيث شكلت التجزئة هناك اتجاها تاريخيا لمرحلة تاريخية كاملة، وكانت خطوة أرقى، فى المنظور التاريخى، من المرحلة السابقة ـ مرحلة العبودية كما تفسر الماركسية ذلك، على سبيل المثال، أما فى ظروف بلادنا فكانت الحال الأرقى تنتقل من وحدة كبرى إلى وحدة كبرى أخرى «أكبر أو أصغر» وما كان المرور بحالة الانقسام إلا جسرًا فى هذه العملية، كما أن هذه الانقسامات «التفتت» لم تشكل مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بل كان التاريخ يسجل مرحلة تدهور اقتصادى وحضارى حين تقع التجزئة وتشتعل الصراعات، وتنقطع طرق التجارة، بينما كانت العودة إلى وحدة كبرى تسجل ازدهارًا اقتصاديا وحضاريا وتنشيطا كبيرا لقوافل التجار برا وبحرا، وتطويرا للزراعة والحرف ونهوضا حضاريا.

كان المرور بمرحلة الانقسامات مدعاة إلى التدخل الخارجى، كما رأينا فى تحرك الروم البيزنطيين فى المشرق وفى المغرب العربيين، ولكن المرور بمثل تلك الحالة مرة أخرى فى أواخر القرن الحادى عشر ولد الظروف المناسبة لنجاح الغزوة الصليبية فى ١٠٩٧م، وذلك حين استغلت تلك الحالة من حالات ميزان القوى، أى ضعف الدولة المركزية وبروز الانقسامات.

أدركت الغزوة الصليبية أنها تجتاح بلادًا عاشت موحدة لأكثر من خمسة قرون، أو كانت تصارع من أجل وحدتها التامة خلال القرنين الأخيرين من هذه القرون الخمسة. ولهذا أدركت أن اغتنامها لفرصة الضعف بسبب الانقسامات لا يمكن الركون إليه، فراحت تضرب إسفين التجزئة عميقًا فى هذه الأرض، لأن ما حل بها من تجزئة يعيش تحت نيران الدفع نحو الوحدة. ومن هنا عمدت استراتيجية الغزوات الصليبية إلى فصل شمالى العراق عن شمالى سوريا من خلال احتلال مدينة الرها، وإلى فصل مصر والمغرب العربى عن المشرق العربى من خلال احتلال فلسطين، وقد ركزت على ثلاثة مواقع رئيسة لتحقيق هذه الغاية الأخيرة، هى: احتلال الميناء على خليج العقبة، وإقامة حاميتى الكرك والشوبك، وأقامت عددًا من النقاط للفصل فيما بين مدن فلسطين وسوريا مثل عكا وبيسان وطبريا وصيدا وصور وطرابلس، وقد حاولت أيضا أن تقوم بغزوة إلى المغرب الكبير عبر تونس لتفعل الشىء نفسه إلا أنها فشلت.

مرحلة الصراع ضد الصليبيين (١)

لم يكن استيلاء الصليبيين على فلسطين وتمركزهم فى تلك النقاط المجزئة لوحدة بعض البلاد العربية إلا مقدمة للاستيلاء على مصر، ومن ثم بقية البلاد العربية، ولهذا شنت حملات لإخضاع مصر الفاطمية فى الأعوام ١١٦٣، ١١٦٦، ١١٦٨م، وأخيرا فرضوا على الخليفة العاضد إعطاءهم حامية من الفرسان الصليبية على أبواب القاهرة، وعززوا نفوذ عملائهم فى دولته.

ما كان فى مقدور أى من الأجزاء العربية فى ظل هذا الوضع أن يواجه منفردًا مهمة طرد الصليبيين من البلاد. وإذا تحرك جزء ليلعب دورا طليعيا فى هذه المهمة الجليلة فلم يكن إلا على مستوى تحقيق انتصارات جزئية. وكان أغلبها دفاعًا عن الذات. ولكن كانت هذه الانتصارات فى مهب الرياح حين لم تكن مقدمة لتوسيع جبهته بانضمام أقطار أخرى لها، الأمر الذى يشكل شرط الانتصار على هذه

(١) الغرب هو الذى أصر ويصر على تسمية تلك الحملات بالصليبية إلى حد شاعت معه التسمية اليوم علمًا بأن المسلمين درجوا على تسميتها بحروب الفرنجة.

الغزوات؛ ولهذا كان الاتجاه الرئيس فى البلاد العربية، تحت هذه الظروف هو الجهاد ضد الغزاة الصليبيين، وهو جهاد يتطلب درجات من الوحدة إما توحيدا فعليا، وإما تضافرا وتكتيل قوى، فى بعض الحالات.

استطاع عماد الدين زنكى أن يوجه أول ضربة للصليبيين فسيطر على كونتية الرها، فاتحا الطريق لتوحيد شمالى العراق وشمالى سوريا سنة ١١٤٤م، وأكمل المسيرة ابنه نور الدين الذى ضم حلب ونقل مركز دولته من الموصل إليها فى ١١٤٦م، ثم تحالفت إمارة دمشق معه فى ١١٥٤م تحت قيادته، فأصبح قويا، مما دفع الخليفة العاضد إلى الاستنجاد بنور الدين زنكى، فأرسل إليه أسد الدين شيركواه وابن أخيه صلاح الدين الأيوبى على رأس جيش قوى، سرعان ما استطاع تصفية الخونة، وعلى رأسهم الوزير الأول عام ١١٦٩م، ثم تولى بعده فى السنة نفسها صلاح الدين الذى خاض معركة فى دمياط، وهزم الأسطول الصليبى، وأصبح صلاح الدين فى ١١٧١م سلطان مصر بعد أن خلع الخليفة العاضد. وهكذا أصبح من الممكن، مرة أخرى، قيام سلطة مركزية موحدة بقيادة نور الدين زنكى. ولكن سرعان ما استشهد، مما أغرى أمراء سوريا بالانقسام والإفلات، وراحوا يخوضون الحروب فيما بينهم من أجل أن يصبح أحدهم زعيم السلطة المركزية وريثًا لنور الدين، ولكن صلاح الدين الذى أصبح حاكم مصر بكل ثقلها كان هو المرشح ليقود عملية التوحيد والجهاد ضد الصليبيين، فاستطاع عام ١١٧٤م، أن يصل مع أولئك الأمراء إلى عقد «اتفاق» يقضى بألا يحارب بعضهم البعض الآخر. وهذا أضعف الإيمان، ولكن ذلك لم يكن فى مستوى ما تتطلبه المعركة ضد الصليبيين؛ ولهذا عندما انتقل صلاح الدين إلى صراع على أرض فلسطين ضد الصليبيين كان لا بد له من أن يؤمن الطريق البرى الذى يصل مصر ببلاد الشام، ثم كان لا بد من أن يوحد الإمارات تحت سلطته، فبعضها دخل «طواعية»، وبعضها دخل بالقوة، ولم يأت عام ١١٨٧م حتى كانت معركة حطين، ثم استكمال معارك التحرير، وبهذا عادت وحدة معظم البلاد العربية، فى المشرق، مجددًا، فى ظل سلطة مركزية واحدة تحت زعامة صلاح الدين الأيوبى.

بيد أن الحرب ضد الفرنجة استمرت حوالى مائة سنة أخرى، وقد تكررت فيها

الصورة التى شهدتها مائة السنة المنصرمة، وذلك باحتدام الصراع ضد الغزاة من جهة، وباحتدام الصراع بين تيار الوحدة الجارف وبين محاولات الانقسام والانفلات المدعومة من الصليبيين من جهة أخرى.

وهكذا شاهدت البلاد العربية خلال مرحلة مائتى السنة من الصراع ضد الصليبيين غلبة اتجاه الوحدة على اتجاهات الانفصال والإفلات، وذلك فى أثناء العملية المعقدة للفوز بالنصر المبين على الغزاة الصليبيين، ومن ثم التتار.

ويمكن أن تستخلص أربع ملحوظات من دراسة هذه المرحلة:

١ ـ كان ضعف المركز يغرى الولاة والحكام والملوك بإعلان الانفصال، وشق عصا الطاعة، وكان المنفصل يفعل ذلك إما تحت ادعاء أحقيته فى المركز، ومن ثم يسوغ دخول الصراع تحت ذلك الادعاء، وأما التذرع بتعسف الشقيق، وإما لأسباب مذهبية وغير ذلك.

٢ ـ كانت غزوات الفرنجة تنجح فى ظروف تفكك الدولة المركزية وانتشار التجزئة، ثم تعمد لتكريس التجزئة ومنع التوحيد شرطا ضروريا لتحقيق الهيمنة واستمرار الاحتلال والاغتصاب، وهذا ما فعلته الغزوات الصليبية السبع، وما فعله التتار.

٣ ـ كانت وحدة مصر وسوريا والعراق ومن ورائهما التفاف معظم البلاد العربية تشكل الصخرة القوية لتحطيم الغزاة من صليبيين وتتار.

٤ ـ التخلص من الغزاة كان يعقبه مد وحدوى جارف، كما كانت كل خطوة جزئية يتحقق فيها انتصار على الغزاة تضع القوة القائدة لها فى مواقع فرض الوحدة على الآخرين.

لنأخذ على سبيل المثال ما يؤكد صحة هذه الملحوظات، لقد أدى ضعف الدولة المركزية الفاطمية إلى إغراء بعض الأمراء بالانفلات، وقد شكل هذا عاملا مهما لنجاح الغزوة الصليبية الأولى، وأدى النصر الجزئى الذى أحرزه عماد الدين زنكى فى تحرير كونتية الرها إلى انضمام حلب للدولة الزنكية بقيادة نور الدين ثم إلى انضمام دمشق، ولكن بعد استشهاد نور الدين تعرضت هذه الوحدة للانفراط، ثم

عادت وضبطت على يد صلاح الدين الأيوبى من مركزه القوى فى مصر، وذلك فى أثناء خوضه لصراعات ضد الصليبيين، وتشكلت وحدة كبيرة بعد معركة حطين بقيادة صلاح الدين سلطان مصر، ولكن بعد أن توفى صلاح الدين ١١٩٣م دبت الصراعات ما بين ورثته، واستطاع الملك العادل القوى بعد سبع سنين من الصراع أن يعيد الوحدة الكبيرة، وتوفى فى ١٢١٨م لتعود الصراعات ويعود الانقسام، ولم تعد الوحدة الكبيرة إلا على يد الملك الكامل الذى أصبح سيد الموقف ١٢٣٢م، ولكن ضعف المركز بعد موته ١٢٣٨م وقدوم الغزوة الصليبية مجددًا أغريا بالتشتت، فتصدى نجم الدين أيوب سلطان مصر لهذه الغزوة، ولكن دارت الحروب بينه وبين الملك الصالح إسماعيل حاكم دمشق وخليفة الملك المنصور حاكم حمص، وقد تحالفا مع الصليبيين لمنع نجم الدين من أن يكون وريث الملك الكامل، وادعى الملك الصالح إسماعيل أحقيته فى حكم مصر أيضا، ولكن انتصار نجم الدين أيوب على الصليبيين فى عدد من المعارك كرس قيادته للبلاد العربية، فأعاد التوحيد بالقوة وأصبح سيد الموقف فى ١٢٤٤م، ٦٤٢هـ، ثم عاد التشتت بعد وفاته، وجاء الملك المظفر قطز وانضم له بيبرس، فتمت هزيمة التتار ١٢٦٠م، وعادت البلاد لتوحد تحت قيادة بيبرس.

مرحلة العصر المملوكى

أدى الانتصار الذى تحقق على التتار فى معركة عين جالوت إلى تعزيز قبضة العساكر المماليك على السلطة فى مصر وبلاد الشام، الأمر الذى انتهى إلى تسليم السلطة السياسية، وقد دام عصرهم قرابة ثلاثة قرون.

إن الصراع الذى تعرضت له الدولة العباسية سمح بإعطاء أدوار متعاظمة للعناصر التركية والتركمانية والسلجوقية والكردية وغيرها، فتشكلت منهم جيوش بأسرها، وأصبحوا قوة عسكرية ضاربة، ولا شك فى أن هذه الجيوش لعبت دورا مهما إلى جانب جماهير العرب المسلمين فى التصدى للغزوات الصليبية، وفى الحرب القاسية ضد التتار، الأمر الذى وضعهم فى مواقع القيادة العسكرية، ثم السياسية، وجعل الجماهير تقدر جهادهم. إن الشىء الذى يجب أن يلاحظ هنا أن

جامعة الإسلام من ناحية، مقرونة بولاء هذه العناصر للبلاد العربية من ناحية أخرى، سمحا لها بالسيطرة على الوضع فى هذه البلاد، خصوصًا، فى مرحلة العصر المملوكى، أو بعبارة أخرى إن هذه القوى غير العربية ارتبطت بالأرض العربية، فلم تكن تمثل قوى خارجية، وكانت تعيد توظيف كل ما يصل يديها من ريع داخل البلاد، وكانت النتيجة فى نهاية المطاف أنها عُرِّبت لكنها بقيت طبقة متميزة، وأصبحت جزءًا من تاريخ البلاد العربية بالرغم مما حملته معها من سلبيات.

افتتح الانتصار على التتار فى معركة عين جالوت العصر المملوكى، وسمح بإعادة توحيد القسم الأعظم من البلاد العربية، وأجهز على بقايا الصليبيين، إلا أن الغزوة المغولية انحسرت إلى بلاد فارس، وأبقت العراق كله خط تماس بينها وبين المماليك فى مصر وسوريا وحلفائهم فى الجزيرة العربية. الأمر الذى أبقى الاستنزاف مستمرا، وأسهم فى استمرار تدمير العراق، فضلا عن تدميره للحضارة التى ازدهرت فى العراق، كما أنه أقام الأرضية لانسلاخ بلاد فارس عن دولة الخلافة الإسلامية التى دخلت هى الأخرى فى مسار جديد.

المسألة الأساسية التى يتوجب التركيز عليها هى أن المرحلة المملوكية حافظت على وحدة عربية واسعة قاعدتها مصر وبلاد الشام وأبقت هذه المنطقة عقدة التجارة الدولية، واستطاعت أن تنافس الخط الشمالى للتجارة.

ومن هنا يمكن القول إن وحدة كبيرة فى البلاد العربية استمرت طوال مرحلة العصر المملوكى.

وخلاصة، يمكن القول إن اتجاه تيار وحدة البلاد العربية كان الوجه الرئيس للوضع منذ قيام الدولة الإسلامية المركزية الأولى مرورًا بمرحلة انهيار الدولة العباسية، وما نجم من صراعات فيما بين الفاطميين والعباسيين والبويهيين والقرامطة والحمدانيين والسلاجقة، وكذلك فى مرحلة الصراع ضد الصليبيين والتتار، وأخيرا مرحلة العصر المملوكى حتى قيام الدولة العثمانية، ومن ثم لا يمكن القول إن بلادنا العربية كانت مجزأة دائمًا وكانت التجزئة سمتها الغالبة، وإنما يمكن القول إن هذه البلاد بقيت موحدة ولم تعرف التقسيم السياسى الثابت، وذلك منذ الدولة الإسلامية المركزية الأولى، وإن ما عرفته من انقسامات لم يؤد إلى إقامة

حدود سياسية بين الأقطار العربية، كما هو حال التجزئة القطرية الآن، أما من الناحية الفكرية والروحية والسياسية فكان تطلعها الدائم يذهب إلى المحافظة على وحدة بلاد المسلمين عمومًا ووحدة البلاد العربية الإسلامية خصوصًا.

البلاد العربية فى المرحلة العثمانية

بقيت البلاد العربية فى معظمها موحدة فى ظل دولة الخلافة العثمانية لمدة أربعة قرون، ولم تقم حدود فيما بين أجزائها لا بالمعنى الإقطاعى الأوروبى ولا بالمعنى القطرى العربى الحديث حتى بينها وبين المغرب الأقصى الذى بقى خارجيا عن تلك الوحدة الكبرى، أو اليمن الذى خرجت منها فى بعض مراحل تلك الفترة الممتدة لأربعة قرون.

ضعفت السلطة المركزية العثمانية مع أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر ضعفًا شديدًا وبدأت الغزوات الأوروبية تذر بقرونها مع هذا الضعف وكانت غزوة نابليون فى نهاية القرن الثامن عشر لمصر أبرز هذه الغزوات.

لم تعد الدولة العثمانية مع هذا الضعف ومع التهديدات الخارجية لولاياتها مجتمعة ومنفردة قادرة على أن تحافظ على وحدتها ولا سيما وحدة الدول العربية من الغزوات الخارجية، ولم تعد قادرة على إصلاح ذاتها لترتفع إلى مستوى التحديات، مما أخذ يولد الشروط الداعية إلى الانتفاض والعمل إما على تجديد دولة الخلافة العثمانية نفسها وإما على بناء مشروع وحدوى جديد تمتد أطرافه ما استطاع الجزء المبادر الوصول إليه، ولعل من أهم الأمثلة ذات الدلالة على الاتجاه الوحدوى فى البلاد العربية حتى عندما يقع التمرد على دولة الوحدة القائمة ما يلى:

١ ـ الحركة الوهابية:

انطلقت من نجد فوحدت شبه الجزيرة العربية كلها تقريبًا عدا بعض الساحل الذى كان محميا بنيران الأسطول البريطانى، ثم راحت تشن الهجمات على سوريا والعراق بهدف توحيدهما تحت سلطة دولتها المركزية الطامحة إلى أكبر وحدة ممكنة فى الإطار العربى أولاً وفى الإطار الإسلامى إلى أن جرت الرياح كما تشتهى السفن كما يقولون.

اصطدمت بالأسطول البريطانى وبالسلطة العثمانية، وأصابت نجاحات نسبية فى عدد من تلك الصدامات، ولم تضرب إلا من خلال حركة عربية موازية أكبر منها، إنها حركة محمد على.

٢ ـ الحركة المهدية فى السودان

على الرغم من أن الظروف الموضوعية التى أحاطت بالحركة المهدية التى قامت فى السودان لا تسمح لها بأن تصبح دولة وحدة مركزية إلا إن الطموح الوحدوى العام الذى يعتلج فى كل واقع المسلمين العرب دفع بالمهدى إلى أن يطلب البيعة من مختلف أصقاع البلاد الإسلامية لا سيما البلاد العربية أو النواحى العربية منها.

وكان إعطاء البيعة لا يحمل طابعا عقديا أو مذهبيا أو دينيا عاما فحسب وإنما كان يحمل فى طياته الانضمام للوحدة السياسية للمركز الذى يأخذ البيعة، أى نحن هنا أيضا أمام دليل واقعى آخر على أن التيار الوحدوى كان حاضرا دائما فى تاريخ الشعوب العربية وكان يعمل دائما تحت راية الإسلام، فإبراز هذه الراية على أهمية ذلك الإبراز، ما ينبغى له أن يهمش سمة الوحدوية أو يعتبرها تحصيل حاصل، وذلك لأن موضوع الوحدوية إزاء القطرية اتجاهًا وتوجهًا أصبح اليوم لا يقل أهمية فى عملية نهوض الأمة من صراع الإسلام ضد الاتجاهات العلمانية التغريبية التحديثية، فهذه أصبحت تقاتل اليوم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا بسيف النموذج الغربى فحسب وإنما أيضا بسيف دولة التجزئة القطرية ومعاداة الوحدوية.

وليس نموذج الحركة المهدية باعتبارها حركة إسلامية دعوية شعبية إنهاضية ولا سيما من جهة الوحدوية بمختلف عن نموذج كل الثورات المشابهة التى حدثت على المستوى الشعبى خلال القرن التاسع عشر مثل ثورة عمر المختار وغيرها، وصولاً إلى محاولة الشريف حسين توحيد بلاد المشرق العربى بعد الحرب العالمية الأولى.

٣ ـ حركة داود باشا فى العراق

أعلن داود باشا خروج العراق عن الدولة العثمانية وأجرى إصلاحات شبيهة

بإصلاحات محمد على فى مصر، فبنى جيشًا حديثًا، واصطدم بشركة الهند الشرقية البريطانية، وتحرك عليه الضغط من جهة إيران، وكان من الواضح لداود باشا أن مستقبل حركته متوقف على توجهها إلى شمالى سوريا لضمها إليه بداية، وهناك التقى الجيش التركى، وكان مرشحًا للانتصار، ولكن الوباء دب فى جيشه، فتمزق قبل أن يدخل المعركة فانتهت بانتهاء قدرتها على الخروج من حدود ولاية العراق، أى عندما فشلت فى تحقيق طموحها لوحدة أكبر فأكبر ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

٤ ـ حركة محمد على الكبير

تعتبر حركة محمد على الكبير أهم حركة وحدوية كبرى حدثت فى القرن التاسع عشر وقد امتد طموحها إلى إعادة بناء الوحدة العثمانية نفسها ثم انحسر إلى بناء دولة كبرى على مستوى مصر والسودان وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، وقد سيطرت بالفعل على كل هذه المناطق ووضعتها تحت وحدتها المركزية حتى لحظة تجمع الدول الأوروبية «تسع دول» بالتحالف مع الخليفة العثمانى، وإنزال الضربة العسكرية بقواته فى بر الشام وصولاً إلى أسطوله فى الإسكندرية.

بكلمة، إن تاريخ البلاد التى أصبحت تعرف اليوم بالبلاد العربية كان منذ فجر الدعوة الإسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تعيش ضمن وحدة واحدة شاملة أو شبه شاملة أو ضمن وحدات كبرى متصارعة، للوصول إلى الوحدة الشاملة أو شبه الشاملة، ومن ثم يخطئ من يعيد التجزئة العربية الراهنة إلى ما كان يقع من انقسامات أو «تجزئة» فى المراحل التاريخية التى عرفتها البلاد العربية منذ بزوغ فجر الإسلام عليها، بل حتى فى مراحلها التاريخية قبل الإسلام وقبل أن تصبح عربية بمعظمها، ولهذا فإن المدافعين عن الدولة القطرية بحدودها الراهنة لن يجدوا لها تاريخًا لا قبل الإسلام ولا بعده، فما من حركة قامت على أساس أنها حركة الشعب السورى أو الشعب السودانى أو الشعب المصرى أو الشعب المغربى بالمعنى المستخدم اليوم لكلمة الشعب الذى يحمل هوية دولة قطرية محددة فإن كل الحركات كانت تقوم من أرض معينة لتكون قاعدة لتوسيع رقعتها إلى أبعد مدى ممكن، وكان بعضها ينقل عاصمته من موقع الانطلاق إلى موقع أنسب للوحدة

الأكبر عندما يتم له ذلك كما حدث للفاطميين حين نقلوا عاصمتهم إلى القاهرة بالرغم من أن قاعدتهم وانطلاقهم كان من المغرب، أو كما حدث لصلاح الدين الأيوبى الذى نقل مركز الدولة الزنكية إلى القاهرة، الأمر الذى يسقط كل أوهام حول وجود تاريخ للقطرية الراهنة غير تاريخها جزءًا من المنظومة الأكبر.

وإذا ردَّ البعض أن سمة التوسع لازمت مختلف الدول أو الحركات حين كانت تتاح لها فرصة التوسع إلى المدى الذى يصله السيف فإن الشىء المميز فى ظروف البلاد العربية فى عهودها الإسلامية أن التوسع كان يحمل شرعية العقيدة الداعية لوحدة الأمة وكان بعضه يستجيب لمقتضيات «مجد السيف» أو «النهب والسيطرة» أو لحاجة تأمين طرقات التجارة الدولية العابرة من المنطقة، ومن ثم فإن الذى لا يلحظ خصوصية هذه السمات بالنسبة إلى تاريخنا ويسقطها من حسابه ليبقى قانون السيف والسلطان والسيطرة والأطماع كأنه يقرأ تاريخ مناطق أخرى فى العالم، يجد نفسه عاجزًا عن فهم هذا التاريخ الوحدوى الطويل والدفع الجماهيرى باتجاهه حتى عندما تصبح دولة المركز ضعيفة وتسقط أمام التحديات، فالاتجاه العام للجماهير وللنخب العربية حين كان إلى جانب وحدة الدولة العثمانية حتى أواخر أيامها، وذلك بالرغم مما كان قد أصابها طوال عشرات السنين من الضعف والخراب والاستبداد والفساد بل حتى فى المرحلة التى تلت إسقاط السلطان عبدالحميد وإقامة نظام استبدادى تتريكى ظالم بكل اتجاه، إن هذا لا يفسر إلا من خلال الإسلام والوعى التاريخى بالحاجة إلى الوحدة وأهميتها على مختلف المستويات، فلو كان السيف هو الحكم الفيصل والوحيد فى إقامة الدول أو الوحدات وزوالها، لما بقى الدفع الوحدوى بعد أن ينثلم السيف، ولما انتقل الانحياز طوعًا إلى سيف يحمل دفعا وحدويا.

الفهـــرس

الصفحة

رقم الإيداع ١٣٦٩٩ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى 1 - 0739 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)